

الدكتور

صباح محمد كعدان

أستاذ مساعد في كلية الآداب - جامعة دمشق

تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر

الجزء الثاني

المقومون العلميون

أ.د. نور الدين حاطوم أ.د. محمود عامر أ.د. يوسف نعيمة

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق

١٤١٨ - ١٤١٩ هـ

١٩٩٨ - ١٩٩٩ م

منشورات جامعة دمشق



تقديم

يلاحظ على المكتبة العربية ندرة ما تحتويه من كتب تبحث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العصور الحديثة باللغة العربية ومرد ذلك حداثة معاهد الدراسات الإفريقية في الدول العربية، ومن ثم ندرة المختصين العرب بتاريخ هذه المنطقة الشاسعة المساحة من القارة الإفريقية.

أما الكتب التي تبحث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باللغات الأجنبية، ولا سيما بالفرنسية والإنجليزية فكثيرة جداً. لكن كثيراً ما يؤخذ عليها عدم معالجتها لهذا التاريخ معالجة موضوعية بسبب تناولها له من وجهة نظر أوروبية متمحورة على الذات بهدف تبرير ظاهرة الإستعمار في العصر الحديث.

وهذا كله يجعل إعداد كتاب عن تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العصور الحديثة يغطي تاريخ خمسة قرون لمختلف مناطقها، عملاً شاقاً ومضنياً، يحتاج إلى صبر وأناة، وجهد كبير وزمن طويل.

ولما كان كتابنا هذا عن تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العصور الحديثة قد أعد خصيصاً لطلاب السنة الرابعة من قسم التاريخ في الجامعات السورية، وكانت المدة الزمنية المخصصة لهذا المقرر لا تتعدى ساعتين أسبوعياً، ولفصل دراسي واحد، فقد آثرنا أن يقدم هذا الكتاب معالم في تاريخ إفريقيا... تسمح لطلابنا الأعزاء بتكوين فكرة شاملة مبدئية تنير الطريق أمام من يرغب منهم في الاستزادة وتعميق دراسته وفهمه لهذا التاريخ.

وإن استثنينا من هذا الكتاب تاريخ إفريقيا الشمالية والسودان، فذلك لكون تاريخ هذه المنطقة من إفريقيا له مقراراته الخاصة به.

يقسم الكتاب إلى ثمانية فصول. ولما كانت هناك فكرة مسبقة سائدة مفادها أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت قبل مجيء الأوروبي الغربي إليها في القرن السادس عشر قارة "مظلمة"، "بدائية ومتوحشة" و"بلا تاريخ أو حضارة"،

فقد جعلنا الفصل الأول من الكتاب فصلاً تمهيدياً يتناول تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مطلع العصور الحديثة لبيان خطأ هذه الفكرة المسبقة. أما الفصل الثاني فيدرس الكشف الأوروبي للقارة الإفريقية. ويعطي فكرة عامة عن تاريخ هذا الكشف ومراحله، وسمات كل منها، وما تم الكشف عنه خلالها.

ويبحث الفصلان الثالث والرابع في تاريخ استعمار القارة الإفريقية في العصور الحديثة ومراحلها، وطبيعة كل مرحلة وسماتها العامة. ويعالج الفصل الخامس أنظمة الحكم الاستعمارية المختلفة في القارة الإفريقية وطبيعة كل منها وسماتها العامة.

ويتناول الفصل السادس الحركات الوطنية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويتبع مراحلها ويبين سماتها العامة.

ويختص الفصل السابع بدراسة الوحدة الإفريقية منذ ظهور فكرة «الجامعة الإفريقية» في مطلع القرن العشرين وتطورها والمراحل التي مرت بها وسمات كل منها، حتى قيام منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣.

ويدرس الفصل الثامن العلاقات العربية الإفريقية في الحقبة المعاصرة. ويبدأ ببذة عن الجذور التاريخية لهذه العلاقات، ثم يتطرق إلى هذه العلاقات في الحقبة المعاصرة والمراحل التي مرت بها منذ عام ١٩٥٢ حتى مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول وقيام التعاون العربي الإفريقي المؤسس والمنظم في عام ١٩٧٧.

وقد زدنا الكتاب بقائمة من المراجع والمصادر باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية تفيد من يرغب بالاستزادة.

آملين أن نكون قد وفقنا لاداء جزء يسير من الرسالة التي نذرنا أنفسنا لها وأن يشكل هذا الكتاب إسهاماً علمياً متواضعاً في إثراء المكتبة العربية.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

دمشق، آذار ١٩٩٧

صباح ممدوح كعدان

المقدمة

أولاً - التعريف بتاريخ إفريقية الحديث والمعاصر .

يمكن النظر إلى تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر من زاويتين مختلفتين، ومن ثم تحديد امتداده الزمني.

١- من زاوية تطورية، أي النظر إلى تاريخ إفريقية في العصور الحديثة من زاوية "التطور الحديث في المجتمعات الإفريقية" وجعل تاريخ بداية هذا التطور بداية العصور الحديثة وامتدادها حتى الوقت الحاضر. وهذه النظرة تتوافق مع نظرة المؤرخين الأوروبيين إلى تاريخ أوروبا، الذين رأوا أن "العصور الحديثة" في تاريخ قارتهم تبتدئ عندما ظهر "حديث" في تطور مجتمعاتها، أو بتعبير آخر تبتدئ "بالنهضة الأوروبية" التي تمثلت بظهور جديد في جميع مناحي الحياة في القرن السادس عشر.

٢- من زاوية زمنية بحتة، أي النظر إلى تاريخ إفريقية في العصور الحديثة دون الالتفات إلى نوعية تطور المجتمعات الإفريقية وحدثاتها، أو بتعبير آخر النظر إلى تاريخ إفريقية في العصور الحديثة على أنه مرحلة زمنية تواكب مرحلة العصور الحديثة باصطلاح المؤرخين الأوروبيين، ولا تحمل أيضاً من الخصائص التي يضيفها المؤرخون الغربيون على تاريخهم خلال العصور نفسها.

ولما كان التباين في التطور، الذي عرفته مختلف اقاليم القارة الإفريقية، بدءاً من القرن السادس عشر يجعل من الصعب النظر إلى تاريخ إفريقية ككل من زاوية تطورية وتحقيقه على هذا الأساس، رأى كثير من الباحثين المهتمين بدراسة تاريخ القارة الإفريقية النظر إليه من زاوية زمنية بحتة، ومن ثم تبني التحقيق نفسه المتبع في دراسة التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر.

ودراسة تاريخ إفريقية من زاوية زمنية بحتة يعني تبني الامتداد الزمني نفسه الذي تبناه المؤرخون الغربيون في دراسة تاريخ العصور الحديثة في أوروبا مع إجراء تعديل زمني بسيط في بداية هذه العصور يتلاءم مع أحداث التاريخ الإفريقي. وهذا يعني جعل

بداية هذا التاريخ عام ١٤٩٢ لأن هذا العام شهد وقوع حدثين مهمين كان لهما أثر عميق في تاريخ القارة الإفريقية ككل وهما سقوط غرناطة آخر معاقل العرب المسلمين في الاندلس وبداية الاتصال المباشر المكثف بين أوروبا وإفريقية الشمالية والساحل الغربي من القارة الإفريقية، أو أن نجعل العصور الحديثة في إفريقية تبدأ في العام ١٤٩٧، وهو عام وصول فاسكو دي غاما إلى أقصى جنوب إفريقية واكتشاف رأس الرجاء الصالح ودورانه حول القارة الإفريقية، ووصوله إلى ساحل إفريقية الشرقي. هذا العام الذي شكل بداية الاتصال المباشر المكثف بين أوروبا والقارة الإفريقية بمجملها. وعلى هذا الأساس يبدأ تاريخ إفريقية في العصور الحديثة إما مع عام ١٤٩٢ وإما في عام ١٤٩٧ ويمتد حتى الوقت الحاضر.

لكن عندما ننظر إلى تاريخ إفريقية من زاوية زمنية بحثة، وندرسه من خلال هذا الامتداد الزمني فلن من غير الصحيح أن نقول إننا ندرس تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، والأصح أن نقول إننا ندرس تاريخ إفريقية في العصور الحديثة.

ومثلما لجأ المؤرخون الأوروبيون إلى تقسيم العصور الحديثة إلى مرحلتين هما مرحلة العصر الحديث (١٤٩٢-١٧٨٩). ومرحلة الحقبة المعاصرة (١٧٨٩ حتى الوقت الحاضر) فإننا نقسم تاريخ إفريقية في العصور الحديثة إلى مرحلتين:

- الأولى : تاريخ إفريقية في العصر الحديث، ويمتد إما من عام ١٤٩٢ تاريخ سقوط غرناطة آخر معاقل العرب المسلمين في الاندلس وبداية الاتصال المباشر المكثف بين أوروبا وإفريقية الشمالية والساحل الغربي للقارة الإفريقية وإما من عام ١٤٩٧ تاريخ وصول فاسكو دي غاما إلى رأس الرجاء الصالح ودورانه حول إفريقية ووصوله إلى الساحل الإفريقي الشرقي وبداية اتصال أوروبا المباشر والمكثف مع القارة الإفريقية بأكملها، حتى عام ١٩٤٥ تاريخ بداية نضال حركات التحرر الوطني في إفريقية من أجل الحصول على الاستقلال^(١).

^(١) باستثناء لبرية التي لم تخضع نهائياً للسيطرة الاستعمارية، والحبشة (اثيوبية) التي لم تخضع للاحتلال الإيطالي إلا لفترة وجيزة (١٩٣٥-١٩٤٢) وحررها الحلفاء بعد انتصارهم على دول المحور عام ١٩٤١، ومصر التي بدأت الحركة الوطنية فيها النضال من أجل الاستقلال منذ عام ١٩١٩.

- الثانية: تاريخ إفريقية في الحقبة المعاصرة، ويمتد من عام ١٩٤٥ تاريخ بداية
نضال حركات التحرر الوطني الإفريقية من أجل الحصول على الاستقلال حتى الوقت
الحاضر.

وستأخذ هذه الدراسة بالنظر إلى تاريخ إفريقية من زاوية زمنية بحثة لأنها تسمح
لنا بالمقارنة بين التطورات التي عرفتتها المجتمعات الإفريقية وتلك التي شهدتها المجتمعات
الأوروبية في العصور الحديثة، وتعرف أسباب تقدم أوروبا وتخلف إفريقية.

ثانياً - مصادر تاريخ إفريقية في العصور الحديثة .

إن معظم مصادر تاريخ إفريقية في العصور الحديثة أجنبية اللغة. وهي تضم
الوثائق الكتابية الرسمية والخاصة، الغزيرة، القائمة في دور محفوظات الدول الأوروبية
التي كانت ولا تزال على اتصال مباشر مع مختلف أقاليم القارة الإفريقية، ولا سيما
الدول الأوروبية الإستعمارية، ودور محفوظات الدول الإفريقية نفسها، والدول
الآسيوية والعربية التي كان ولا يزال لإفريقية صلات معها في العصور الحديثة. يضاف
إليها المؤلفات المعاصرة لها التاريخية والفلسفية والأدبية والدينية، وكتب الرحالة
والمبشرين المعاصرين، ووثائق الإرساليات التبشيرية التي مارست نشاطاً تبشيراً في
القارة الإفريقية، والصحف والمجلات المعاصرة للأحداث. كما يجب ألا ننسى
المخلفات للمادية من مبان شتى، وأدوات، ونقود وصور يدوية وغيرها. وإلى جانب
هذا كله علينا أن نذكر الروايات الشفهية^(١).

وإن كان معظم وثائق تاريخ إفريقية في العصر الحديث قد أصبح تحت تصرف
الباحث التاريخي، فإنه لا يزال هناك جزء مهم من وثائق التاريخ المعاصر محجوباً عن
الاطلاع، إما لقرب أحداثه منا، واستمرار الاشتغال في ملفاته، أو لبقاء عدد ممن شارك
أو لا يزال يشارك فيه على قيد الحياة. الأمر الذي يجعل الباحث الذي يهتم بتاريخ
إفريقية في الحقبة المعاصرة يعمل على تعويض النقص الموجود في الوثائق بزيادة الاعتماد
على الأخبار ووسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، وعلى التحليل دون أن
يسمح له ذلك باتخاذ أحكام قاطعة، ولا سيما في وقت زادت فيه الدعاية، وتضارب

^(١) وتضم الروايات التاريخية والأساطير والقصص والأشعار والسلالات الحاكمة، الخ. .

التفسير تبعاً لاختلاف الايديولوجيات.

وحلّ هذه المصادر باللغات الأوروبية، وكتبت اساساً من وجهة النظر الأوروبية، وتقوم أساساً على فكرة تفوق الرجل الاوروبي الأبيض. كما أن هذه المصادر غالباً ما تغفل ذكر الإفريقيين في صراعهم مع الأوروبيين ، وقلما تعكس وجهة نظرهم، وتتجاهل دور الإفريقيين في التاريخ العام للقارة الإفريقية في العصور الحديثة. أما المصادر العربية فقليلة نسبياً. وتقتصر على ما كتبه الرحالة والعلماء العرب والافارقة المسلمون ممن عاصروا هذه الفترة الزمنية.

ثالثاً - مراجع التاريخ الإفريقي في العصور الحديثة .

وتشمل المؤلفات التاريخية والأدبية والفلسفية والدينية وغيرها. وقد كتب مجملها مؤلفون وباحثون أوروبيون بلغاتهم المختلفة، وبعيون أوروبية غالباً، أي يغلب عليها نظرة التمحور على الذات الأوروبية. وقليلة نسبياً تلك التي كتبها مختصون افريقيون، وهي بلغات أوروبية ولا سيما بالإنجليزية أو الفرنسية. يبحث بعضها في تاريخ القارة بأكملها، ويقتصر بعضها على دولة معينة، أو مجموعة دول، أي على وحدة جغرافية طبيعية أو سياسية، أو أنه يعالج مجموع تاريخ وحدة ما نوعياً، أي في تطورها الإقتصادي أو الاجتماعي، أو يأخذ حدثاً معيناً ويتبعه بعمق وتفصيل مثل كشف إفريقية واستعمارها.

أما مراجع تاريخ إفريقية في العصور الحديثة باللغة العربية فهي قليلة. وهي في جُلّها إما تعريب للمراجع الأوروبية، أو مراجع من الدرجة الثانية اعتمد في الحصول على حقائقها على المراجع الاجنبية. ومرد ذلك إلى أن المؤرخين العرب المعاصرين ركزوا معظم دراساتهم الأصيلة في التاريخ العربي، وإن كان هذا لا ينفي قيامهم ببعض الدراسات الأصيلة لجزء من التاريخ الإفريقي في العصور الحديثة عندما يكون هذا الجزء على علاقة بالتاريخ العربي أو التاريخ الإسلامي. والحقيقة أن معظم المراجع العربية عن التاريخ الإفريقي قد وضع لطلاب المرحلة الثانوية أو لطلاب الجامعات العربية.

نبذة جغرافية موجزة عن القارة الإفريقية

لما كان التاريخ يتأثر بالجغرافية ، ويمكن تفسير تاريخ الحضارة الإنسانية على أنه تاريخ صراع الإنسان مع الطبيعة رأينا أن نبداً دراستنا لتاريخ إفريقيا في العصور الحديثة بنبذة جغرافية موجزة عن القارة .

أولاً - المساحة والموقع .

تقع إفريقيا في وسط العالم القديم ، وتشكل اليوم إحدى القارات الخمس في العالم . وتبلغ مساحتها / ٣٠.٣٠٠.٠٠٠ كم^٢ . وتأتي بذلك بعد القارة الآسيوية من حيث المساحة . وهي أكبر من أوروبا بثلاث مرات . يبلغ امتدادها من الشرق حتى الغرب / ٧٥٠٠٠ كم ، ومن الشمال حتى الجنوب / ٨٠٠٠ كم . وتحيط بها البحار والمحيطات من كافة جوانبها . إذ يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا ، ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر الذي يفصلها عن آسيا الغربية ، ومن الشرق والجنوب المحيط الهندي ، ومن الغرب المحيط الأطلسي . وتشرف القارة الإفريقية على مواقع بحرية وبرية ذات أهمية خاصة . فهي تتحكم بمضائق البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر والبحر العربي . بالإضافة إلى إشرافها على محيطين مهمين هما الأطلسي والهندي . وتعد الجزر المجاورة لها (مثل جزيرة مدغشقر وجزر القمر في الشرق ، وجزر الرأس الأخضر في الغرب) جزءاً من القارة . وللقارة الإفريقية سماتها الطبيعية والبشرية .

ثانياً - التضاريس والمناخ .

تتكون القارة الإفريقية الضخمة من الهضبة القديمة التي نشأت في ما قبل زمن الكامبري . وتصلبت بفعل التبلور . والمناطق المتموجة فيها مناطق هامشية . ففي الشمال الغربي تقوم سلسلة جبال الأطلس . وفي الجنوب توجد مرتفعات الكاب . وتشكل جبال درالينسيرغ ذروتها . وبالإضافة إلى التناقض القائم بين إفريقيا الشمالية أو المتوسطية وإفريقية جنوب الصحراء الكبرى المكونة في الجزء الأعظم منها من نحد ومنخفضات ، يجب التمييز بين إفريقية الغربية المنخفضة وإفريقية الشرقية المرتفعة . فإفريقية الشرقية تتكون من سلسلة من الإنكسارات^(١) والبراكين التي تشكل إنكساراً

(١) وادي ريفت .

متجهاً من سواحل موزامبيق حتى التحايف البنائية للبحر الأحمر . ويشكل هذا الانكسار فرعين . الفرع الأول شرقي ويتمثل ببحيرة ردولف وجبل كينية (١٩٤٥ م) ، وجبل كليمنجارو (أو هورو حالياً) - وهو أعلى جبال القارة الإفريقية على الإطلاق (١٩٦٣ م) - والفوهة البركانية الخامدة نغورو - نغورو N'GORO N'GORO . والفرع الثاني غربي ويتمثل بعدة بحيرات (البيرت ، ادوار ، كيفو ، تنجانيقة) ، وبمجموعة روفنزوري الجبلية . ويلتقي هذان الفرعان إلى الجنوب من بحيرة مالوي . كما توجد تشكيلات بركانية أخرى في القارة مثل مرتفعات هوغار في الصحراء الوسطى ، وجبل الكميرون ، وفي جزر المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبخاصة في مدغشقر .

وبالإضافة إلى تنوع التضاريس في القارة الإفريقية بين سهول وهضاب وأودية وأحاديذ وجبال مرتفعة ، هناك الامتداد الواسع للسواحل . والسواحل الإفريقية ، باستثناء سواحل البحر الأبيض المتوسط الإفريقية ، تظهر على شكل تقوسات ناتئة ومقفرة متعاقبة ومقاطع مستقيمة مثل ساحل البحر الأحمر والساحل الشرقي لجزيرة مدغشقر .

وتعد التيارات البحرية التي تسود على الواجهة الأطلسية تيارات متماثلة على طرفي خط الاستواء . فهناك تياران باردان هما تيار الكناري في الشمال وتيار بنقويلا Bengouela في الجنوب . وبين هذين التيارين الباردين يأتي التيار الاستوائي في خليج غينية . أما على واجهة المحيط الهندي ، فيتقدم تيار موزامبيق الحار باتجاه الجنوب . وفي شمال الخط الاستواء تتعكس التيارات البحرية مع التقلبات الفصلية لاتجاه الرياح .

وتتميز الشبكة المائية في إفريقيا بوجود أحواض نهريّة واسعة ، ومنخفضات أو تقعات تصب مياهها في البحر والمحيطات . ولا تنحبس المياه إلا في منطقة حوض التشاد . وتقع الأحواض المائية الأكثر امتداداً في الغرب من القارة (نهر السنغال ، ونهر النيجر ، ونهر الكونغو) وفي الشمال الشرقي (نهر النيل) وفي الجنوب الشرقي (نهر الزمبيزي).

ونظراً لعدم وجود اختلافات جغرافية بين افقية أو شاقولية ، فمن الممكن أن نميز في إفريقيا مناطق مناخية تتفق مع خطوط العرض تتدرج من المناخ نصف الرطب ،

فالمناخ الجاف إلى المناخ شديد الجفاف. وهكذا نجد المناخ الاستوائي على طرفي خط الإستواء. وهو مناخ دائم الرطوبة تقريباً، وماطر في معظم أشهر السنة، وتصل كمية الأمطار السنوية إلى ما يزيد على ١٥٠٠ مم. ونسبة الرطوبة في الهواء عالية بحيث يصعب على الإنسان الأوروبي تحملها. وإلى شمال المناخ الاستوائي وجنوبه يظهر مناخ السافانا الحار. تقسم السنة فيه إلى فصلين جاف وماطر. وتتراوح كمية الأمطار السنوية بين ٧٥٠-١٥٠٠ مم. ثم يليه المناخ شبه الجاف الذي يتسم بفصل جاف طويل يتفق مع رياح الإليزية الجافة، وبفصل أمطار قصير. إذ يبلغ معدل الأمطار السنوي ٢٥٠-٥٠٠ مم. ثم يأتي المناخ الصحراوي الجاف. وهو قليل الرطوبة نادر الأمطار، وغني بالتبدلات الحرارية اليومية التي قد تصل إلى ٥٠°. ويسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في شمال القارة وأقصى جنوبها (منطقة الكاب) حيث تكون الحرارة معتدلة والشتاء مطراً جافاً مع تبدلات حرارية معتدلة. كما يوجد بعض المناخات الانتقالية أو الشاذة مثل المناخ الجبلي الذي نجده في جنوبي القارة وشرقها.

٣- السكان .

يبلغ عدد سكان إفريقية بما في ذلك الجزر المجاورة ٥١٣/ مليون نسمة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين. إلا أنه يجب التمييز بين منطقتين رئيسيتين هما إفريقية الشمالية العربية^(١) الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى وسكانها من الجنس الأبيض، ومن المجموعة المتوسطية (ذات القامة المتوسطة واللون الأسمر). وتشمل كل من سكن هذه المنطقة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر (الليبيين، والمصريين، والامازيغ والعرب. . .)، ومنطقة إفريقية جنوب الصحراء الكبرى وسكانها من الجنس الميلانو - افريقي الذي ينقسم إلى عدة سلالات تطلق عليها عادة تسميات جغرافية هي السلالات السودانية وتشمل البيمبارا، والحوصا (الموسا)، والماندنغ والمالينكية، والولوف، والسلالات الغينية والنيلية والجنوب إفريقية ومن ضمنها الملغاشيين. وتوجد في شرق القارة السلالات الاثيوبية أو الحبشية (الغولا Gala والأحباش). ويعيش البيغمة في الغابة الاستوائية الكبرى. وفي أقصى الجنوب الغربي من القارة نجد مجموعتين في طريق الانقراض هما البوشمن والهوتنتوت. وتشكل إفريقية الجنوبية حالة خاصة

^(١) اينما ورد ذكر إفريقية الشمالية من الآن فصاعداً تُقرأ إفريقية الشمالية العربية.

بسبب استيطان الأوروبيين والبوير من أصل هولندي فيها واستخدامهم اللغة الهولندية الإفريقية africaans.

ويمكن تصنيف اللغات الإفريقية في أربع مجموعات لغوية هي:

١- مجموعة اللغات الأفرو-آسيوية^(١). وتتفرع إلى خمسة فروع هي المصرية القديمة والأكدية والأمازيغية والكوشية والتشادية. وتنتشر لغات هذه المجموعة في إفريقية الشمالية العربية والقرن الإفريقي الشرقي (الحبشة والصومال)، ويمتد انتشار الكوشية نحو الجنوب حتى تانزانيا.

٢- مجموعة اللغات النيجرية - الكردفانية. وتتفرع إلى فرعين. الفرع الأول: النيجر - كونغو ويضم اللغات الماندنكية والاطلسية الغربية، والغور Gur، والكوا، والبنويه - كونغو، والامادوا الشرقية. وتنتشر لغات هذا الفرع في قسم كبير من إفريقية جنوب الصحراء الكبرى أي في إفريقية الغربية كلها تقريباً، وفي عدة أقاليم من السودان الأوسط والشرقي، وتنتشر لغة البانتو في معظم إفريقية الوسطى. والفرع الثاني يقتصر على اللغة الكردفانية المحصورة الانتشار في إقليم كردفان.

٣- مجموعة اللغات النيلية - الصحراوية. وتتفرع إلى ستة فروع هي اللغات الصونغية، والصحراوية (ويشمل اللغات الكانورية - الكانمبوية، والتندا داز، والزغاوية، والبيرتية) والمابان، والغوريان، والشاري - نيل (ويضم مجموعتين رئيسيتين هما السودانية الشرقية والسودانية الوسطى، ولغتين معزولتين هما البيرتا، والكاناما)، والكومان (ويشمل لغات الكوما، والكانزا، والادوك، والغول، والغموز، والماو).

وتنتشر لغات هذه المجموعة في وادي النيل الأعلى، والأجزاء الشرقية من الصحراء والسودان الشرقي ووادي النيجر الأدنى.

٤- مجموعة لغات الخواسان khoisan. وتتفرع إلى ثلاثة فروع هي الهاتسا، والسان، وخواسان إفريقية الجنوبية. وتنتشر معظمها في جنوب إفريقية.

وتنتشر في إفريقية الديانات الأرواحية والإسلام والمسيحية. والأولى هي السائدة. بينما يشكل المسلمون ٣٠٪ من سكان القارة.

(١) المعروفة سابقاً بالسامية - الحامية.

الفصل الأول

إفريقية في مطلع العصور الحديثة

في فترة ما بين نهاية القرن الثاني عشر ونهاية القرن السادس عشر، شهدت إفريقية جنوب الصحراء الكبرى تأسيس ممالك وإمبراطوريات مهمة، عرفت ازدهاراً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، جعل هذه القرون الأربعة تستحق أن يطلق عليها اسم «العصر الذهبي» في إفريقية جنوب الصحراء الكبرى. لكن هذا لا يعني أن ذلك الإزدهار قد ولد فجأة، وإنما سبقته فترة تحضيرية شهدت تأسيس معظم الممالك الإفريقية الكبرى. ويبدو أن بلدان إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بعد مرحلة من حركات الهجرة والاتصالات والمبادلات الوطيدة مع العالم الخارجي عن طريق العرب في شمال إفريقية، وصلت إلى مرحلة من التوازن عبرت عنه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية الرفيعة التي جعلت هذه البلدان تسير في تقدمها مناطق العالم الأخرى. لكن هذا التقدم العظيم والمستمر تعطل بدءاً من القرن السادس عشر مع بداية الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية.

أولاً: الإمبراطوريات والممالك في إفريقية الغربية.

١- الإمبراطوريات في السودان الغربي.

في فترة ما بين القرن الثالث عشر والسادس عشر، شهدت منطقة السودان الغربي قيام إمبراطوريتين عظيمتين هما إمبراطورية مالي وإمبراطورية صونغي.

أ- إمبراطورية مالي ١٢٤٠ - ١٥٩٩.

يرجع تأسيس إمبراطورية مالي إلى صوندياتا أو ماري جاطة (١٢٣٥ - ١٢٥٥)، زعيم قبائل الماندنك أو الماندينجو^(١) التي كانت تعيش شرقي نهر النيجر. وقد

^(١) ومن هنا جاءت تسمية الإمبراطورية. فكلمة "مالي" هي تحريف لكلمة ماندنك أو ماندينجو ومعناها المتكلمين بلغة الماندي.

وصلت هذه الإمبراطورية إلى أوج إتساعها وإزدهارها وشهرتها في عهد مانسا^(١) موسى (١٣١٢ - ١٣٣٧)، حين أصبحت تمتد من الحافة الغربية لنيجيرية الحالية شرقاً حتى شواطئ المحيط الأطلسي غرباً، ومن تغازة شمالاً حتى حدود الغابة الإستوائية جنوباً، أي أنها كانت تشمل إفريقيا الغربية بكاملها (وفيها منطقة الساحل السوداني)، وأصبحت تدمج شعوباً وأعراقاً مختلفة من بدو رحل (المسوفة والطوارق)، ورعاة أبقار (الفولاني)، وزراع (التكروريين، والسوننكة والولوف) وتجار (الماندنك)... ويقول المؤرخ السوداني محمود الكعبي الذي أخرج كتابه عن تاريخ السودان في القرن السادس عشر، إن إمبراطورية مالي كانت « تضم نحو ٤٠٠ مدينة، و إن أرضها في غاية الثراء، ولاوجود بين ممالك العالم الأخرى لبلد أجمل منها سوى سورية التي كان سكانها أثرياء ويعيشون في يسر». ويقدر بعض المؤرخين ان عدد سكان الإمبراطورية كان يتراوح بين ٤٠ / و ٥٠ / مليون نسمة، و إن أودية نهري السنغال والنيجر كانت كثيفة السكان. ويروى أن عدد السكان العاصمة نيامي في القرن الرابع عشر كان لا يقل عن ١٠٠ / ألف نسمة.

وصارت مدينة تمبكتو في عهد مانسا موسى مركزاً مهماً للتبادل التجاري، ومنارة للعلم ونشر الدين الإسلامي. يفد إليها طلاب العلم المسلمون من شتى أنحاء إفريقيا الغربية ومن البلدان العربية ولاسيما الإفريقية منها ليتدارسوا شؤون الدين والعلوم الأخرى في جامعة صنقرة التي ذاع صيتها العلمي في القرون الوسطى.

وكانت رحلة مانسا موسى إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج عام ١٣٢٤م، مناسبة لفتت الأنظار إلى عظمة الممالك والإمبراطوريات الإسلامية وراثتها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لما أنفق هذا العاهل الإفريقي من كميات كبيرة من الذهب في القاهرة والحجاز. وذاعت شهرته في العالم الإسلامي من الأندلس إلى خراسان. واعترف به على أنه «ملك مالي» و «خان إفريقيا». وأقام علاقات دبلوماسية مع مصر والمغرب. وعقد صلات طيبة مع ملك البرتغال جان الثاني. ومن شمال إفريقيا إنتقلت شهرة مالي إلى أوروبا. فمنذ العام ١٣٧٥، أخذت

(١) مانسا في لغة الماندنك معناها إمبراطور ، ملك الملوك.

مالي وإمبراطوريتها تحتل مكانها كإحدى الدول الكبرى على الخرائط التي وضعها رسامون أوروبيون لإفريقية.

وتأتي عظمة إمبراطورية مالي بما عُرف عنها من رخاء إقتصادي، وتسامح ديني، وما حقته من وحدة سياسية، لفترة تزيد على القرن، لشعوب مختلفة مثل الطوارق والولوف والماندنك والفلاني والبمبارا وغيرهم، تعترف بسلطة ملك واحد، وما ساد فيها من أمن وسلام يلتقي الرجال والأفكار بحرية تامة.

— الحضارة الماندنكية.

١- التنظيم السياسي والإداري.

كانت إمبراطورية مالي شاسعة الأرجاء تشكل نوعاً من الإتحاد الكونفيدرالي (إتحاد تعاهدي) تحتفظ كل مقاطعة من مقاطعاتها باستقلال واسع. أما الممالك البعيدة التي كانت تقع على أطراف الإمبراطورية مثل غانة، وميما، فقد كانت ترتبط بالسلطة المركزية بنوع من الولاء الرمزي.

أ- التنظيم السياسي .

(١) - الحكومة المركزية. وتتكون من :

* المانسا (الإمبراطور): هو رئيس الحكومة، ومصدر كل السلطات في الإمبراطورية . ويحيط به عدد كبير من ذوي المناصب الرفيعة، وكبار الموظفين الذين يتم إختيارهم من بين صحابة صوندياتا أو فروعهم.

ولما كان المانسا يعد " أباً الشعب "، فقد كان يمارس مهمة القضاء بنفسه لسماع شكاوي رعاياه ضد الفاران (الولاة) الذين يمثلونه في المقاطعات. ويفض المنازعات التي تقع بين الأفراد وفقاً لقوانين الإمبراطورية. وهو الذي يعين قضاة المقاطعات الذين يمثلونه. ويستمد هؤلاء أحكامهم من النصوص القرآنية.

وكانت الإرسقراطية العسكرية من المتممين إلى قواد صوندياتا يولفون حول المانسا مجلساً مسموع الرأي فيما يتخذ هذا العاهل من قرارات.

* الموظفين: ويساعد المانسا عدد من الموظفين أهمهم:

— الشاعر الحاجب: وهو الناطق باسم المانسا فقد كان على المانسا أن يتكلم بصوت خافت. ويقوم الشاعر الحاجب بتزديد كلامه بصوت عال. وكان حملة البريد

القادمون من المقاطعات يسلمونه إلى هذا الموظف. وهو مؤدب الأمراء، ورئيس التشريفات وقائد تحت البلاط.

— النائب العام: وكان بمثابة قائد القوات المسلحة.

— الساتيجي (أمين الخزانة). وهو بمثابة وزير المالية. وفي الأصل كان أمين مخازن الغلات الملكية لكن مع نمو مصادر دخل الإمبراطورية أصبح الساتيجي أمين خزان الذهب والثروات الأخرى من عاج ونحاس وأحجار كريمة.

— الكتبة. وهم الذين يتولون كتابة رسائل المانسا إلى السلاطين التابعين له...

— ممثلي طوائف الحرفيين. وهم يمثلون طوائفهم لدى المانسا. ويتلقون منه الأوامر التي يقومون بدورهم بنقلها إلى أفراد طوائفهم.

(٢) — حكومة المقاطعات (الولايات).

كان يتولى إدارة كل مقاطعة من مقاطعات الإمبراطورية (فاران) أو وال. وكانت تحيط به حاشية تتكون من الأعوان وكبار الموظفين. وكانت عاداتهم وتقاليدهم تحظى باحترام حاكم المقاطعة أو الوالي.

ب — التنظيم الإداري .

كانت الوحدة الإدارية الأساسية في الإمبراطورية هي الدوغو (القرية). ويسكنها عادة أفراد ينتمون إلى أصل واحد، و عشيرة واحدة، وتكون مجتمعاً قروياً يخضع لسلطة حاكم محلي يدعى (دوغوتيجي). ويأتي بعد القرية الكافو (المقاطعة) وتتكون من عدة دوغو (قرى) وتخضع لسلطة الفاران (الوالي).

وفي القرن الرابع عشر، حين وصلت الإمبراطورية إلى أوج عظمتها، بلغ عدد مقاطعاتها ١٢/ مقاطعة أو ولاية، أهمها مقاطعة الماندي وفيها العاصمة نياني. وتخضع لسلطة المانسا مباشرة. وهي نواة الإمبراطورية؛ ومقاطعة التكرور وتشمل الحوض الأدنى والأوسط لنهر السنغال؛ و (بامبوغو) الشهيرة بمناجم الذهب؛ و (زاغا) أو (ديا) في وادي النيجر الأوسط، وغاو أو صونغاي، وسنغانة وهي موريتانية الحالية...

وبفضل مرونة تنظيم المقاطعات الذي يتمثل بالاعتماد على الرؤساء المحليين وإشراف الحكومة المركزية عليهم، تمتعت مالي باستقرار كبير. وأصبح الناس آمنين

على أنفسهم وأمورهم، لاسيما أن الإمبراطورية كانت تملك جيشاً قوياً، ظل أمداً طويلاً الجيش الذي لا يقهر.
ج - الجيش.

ويبلغ عدد أفراده نحو /١٠٠/ ألف جندي. وتقوم قوته على قدرة الماندنك الحربية، وحرصهم على النظام. وهم يكونون عماد الجيش. ويتكون جيش الإمبراطورية من كتائب للفرسان وأخرى للمشاة. وكان سلاح الفرسان هو الكنانة والقوس والرماح الطويلة والسيوف. ويخضعون مباشرة لأوامر المانسا. أما سلاح المشاة فكان الرماح أو السهام وفقاً للمناطق التي ينتمي إليها الجنود. فالجنود الماندنك كانوا يتسلحون غالباً بالسهم والكنائن، بينما كان الجنود الصحراويون يتسلحون بالرماح والدروع الجلدية. ولم يظهر العبيد في الجيش إلا في وقت متأخر من حياة الإمبراطورية.

وتوضع حاميات عسكرية في أبرز مدن الإمبراطورية مثل ولاته، وغاو، وتمبكتو، ونياني... وبفضل وجود هذه الحاميات في المدن والمناطق الحساسة من حدود الإمبراطورية أمكن تجنبها لأمد طويل الانتفاضات الداخلية وغارات جيرانها.
٢- الحياة الاقتصادية.

قامت الحياة الاقتصادية في إمبراطورية مالي على الزراعة والصناعة والتجارة والرعي وصيد السمك.

فعلى الرغم من أن إمبراطورية مالي اشتهرت في العالم بغناها بالذهب، فإن اقتصادها كان يعتمد في المقام الأول على الزراعة وتربية الماشية. وأهم الزراعات التي كان يمارسها سكان مالي هي زراعة الأرز في أودية الأنهار. وفي نهاية القرن الخامس عشر إنتشرت زراعة القطن إنتشاراً واسعاً. كما كانوا يقومون بزراعة الفاصولياء والخضروات العديدة الأخرى. وقد تميزت إمبراطورية مالي بوفرة المواد الغذائية فيها. الأمر الذي ساعد المانسا في تأمين إحتياجات جيشه الضخم العدد منها، والإضطلاع بدور " أبي الشعب " - بالإكتثار من الولائم التي كان يقدمها للرعية.

وكان على المزارعين أن يقوموا بتقديم نصيب ، ولو رمزياً ، من باكورة إنتاجهم إلى المانسا أو ممثليه. وعدم قيامهم بهذا الواجب كان يعد خروجاً على طاعة

المانسا. كما كانت شعوب الإمبراطورية، ولاسيما شعب الفولاني، يقوم بتربية الماشية. وفي القرن الرابع عشر أصبح معظم سكان الأرياف في وادي النيجر وفي بلاد الولوف والتكرور يمارسون تربية الأبقار والأغنام والماعز.

وكان صيد الأسماك من إختصاص جماعات عرقية معينة مثل (السومونو) في أعالي النيجر، و (البورو) في حوض النيجر الأوسط، و (السوروكو) في المنطقة الواقعة ما بين (تمبكتو) و (غاو). وكان السمك المدخن يباع في جميع أنحاء الإمبراطورية.

أما الصناعة فقد كانت من شأن طوائف حرفية متخصصة. فالحدادون كانوا يقومون بصنع الأدوات الزراعية (الرفش ، المتجل...) والأسلحة . وكان هناك طائفة متخصصة بمعالجة الجلود، وأخرى بصياغة الذهب، وثالثة بصناعة المنسوجات ولاسيما القطنية منها التي كانت تصدر إلى بلدان الجنوب...

وفي ميدان التجارة، لعبت منتجات الذهب والنحاس، والكولا دوراً بالغ الأهمية في إقتصاد إمبراطورية مالي. فقد كانت هذه الإمبراطورية تمارس نشاطاً تجارياً واسعاً مع شمال إفريقيا، ولاسيما مع المغرب الأقصى. فتصدر إليه الذهب، وتستورد منه النحاس والملح. كما كانت مالي تصدر الملح والأقطان والنحاس إلى بلدان الجنوب (غانة، ساحل العاج، بنين...)، وتستورد منها الكولا والذهب.

ب - إمبراطورية صونغي ١٤٦٤ - ١٥٩٢.

يُعد سني^(١) على بير الملقب علي الكبير (١٤٦٤ - ١٤٩٢) المؤسس الحقيقي لإمبراطورية صونغي. فبعد أن قام بتحرير مملكة صونغي من وصاية إمبراطورية مالي أخذ بالتوسع على حسابها.

وقد بلغت إمبراطورية صونغي أوج إتساعها في عهد الأزكية محمد توري أوسيل^(٢) (١٤٩٢ - ١٥٣٨) حين أصبحت تمتد من مدينة أغاديس شرقاً (أي من

(١) سني هو إسم الأسرة المالكة التي ينتمي إليها الملك علي بير.

(٢) سيل هو إسم الأسرة المالكة التي ينتمي إليها الملك محمد توري. والأزكية هو إسم الأسرة المالكة التي

كان هو مؤسسها.

غرب نيجيرية الحالية) حتى مملكة التكرور غرباً^(٣) ، ومن تغازة شمالاً حتى بلاد الموسي جنوباً.

وكان من أبرز أحداث بداية حكم الأزكية محمد الأول رحلته إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج عام ١٤٩٦ - ١٤٩٧ ، حيث إلتقى الخليفة العباسي المتوكل على الله فممنحه لقب « خليفة بلاد التكرور » وشعارات هذه الولاية الجديدة. ثم عاد إلى بلاده وقد حصل على إعتراف عالمي بسلطانه.

بعد أن رجع الأزكية محمد إلى السودان، إنهمك في عدة حروب لنشر الإسلام، وتوسيع حدود ملكه. وكان حاكماً مستنيراً. فقد أولى إهتمامه لجميع مناحي الحياة في إمبراطوريته. ففي المجال الإقتصادي، شجع الأزكية محمد التجارة. فإستفادت الإمبراطورية منها أعظم إستفادة واجتهد في وضع أدوات القياس وإستعمالها ومراقبتها. وشجع الزراعة. فإهتم بمشاريع الري. وأنشأ عدداً كبيراً من القرى الزراعية حشد فيها عبيده الذين حصل عليهم من غنائم الحرب. وخفض الضرائب على المحاصيل الزراعية. وعمل على فرض النظام في المعاملات بحشد عدد كبير من رجال الشرطة في الأسواق. كما إهتم الأزكية محمد بالعلم والعلماء. فقد شجع الإقبال على التعليم والدراسة بما كان يقدمه من عطايا ومعاشات إلى علماء الدين، وما يحيطهم به من إحترام وتقدير.

وأولى عناية خاصة للقضاء. وحض القضاة على سرعة البت في القضايا. من جهة أخرى، أنشأ الأزكية محمد جيشاً من المحترفين. فانصرف أبناء الشعب نحو الأعمال الزراعية والحرفية.

وفي عهد ابنه وخليفته الأزكية داود (١٥٣٩ - ١٥٤٩)، بلغت إمبراطورية صونغي اوج مجدها. فقد حققت نهضة إقتصادية وفكرية عظيمة الشأن. إذ أصبحت الزراعة كثيفة في وادي النيجر. وشهدت المدن التجارية الكبرى أقصى نشاطها. من جهة أخرى سار الأزكية داود على خطا والده برعايته للعلم والعلماء والأدباء وإحاطتهم بالتقدير والإحترام، وتكريمهم وإغداق الهدايا عليهم. وأسهم في

^(٣) وبذلك أصبحت الإمبراطورية تمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة تزيد على ألفي كيلومتر .

ترميم المساجد، وفي الإنفاق على الفقراء.

الحضارة الصونغية.

تجلت حضارة صونغية في عدة مجالات:

١- التنظيم السياسي والإداري.

يتسم التنظيم السياسي والإداري في إمبراطورية صونغية بالابتكار من حيث التركيب الثنائي لهيكل السلطة والمركزية والملكية المطلقة. وهذا يجعل النظام السياسي فيها مميزاً عن النظام السياسي التقليدي للممالك المتحدة الذي عاشته إمبراطوريات السهل السوداني الأخرى أي غانة ومالي.

(أ) النظام الملكي.

في عهد أسرة الأزكية كان النظام الملكي يقوم على المبادئ التقليدية والإسلامية. فالمبادئ التقليدية الصونغية والسودانية تقضي بأن يكون (التوى Toi) أبا الشعب يتمتع بسلطة شبه مقدسة، ولا يقترّب منه أحد إلا ساجداً. وهو مصدر الخصوبة والرخاء. ولكن بعد أن اعتنق ملوك صونغية الإسلام، أصبح عليهم أن يحكموا طبقاً لتعاليم القرآن الكريم وقد امتزجت آنذاك المبادئ التقليدية بالمبادئ الإسلامية وصار بروز أي منهما يتوقف على شخصية الأزكية الحاكم.

كانت مدينة غاو مقر إقامة الملك. وكان يحيط به عدد كبير من رجال القصر أو " رجال السنة " ويتكون هؤلاء من أفراد أسرة الملك وكبار الموظفين والشعراء والمنشدين. ويقوم عدد كبير من الخدم، غالبيتهم من الرقيق، بمختلف الأعمال المنزلية تحت إشراف عمدة القصر وإدارته.

من حيث المبدأ كان نظام الحكم نظاماً ملكياً وراثياً على أن تكون الخلافة فيه لأكبر أخوة الملك المتوفي. لكن في الواقع كانت القوة هي المعيار الذي يحدد من هو خليفة الملك. ومن ثم كانت المملكة تتعرض لأزمات دورية. وكان " رجال السنة " هم الذين يقومون بتعيين الأزكية وتنصيبه في العاصمة القديمة (كوكيا).

(ب) - حكومة الإمبراطورية.

تتكون حكومة الإمبراطورية من الحكومة المركزية وإدارة الأقاليم.

(١) - الحكومة المركزية في غاو.

تتألف الحكومة المركزية من وزراء ومستشارين يقوم الأزكية بتعيينهم وإقالتهم. كما كان يصنف مراتبهم حسب وظائفهم. وهم الذين يشكلون المجلس الملكي الذي يناقش جميع أمور الإمبراطورية وقضاياها. ويعهد إلى أمين مستشار مهمة تدوين قرارات هذا المجلس، إضافة إلى عنايته بمراسلات الملك وتحرير موائيقه وتنفيذها. وكان من أهم كبار موظفي الحكومة المركزية:

أ- « الهسي كوي » أو صاحب الماء ورئيس الأسطول. كما كان كوزير للداخلية يخضع لإدارته جميع حكام الأقاليم.

٢- « الفاري موندزو » أو وزير الزراعة. نظراً للأهمية البالغة لهذه الوظيفة، فقد كانت تسند إلى أمراء من أبناء الأسرة المالكة، بل إلى أولياء العهد. ومن المحتمل ان تكون قد أسندت إليه مهمة إدارة الكثير من الأملاك الأميرية. وكان من مهماته أيضاً تسوية النزاعات المتعلقة بالأرض. ويساعده في أداء مهماته ثلاثة مساعدين يتولى أحدهم شؤون المياه والبحيرات. ويشرف الثاني على شؤون الغابات، والثالث على الشؤون الملكية.

٣- « فارما الكاليزا » أو وزير المال. وهو يتولى حراسة الخزينة، ويؤمن نفقات الملك. وكان له ثلاثة مساعدين أيضاً. يشرف أحدهم على الأموال، والثاني على الأجور، والثالث مسؤول عن المشتريات.

٤- « الفارما كوري » وهو الوزير المسؤول عن شؤون الأجانب من الجنس الأبيض.

يضاف إلى هؤلاء المفوضون الملكيون الذين يقوم الملك بإرسالهم بشكل دوري إلى الأقاليم للعمل على حل المشكلات العاجلة، وجباية الضرائب الإستثنائية من تجار المدن، ومراقبة الموظفين المحليين، ومديري الأقاليم.

(٢) - إدارة الأقاليم.

كانت إدارة الأقاليم على نوعين:

١- الأقاليم التي أخضعت لسلطة الإمبراطورية بالقوة. ويتولى إدارتها حكام يعينهم الأزكية في مناصبهم، ويقيلهم في أي وقت يشاء. وهم يمارسون جميع السلطات

باستثناء السلطة القضائية. وكان حكام الأقاليم يحملون لقب (فاري) أو (فارما). وكانت الإمبراطورية تنقسم إلى إقليمين كبيرين هما: إقليم كورمينا في الغرب، وإقليم دندي في الجنوب الشرقي. ويحمل حاكم إقليم فارمينا لقب فاري فارمينا. ويختار عادة من بين أمراء الأسرة المالكة، إلا في بعض الحالات النادرة. وغالباً ما كان هذا المنصب يسند إلى ولي العهد الإمبراطوري. وهو يعد الشخصية الثانية في الدولة. أما وظيفة حاكم إقليم دندي أو فاري دندي فكانت عادة تسند إلى أحد كبار موظفي الديوان الإمبراطوري. ويعد حاكم هذا الإقليم الشخصية الثالثة في الدولة. كما كانت هناك أقاليم أخرى أقل أهمية من الإقليمين السابقين يقوم بإدارتها حكام يعينهم الأزكية نفسه مثل (كوي البار) و (كوي الدرما) و (فارما البنجا والكالاشا)، إلخ...

في حين إن المدن التجارية المهمة مثل تمبكتو، وجيني، وولاتة، وتغازة، كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي. ويساعد حاكم المدينة في إدارة شؤونها القاضي وعدد كبير من الموظفين الإداريين مثل مأمور الشرطة المسؤول عن تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي، وعن أمن المدينة وأسواقها؛ ومفتشي الموازين والمكايل، وجباة الضرائب في الأسواق، ورجال الجمارك، إلخ...

٢- البلدان الخاضعة أو التابعة. وكانت الإدارة فيها غير مباشرة. إذ كان حكامها ينصبون تبعاً للتقاليد والأعراف المحلية. ويبارك الأزكية ذلك. وفي حال حدوث اعتراضات من جانب الطامعين بهذا المنصب، أو نشوب ثورات ضد السلطة الإمبراطورية، فقد كان الأزكية يتدخل ليفرض مرشحه. ومن بين هذه البلدان الخاضعة أو التابعة نذكر إمارتي الهوسا : كانو وكاتسينا، ومملكة أغاديس، ومملكة مالي، إلخ... وتعبيراً عن تبعيتهم لإمبراطورية صونغي، كان حكام هذه البلدان يدفعون الجزية بانتظام، وتشارك قوات من جيوشهم في حروب الإمبراطور إذا ما طلب منها ذلك وتقيم علاقات طيبة معه عن طريق الزيارات والهدايا والمصاهرة.

(ج) - الجيش الإمبراطوري.

كانت إمبراطورية صونغي تمتلك جيشاً نظامياً قدر عدد أفرادها بنحو /٤٠٠٠/ جندي. إضافة إلى حرس السلطان الشخصي المكون من /٣٠٠/ محارب كان يطلق

عليهم اسم "السنة" (أي إنهم جنود أخذ عليهم العهد بالولاء غير المشروط للعاهل الصونغني). ويتألف هذا الجيش من سلاحين هما سلاح الفرسان، وأغلبهم من النبلاء، وسلاح المشاة، ويتكون من نبلاء من الدرجة الثانية ومن الاحرار والرقيق. وفي أوقات الحرب كان عدد أفراد الجيش الإمبراطوري يصل إلى نحو ٤٠٠ / ألف جندي، ربعهم من الفرسان. وكان صيادو النيجر يكونون اسطولا دائماً يزيد عدد قواربه على ٢٠٠٠ / قارب. وكان للجيش الإمبراطوري اسلوب سير معين. وينتشر في المعركة على شكل مروحة. ومهمة هذا الجيش هي السهر على حماية الإمبراطورية، وفرض إرادة العاهل الإمبراطوري على اتباعه، والقيام بقمع أي عصيان. وكان جيش صونغني يمثل أكبر جيش منظم في السودان الغربي.

(د) - القضاء.

كان الأزكية، بصفته أمير المسلمين وأبا الشعب يملك حق القضاء. ويفوض هذا الحق إلى ممثلين له يتمتعون بالاستقلال التام عن السلطة المركزية وموظفيها. وكان القضاء على نوعين: قضاء إسلامي وآخر عرقي. فقد كانت طوائف المسلمين في الإمبراطورية تخضع لأحكام القضاء الإسلامي. وكان القضاء على المذهب المالكي. وللقاضي حكمه القاطع ورأيه هو الأعلى. ويساعد القاضي معاونو عدل من الكتبة والموثقين والحجاب... ويتولى عامل الملك تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاء. أما القضاء العرقي، فقد كان يستمد أحكامه من التقاليد والأعراف. فقد كان الناس يسوون الكثير من خلافاتهم فيما بينهم داخل نطاق الأسرة أو بواسطة رئيس السلالة العرقية. ويخضع لهذا النوع من القضاء الجزء الأكبر من الإمبراطورية.

وكان المجلس الملكي ينعقد في هيئة محكمة سياسية للنظر في قضايا الدولة، أي قضايا المتآمرين على السلطان من الأمراء والمتعاونين معهم.

٢- الحياة الاقتصادية.

قامت الحياة الاقتصادية في إمبراطورية صونغني على قطاعين، الأول زراعي ريفي، والثاني تجاري حضري.

(أ) - القطاع الزراعي.

كان سكان وادي النيجر يمارسون الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية. ويتولى

عبيد يقيمون في القرى الزراعية استثمار المزارع الواسعة التي يملكها الأمراء وعلماء الدين. وكان العاهل الصونغي يملك حقولاً موزعة في أنحاء الوادي، تعمل فيها طوائف من العبيد. في حين أن سكان السافانا كانوا يمارسون الزراعة المتنقلة. وكانت جماعات (السوركو) و(الدك) و(البوزو) تقوم بصيد الأسماك. وأصبح السمك المجفف أو المدخن يباع في جميع أنحاء الإمبراطورية. وكان سكان الأطراف الصحراوية لاقليم (مسينا) يربون الماعز والأبقار. أما سكان وادي مسينا فكانوا يربون الأبقار. وقد شكلت هذه المواشي مصدراً مهماً للألبان واللحوم، ولا سيما بالنسبة لسكان المدن. وكان أبناء الريف يخصصون جزءاً مهماً من الانتاج الزراعي (الحبوب) والحيواني (لحوم ، أسماك) للتجارة بهدف الحصول على ما يحتاجونه من سلع أساسية مثل الملح.

(ب) - القطاع التجاري.

كانت التجارة عابرة الصحراء الكبرى ناشطة جداً في إمبراطورية صونغي. فالطرق عابرة الصحراء الكبرى كانت تربط مدن التجارة الرئيسية في الإمبراطورية مثل ولاته، وجيني، وغاو وغيرها بالبلدان العربية في شمال إفريقية ولا سيما بالمغرب والجزائر وليبيا، وعن طريقها ببلدان أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه التجارة بين أيدي تجار من أبناء السودان ولا سيما من الماندنك والسوننكي والموسي والهوسا والصونغي، وآخرين من العرب الامازيغ. وكان لبعض التجار أسطول تجاري في النيجر، وجمال وثيران ينقلون بوساطتها بضائعهم، ويملكون فروعاً في العديد من المدن يراقبون منها تقلبات الأسعار بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

أما المعاملات التجارية فقد كانت تتم عن طريقة المقايضة أو بوساطة العملة النقدية من الغوري Cauris (وهو نوع من الصدف)، أو الذهب أو النحاس أو الملح، وذلك بحسب الأسواق. وقد شكل الملح العصب الرئيسي للتجارة عابرة الصحراء الكبرى. ويجري استيراده من مناجم الملح في تغازة جنوب المغرب. كما كانت إمبراطورية صونغي تستورد الأسلحة والخيول والنحاس والمصنوعات الزجاجية وغيرها من السلع من المغرب، والمنسوجات ومعظمها من أوروبا (البندقية ، وفلورنسا ، وجنوه ، والمخلطه، وفرنسة..)

أما صادرات الإمبراطورية فكانت تتكون من الذهب والعاج والتوابل والكمولا والمنسوجات القطنية، إضافة إلى الرقيق.

٣- الحياة الحضرية.

أدت النهضة التجارية الكبيرة التي عرفت إمبراطورية صونغى إلى نمو حياة مدنية حضرية في منطقة السهل السودانى كلها. فقد شهد القرنان الخامس عشر والسادس عشر نمو مدن مثل ولاته وجينى، ومبكتو، وغانو، وأغاديس، ومدن الهوسا مثل كاتسينا وكانو. وشكلت مبكتو وجينى وغانو أكبر هذه المدن.

• مبكتو. في القرن السادس عشر بلغ عدد سكان مبكتو نحو ٨٠ ألف نسمة. وشكلت آنذاك العاصمة الاقتصادية لإمبراطورية صونغى، وأصبحت مدينة السودان المقدسة التي اشتهرت بأولائها وجامعتها.

• جينى. وهي جزيرة في الدلتا الوسطى. وكانت ترتبط روحياً بمبكتو. وقد تراوح عدد سكانها بين ٣٠/ و ٤٠ ألف نسمة. وتعد أهم تجمع سكانى في السودان الداخلى آنذاك. ويشكل مسجدها المشهور درة الفن السودانى. وكانت أكبر أسواق الجنوب وعلى صلة ببلاد السافانا والغابات.

• غانو. وكانت العاصمة السياسية للإمبراطورية. وقد بلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ ألف نسمة في القرن السادس عشر.

كانت هذه المدن مدناً مفتوحة. فهي تضم إلى جانب الغالبية من سكانها الصنغيين خليطاً مهماً من العرب والموسى والهوسا والماندنك والسوننكى والفلانى.

ويتميز المجتمع الحضري في إمبراطورية صونغى بأن التمايز الاجتماعى فيه كان يقوم على معيار اقتصادى، أي على المهنة. فقد كان يتألف من ثلاث طوائف أساسية: هي التجار، والحرفيون، ورجال الدين. ويعيشون جميعاً على التجارة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤- الحياة الدينية والفكرية.

(أ) - الحياة الدينية.

بدأ الإسلام بالانتشار في السودان الغربى منذ القرن الحادى عشر الميلادى. وقد أخذ بالانتشار أولاً في المدن وبين الطبقات الارستقراطية. ثم ارسى جذوره تدريجياً في

الارياف. ويعود الفضل في انتشار الاسلام بإفريقية جنوب الصحراء الكبرى انتشاراً سلمياً إلى التجار الإفريقيين السودانيين أنفسهم.

وقد اسهم العاهل الصونغي الازكية محمد الأول أو محمد توري في اكتساب الإسلام لمواقع جديدة في بلاد السودان. واستعان بإرشادات علماء من المغرب ومصر وكوكبة من أولياء إمبراطوريته. وحارب عبادة الاوثان، وفرض نظام القضاء على المذهب المالكي في إمبراطورية صونغي. ودعا إلى الجهاد ضد الكفار من شعب الموسي. واتم التجار الجوالون هذه الدعوة، وحملوا معهم الدين الإسلامي حتى اعماق مناطق الغابات الجنوبية.

ومع نهاية القرن السادس عشر، أصبح الاسلام يسود في منطقة منعطف النيجر من (مسينا) إلى (دندي) بعد أن كان قد انتشر انتشاراً عظيماً في منطقة السهل السوداني. وأصبح للعديد من المدن، مثل جيبي، وديا، وغاو، وتمبكتو، وموبتي مساجدها وأئمتها، وقضاتها، ومدافنها، وكثير من المدارس التي يشرف عليها بعض أهل التقوى، وبعض الأولياء الذين لا يزالون حتى اليوم يحظون بالتبجيل والاحترام في منطقة منعطف النيجر. وخير نموذج لذلك مدينة تمبكتو، حاضرة الاسلام الشهيرة في السودان الغربي. فقد كان فيها ثلاثة جوامع كبيرة. واشتهرت بأوليائها وعلمائها مثل الشريف سيدي يحيى المتوفي عام ١٤٦٢، والقاضي محمود بن عمر اكيث المتوفي عام ١٥٤٨، وعدد من أفراد أسرته ومنهم القاضي العقيب... وبفضل هذا كله اكتسبت مدينة تمبكتو لقب المدينة المقدسة في السودان الغربي. وعملت جامعتها (جامعة صنقرة) على نشر الثقافة الإسلامية في جميع أنحاء بلاد السودان الغربي وبقية العالم الاسلامي.

(ب) - الحياة الفكرية.

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر شهد السودان النيجيري والسهلي حركة فكرية عربية إسلامية عظيمة الازدهار. وسادت فيه نزعة إنسانية سودانية ارتكزت على الإسلام بوصف ديناً عالمياً.

وشكلت المدن مراكز لهذه الحركة الفكرية. فبعد أن تلقت صفوة من أبناء السودان علومها في جامع القرويين في المغرب، أو في جامع الأزهر في مصر، وتحررت

فكرياً، اجتهدت حتى بلغت القمة في العلوم الإنسانية والدينية. وانكبت على خدمة الدين والعلم في بلاد السودان. واجتذب الرخاء العام إلى مدن النيجر تمبكتو وجيني وغازو، ولا سيما إلى تمبكتو علماء من شتى أقاليم السودان وشمال إفريقيا والاندلس. وأصبحت مركزاً مهماً من مراكز التحصيل العلمي، ونشر المعرفة في العالم الإفريقي. فقد كانت مدينة تمبكتو تضم عدداً كبيراً من المدارس الحرة، ولا سيما جامعة صنقرة أو سنكوري الشهيرة التي أصبحت مركزاً من مراكز التعليم العالي في العالم الإسلامي. ففي القرن السادس عشر، بلغ عدد المدارس القرآنية ١٨٠ / مدرسة في تمبكتو وحدها، يدرس فيها آلاف الطلاب القادمين من جميع أنحاء بلاد السودان. وكانت الدراسة فيها على مستويين. التعليم الأولي، وتتولاه المدارس القرآنية التي تقوم بتعليم القرآن وتحفيظه؛ والتعليم العالي، ويتلقى فيها طلاب العلم العلوم الإسلامية. وكانت جامعة تمبكتو، مثل الجامعات الإسلامية الأخرى المعاصرة لها، تدرس العلوم الإسلامية التقليدية أي علوم التوحيد والتفسير والحديث، والفقه المالكي، والبلاغة والمنطق، والحساب والتنجيم وعلم الفلك، والتاريخ والجغرافيا... هكذا ظهرت تمبكتو أهم مدينة حضارية وعلمية وثقافية في منطقة منعطف النيجر. واستمر مركزها بالتعاضد طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر حين أصبحت حاضرة العلماء المسلمين في فنون العلوم الإسلامية، وعلوم الرياضيات والحساب والفلك والهندسة والكيمياء. وأسهمت مع شقيقتها جيني وغازو في إثراء الحركة الفكرية والعلمية في إفريقيا والعالم الإسلامي.

٢- الممالك والإمارات في السودان الأوسط.

أ - إمارات الهوسا^(١) (الحوصا).

في الفترة ١٢٠٠-١٦٠٠، شهدت بلاد الهوسا في المنطقة الممتدة من جبال العير شمالاً حتى السفح الجنوبي لهضبة (جوس) جنوباً، ومن مملكة (بورنو) شرقاً حتى وادي

^(١) الهوسا، هم مجموعة القبائل التي تتكلم لغة الهوسا. وهي مجموعة لغوية. ويقال إن كلمة "هوسا" Hausa هي اشتقاق من كلمتين: "Hau" وتعني "يركب" أو "يمتطي" و"سا" وتعني "نورا" أو "عجلاً" فمعناها "راكبو الثيران". وظاهرة ركوب الثيران شيء مألوف في بلاد السودان الأوسط (كانم - برنو - وادي، هوسا). الاسم واللفظ الدارج والمستعمل هو "الهوسا"، ولكن الاسم الصحيح هو "الحوصا".

النيجر غرباً، شهدت قيام حكومات مركزية في ست إمارات أو دول هي كانو وغويير، وزاريا (زغزغ أو زازو)، وكاتسينا، ورانو، وزمفره، وكبي. حضارة الهوسا.

تحلي حضارة الهوسا في عدة مجالات :

١- التنظيم الإداري والسياسي.

على الرغم من بعض الاختلافات الإقليمية، فقد اتبع التنظيم الإداري والسياسي في إمارات الهوسا بمختلف مراحل تكونه وتطوره خطأً موحداً يقوم على ذاتية ثقافية واجتماعية واقتصادية مشتركة تجلت أساساً بوحدة اللغة، لغة الهوسا التي يتكلمها الجميع.

يعد (الكاوكي) الوحدة الإدارية الأساسية للإدارة في إمارات الهوسا. ويتكون (الكاوكي) من عشائر أسرية يرئسها (المايغاري). وهي تجمع زراعي غالباً ما كان صغيراً جداً، بل متنقلاً أحياناً. ثم يأتي بعد ذلك (الغاري) أو القرية. ويعيش سكانها حياة مستقرة. ويرئسها (سركين غاري) أو (مغاجين غاري) أي رئيس القرية. وفي قمة الهرم يأتي (البرني) أو عاصمة البلاد. ويتولى شؤونها (سركين كازه) أي رئيس البلد الذي يمتد سلطانه على جميع الرؤساء الذين هم أدنى مستوى منه.

كان نظام الحكم نظاماً ملكياً وراثياً، تنتقل فيه الخلافة من الأب إلى الابن. ويتمتع (السركي) أو الملك بنفوذ مطلق. ويتسم شخصه، نظرياً على الأقل، بالقداسة. ويُختار عادة من بين أعضاء الأسرة الحاكمة. ويتقاسم السركي السلطة مع قواد من المرتبة العليا ينتمي بعضهم إلى الأسرة الحاكمة، وبعضهم إلى أهم أسر العهد القديم الحاكمة التي تحولت إلى أرستقراطية وراثية. ومن بين أفراد هذه النخبة يختار الملك بعض أعضاء مجلس الدولة الذي يتكون عادة من تسعة أعضاء (غويير، كانو). ويلتزم بقراراته المرشحون لخلافة الملك المتوفي.

ومن بين أهم موظفي الدولة نذكر (الغلاديمبا). وهو شبيه برئيس الوزراء أو الوزير الأعظم، ويده جميع مقاليد الدولة. ويشرف على طائفة من الموظفين والأعيان الذين يتولون شؤون إحدى القطاعات أو الوحدات الإقليمية (مقاطعة، مجموعة قرى). كما كان ملوك الهوسا يعينون العبيد، بل الخصيان في بعض المراكز المهمة في الدولة،

ويكلفونهم بمراقبة الخزينة، وحراسة المدينة والقصر، ومختلف مسؤوليات البلاط مثل مراقبة الحريم.

٢- الحياة الاقتصادية.

كانت الحياة الاقتصادية في امارات الهوسا تقوم على الزراعة والصناعة والتجارة.

(أ) الزراعة.

شكلت الزراعة أهم الأنشطة الاقتصادية في بلاد الهوسا لما تتمتع به من أراض خصبة في جميع أرجائها تقريباً. ومثلت الزراعة فيها محاور الحياة الاقتصادية. وكانت ملكية الأرض ملكية جماعية. ويشرف رئيس الجماعة على استغلالها. ويستفيد من غلاتها من يقوم بفلاحتها وزراعتها. وكان بإمكان الغرباء أيضاً اقتناء الأرض واستغلالها بعد الحصول على إذن من رئيس الجماعة. ومع تقدم النظام الإقطاعي في إمارات الهوسا، أصبح من حق السركي (الملك) إقطاع الأرض لمن يشاء أكان من أهل البلاد أم من الغرباء.

وكان أهالي بلاد الهوسا يمارسون نوعين من الزراعات هي الزراعات الغذائية، والزراعات التجارية. وتعد الذرة البيضاء بمختلف أنواعها، والأرز، والفونيو أهم الزراعات الغذائية، والقطن والنيلة أهم الزراعات التجارية.

(ب) - الصناعة.

منذ ما قبل القرن الرابع عشر بكثير، احتلت الصناعات اليدوية المرتبة الثانية بعد الزراعة في حياة بلاد الهوسا الاقتصادية. وقد عرفت الصناعة هنا نوعاً من تقسيم العمل والتخصص. وتأتي صناعة النسيج في المرتبة الأولى. وتتم محلياً بمختلف مراحلها (الحلج، والتمشيط والغزل والصباغة والنسيج). ويقوم صانعو الجلود والاسكافيون بصنع مختلف أنواع الحقائب والأحذية والسروج والأكياس والوسائد وغيرها. ويذهب قسم من هذه المنتجات الصناعية للاستهلاك المحلي. ويُصدّر القسم الآخر إلى شمال إفريقيا.

وكان صناعة التعدين من الصناعات الضاربة في القدم. وهذا ما جعل الحدادين يحتلون مركزاً في غاية الأهمية. فهم الذين يقومون بصهر المعادن، وصنع أدوات

المطبخ، والأدوات الزراعية، والسكاكين والفؤوس والسهام والحرايب... كما كانت صناعة الفخار هي الأخرى صناعة واسعة الانتشار، وتنتج معظم الأواني اللازمة لحفظ السوائل والحبوب.

وتتولى الطوائف أو "النقابات" الإشراف على معظم الأنشطة الصناعية. ويقوم الملك بتعيين رئيس الطائفة أو شيخها، أحياناً بعد استشارة أعضاء الطوائف. وكانت مهماتهم تتمثل بحماية الضرائب من الصناع، والإشراف على انضمامهم إلى الطوائف، ومراقبة طرائق الإنتاج، ومقاييس الجودة والأسعار.

(ج) - التجارة.

كان لموقع بلاد الهوسا الجغرافي بين السهل السوداني جنوباً والصحراء الكبرى شمالاً دور مهم في قيامها بدور الوسيط في التجارة الدولية عابرة الصحراء. كما كان لموقعها بين مناطق السهوب شمالاً والغابة الإستوائية جنوباً دور مهم في ممارستها للتجارة الإقليمية والمحلية. ويتولى تجارة الفرق تجار محليون. ويتاجرون بالمنتجات الزراعية والصناعية على نطاق محدود. ويمارس تجارة الجملة تجار محترفون يهتمون بالتجارة عبر المسافات البعيدة. ويتكفل بالتجارة الإقليمية تجار متجولون ينتقلون من سوق إلى أخرى، ويتاجرون بالمنتجات المحلية أو يبيعون بالفرق المنتجات والسلع المستوردة.

وتتم المبادلات التجارية الإقليمية غالباً عن طريق المقايضة. أما أهم الوحدات النقدية فكانت عبارة عن أطوال من أقمشة القطن (سوابي في اللغة الهوسية)، أو مقادير من الملح أو الذهب، والصدف (الغوري)، إضافة إلى الرقيق.

وبدءاً من القرن الخامس عشر، أخذت بلاد الهوسا تسهم في التجارة عابرة الصحراء الكبرى. وارتبط تطور إمارتي كاتسينا وكانو وتنافسهما بظهور هذا النوع من التجارة.

أما فيما يتعلق بصادرات بلاد الهوسا إلى الواحات وبلدان شمال إفريقيا، فقد كان أهمها القطنيات والجلود والمصنوعات الجلدية، والزراعات الغذائية ولا سيما الذرة البيضاء والمسك، وريش النعام، وقد يذكر منها الصمغ أيضاً. في حين أن أهم وارداتها اشتملت على بعض منتجات بلدان إفريقيا الشمالية وبعض السلع والمنتجات

الأوروبية، كالمصنوعات المعدنية والأسلحة والخيول والجواهر والزجاجيات والثياب الفاخرة. كما كانت تستورد من الواحات الصحراوية قضبان القصدير (من مناجم تاكيدة)، والملح والنظرون (من بيلما وغيرها من مناجم الملح). وكانت إمارتا أغاديس وغويبر أهم مراكز تجارة الملح. أما واردات إمارات الهوسا من الجنوب فقد ضمت الرقيق والكولا.

كما أصبحت بعض مدن الهوسا، ولا سيما كانوا وكاتسينا، تستخدم كمستودعات للتجارة بين الشمال والجنوب بصفتها المحطات الأخيرة للتجارة عابرة الصحراء الكبرى.

٣- الحياة الدينية والفكرية.

لا يزال تاريخ بداية دخول الإسلام إلى بلاد الهوسا موضع نقاش وجدل بين المختصين. لكن يبدو أن الإسلام أخذ بالانتشار في بلاد الهوسا منذ منتصف القرن الرابع عشر عن طريق الديولا (التجار الماندينك) القادمين من مالي. وهناك من يرى أن الإسلام بدأ بالانتشار في بعض بلدان الهوسا مثل غويبر عن طريق كانو قبل القرن الرابع عشر بفترة طويلة.

ويبدو أن السنة الإسلامية أخذت ترسخ في بلاد الهوسا، ولا سيما في كانو وكاتسينا في القرن الخامس عشر. وقد تدعمت هذه السنة بتوافد علماء الماندينك وفقهاء الفولاني من مالي إلى بلدان الهوسا وبصحبتههم كتب التوحيد والشرعية. وفي هذه الفترة بالذات بدأت بالظهور في بلاد الهوسا وثائق ومؤلفات لعدة علماء مسلمين إفريقيين بارزين من شمال شرق إفريقية وشمالها وغربها كان من أبرزهم وأشهرهم محمد بن عبد الكريم المغيلي من توات في جنوب المغرب الذي أقام في كانو فترة من الزمن في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. ومنذ أواخر هذا القرن نفسه، بدأت عدة شخصيات إسلامية من شمال إفريقية وغربها تسهم في دعم السنة وأنماط العيش الإسلامية، وفي إثراء الحركة العلمية الإسلامية في كانو من أمثال أحمد بن عمر اقيت التمبركتي، وعبد الرحمن سقّين المغربي ومخلوف البليبي... كما وفد في أواخر القرن الخامس عشر إلى كانو عدد كبير من علماء مالي المسلمين وعلى رأسهم العالم الجليل عبد الرحمن زيت، وفاموري بلقاسم، وجوردو، واوتا وماندوالي وغيرهم. واستقروا في

كانو، وقاموا بنشر فقه الإمام مالك فيها. وبعد سقوط إمبراطورية صونغي هاجر عدد كبير من علماء تمبكتو وجيني، واتجهوا أيضاً إلى كانو بحثاً عن الأمان والاستقرار. وأسهموا في تطويرها ورفقيها. وانتشرت فيها اللغة العربية، ثم ما لبثت أن أصبحت لغة رسمية لإمارة كانو. يشهد على هذا المخطوطات الكثيرة المدونة بالعربية - ومنها تاريخ كانو، التي عثر عليها في هذه الإمارة.

كل هذا جعل كانو في القرن الخامس عشر تحتل مكانة بارزة في العالم الإسلامي عموماً، وفي غرب إفريقية خصوصاً بعد أن أصبحت مركزاً إسلامياً حضارياً مهماً ذائع الصيت في عالم غرب إفريقية.

من جهة أخرى، لم يكن دور كاتسينا في إثراء الحياة العلمية والثقافية الإسلامية في غرب إفريقية أقل أهمية من دور كانو. فقد وفد إليها العلماء المسلمون من شمال إفريقية وشرقها (برنو) وغربها (مالي وصونغي). وكان الملك محمد كورا الذي تولى عرش الإمارة في القرن الثالث عشر أول ملوكها الذين اعتنقوا الإسلام، وأسهموا مع العلماء والتجار في نشر الإسلام ونهضة الحياة الإسلامية فيها.

ومن أشهر الشخصيات الإسلامية التي زادت كاتسينا وأقامت فيها فترة من الزمن في النصف الثاني من القرن الخامس عشر نذكر الشيخ جلال الدين السيوطي الذي كان كما يقول هو عن نفسه - صديقاً شخصياً لملك كاتسينا "ابراهيم ماجي بن ايره كوماليوه". وقد أقام السيوطي فترة طويلة من الزمن في كاتسينا. وعمل في التدريس بجانبها الكبير. وأصبحت كاتسينا هي الأخرى مركزاً من مراكز الحضارة الإسلامية في غرب إفريقية في القرن الخامس عشر والسادس عشر.. وتعد كاتسينا اليوم من أهم المراكز الحضارية الإسلامية في شمال نيجيرية، بل في إفريقية الغربية. ففيها جامعة كبيرة ومدرسة للعلوم العربية وأخرى للقضاء الشرعي.

كما أسهم الإسلام وحضارته الزاهرة في إثراء الحركة الفنية المعمارية في إمارات الهوسا مثلما أسهم في إثرائها في المناطق الأخرى من إفريقية الغربية.

ب - مملكة كانم - بورنو.

قامت مملكة كانم - بورنو حول بحيرة تشاد، في المنطقة التي تشكل النهاية الجنوبية لطريق القوافل الكبير المار بفزان ووحدات الكوار، أي أكثر الطرق التي تربط

مباشرة بين إقليم بحيرة تشاد والبحر الأبيض المتوسط. وتعد مملكة كانم - بورنو من أكبر ممالك السودان الأوسط. وفي أوج قوتها امتد نفوذها من مصر وطرابلس الغرب شمالاً حتى شمال الكاميرون الحالية جنوباً، ومن نهر النيل شرقاً حتى نهر النيجر غرباً. وبلغ عدد الممالك التابعة لها اثنتي عشرة مملكة. ويعد ادريس علومه (١٤٠٥ - ١٥٢٦) من أشهر ملوكها وأقواهم. فقد أسس جيشاً دائماً. عده بعض الباحثين أرقى جيش ظهر في الممالك والإمبراطوريات الإفريقية في تلك الفترة. فهو أول جيش إفريقي يعتمد في تسليحه على "النار والبارود"، ويلبس جنوده وفرسانه الخوذات الحديدية والدروع. وكانت خيولهم أيضاً مدرّعة بأغطية ثقيلة لحمايتها أثناء المعارك. ويتألف هذا الجيش من مائة ألف من الفرسان، ومائة وثمانين ألفاً من المشاة. يضاف إلى هذا الجيش الدائم، الفرق العسكرية التي يرسلها حكام الأقاليم للقيام بحملة معينة مع الجيش الملكي وتسمى "الوحدات الريفية".

وقد ذاع صيت مملكة كانم - بورنو في أوروبا حيث ورد اسم ملكها (دوناما) في الخرائط القشتالية التي وضعت في القرن الخامس عشر.

• حضارة كانم - بورنو.

١- التنظيم الإداري والسياسي.

كانت إدارة المملكة إدارة لا مركزية حيث يتولى الماي (الملك) إدارة نواة المملكة التي تحيط بها عدد من الممالك التابعة.

أما نظام الحكم فكان نظاماً ملكياً وراثياً. ويساعد الملك في حكم البلاد مجلس الدولة الذي يتألف من اثني عشر أميراً من حكام المقاطعات وكبار الموظفين في الإدارة المركزية. نذكر منهم أمير مقاطعة ييري (الييرما) في الشمال، وأمير مقاطعة الغرب (الغا لا ديمبا)، وكبير الخصيان - رئيس الحريم وأمير مقاطعة الشرق (الميسترما)، والمشرف على خدمة الملكة (الييروما، ويتبع الميسترما)، وحاكم العاصمة (الفوفوما)، والقائد الأعلى - وزير الحرب وأمير مقاطعة الجنوب (الكايغاما).

وكان هناك مجلس خاص يقوم بتصريف الأعمال اليومية. وتتألف الواردات الملكية من الضرائب النقدية، والجزية التي تدفعها الممالك التابعة وغالباً ما كانت عينية (غلالاً ومحاصيل مختلفة)، وما تدره تجارة الرقيق من واردات.

ويتولى الملك شؤون القضاء الذي أصبح بدءاً من عهد الملك إدريس علومه يقوم على الشريعة الإسلامية. وكان القضاة المسلمون لاسيما في المدن يمارسون العدالة باسم الملك.

٢ - الحياة الاقتصادية.

قامت الحياة الاقتصادية في مملكة كانم - بورنو أساساً على التجارة والزراعة. فقد سيطرت المملكة على الطرق التجارية التي تربط شمال إفريقيا بإفريقية جنوب الصحراء الكبرى (طرابلس الغرب / السودان الأوسط / غانة) وعلى طرق التجارة الإقليمية (مالي / صونغي، كانم / بورنو) .

وكانت أهم صادرات مملكة كانم - بورنو إلى شمال إفريقيا هي الرقيق وأنياب الفيلة، وريش النعام، والحيوانات الحية والشبة (مادة تستخدم في دباغة الجلود وصباغتها) . وبعض المصنوعات اليدوية. اما وارداتها من شمال إفريقيا فقد شملت الخيول والملابس والأقمشة الصوفية والحرير والأسلحة الحديدية.

ويرجع الفضل في رخاء مملكة كانم - بورنو أيضاً إلى زراعتها المزدهرة، وتربية الماشية واستخراج الملح من مناجمها.

٣ - الحياة الدينية والفكرية.

منذ القرن الحادي عشر، أخذ الإسلام بالانتشار في دولة كانم. في البداية إتسم تقدمه فيها بالبطء لكن منذ عهد الملك دومانا ديبالامي (نحو ١٢١٠ - ١٢٤٨)، الذي كان مصلحاً إسلامياً عظيماً، بدأ الإسلام، على ما يبدو، بالتأصل بعمق في طبقات الشعب. وقد إشتهر دوناما ديبالامي بأعماله الحميدة، وبالجهاد في سبيل نشر الإسلام في السودان الأوسط. فقد سار إنتشار الإسلام جنباً إلى جنب مع توسع مملكة كانم الإقليمية. وما لبث ان أقدم أهالي المملكة على قراءة القرآن. وأصبح بعضهم من المخلصين للعقيدة الإسلامية والدعاة العاملين على نشرها. وقد أشاد العمري في القرن الرابع عشر بتدين أهل المملكة بقوله « إن العدل يسود البلاد، وإنهم يأخذون بمذهب الإمام مالك، وإنهم يتجنبون الزف في ملابسهم ويؤمنون إيماناً قوياً ».

كما شجع سلاطين كانم بورنو العلم وكرموا العلماء. وأحاطوا أنفسهم بعدد كبير منهم. وقاموا ببناء المساجد وتأسيس المدارس. وشجعوا الحركة العلمية والثقافية

الإسلامية. وسرعان ما أصبحت مملكة كاتم - بورنو في منطقة بحيرة التشاد مركزاً من مراكز الإشعاع الحضاري الإسلامي في السودان الأوسط. وقد ساعدها على ذلك قربها من مراكز الثقافة العربية الإسلامية في مصر وشمال إفريقيا وعلاقتها الوطيدة معها. فقد رحل طلاب العلم من كاتم - بورنو لمتابعة تحصيلهم العلمي والفقه في المراكز العربية الإسلامية المختلفة في مصر (الأزهر) وشمال إفريقيا (الزيتونة، إلخ) أو في المشرق العربي (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

وكان لإحتلاط العرب الوافدين إلى المملكة مع سكان البلاد الأصليين أثر كبير في نشر اللغة العربية فيها. كما ان اللغة العربية أغنت كثيراً لغة أهل البلاد الأصليين بمئات الألفاظ والمفردات السياسية والاقتصادية. وبتمازج حضارة الوافدين من الشرق وشمال إفريقيا مع حضارة سكان البلاد الأصليين أصبح لمملكة كاتم - بورنو حضارتها المزدهرة.

٣- إفريقيا الغربية والعالم الخارجي.

كانت طرق المواصلات والمسالك عابرة الصحراء الكبرى هي صلة الوصل بين إفريقيا الغربية والعالم الخارجي، أي شمال إفريقيا ثم أوروبا.

(أ) - الطرق عابرة الصحراء الكبرى.

عرفت إفريقيا الغربية العديد من الطرق عابرة الصحراء الكبرى التي تصلها ببلدان إفريقيا الشمالية، وعن طريقها بأوروبا. ومن أهم هذه الطرق نذكر:

١- طريق سجلماسة (في المغرب) - تغازة - تمبكتو (على نهر النيجر) أو ولاته . وبواسطة هذا الطريق كان يتم مبادلة ملح تغازة بذهب السودان. وكان طريق سجلماسة هذا هو الذي يصل إمبراطورية مالي بالعالم الخارجي. ويسلكه أيضاً الحجاج في طريقهم إلى مكة المكرمة مروراً بمدينة (توات). كما كانت تستخدمه القوافل التجارية المنطلقة من المغرب الأقصى.

وعندما بدأ هذا الطريق يتعرض لإعتداءات القبائل المغربية في القرن الرابع عشر، أصبحت هناك طرق أخرى تقع إلى الشرق منه تصل السودان الغربي بشمال إفريقيا وأقدم هذه الطرق:

٢- طريق غرامنت الذي كان يربط مدينة غاو مع فزان في ليبيا.

٣- طريق غداميس - العير - النيجر.

٤- طريق غداميس - فزان عن طريق غات والعير التي كانت تلعب دور نقطة الإنطلاق لتجارة القوافل مع مثلتها اغاديس.

٥- طريق فزان - تشاد مروراً بمدينتي بيلما وكاواره. وكانت مدينة بيلما خاصة، الواقعة في وسط مناجم ملح كاواره، مركز الإنطلاق في إقليم غزالة لآلاف الجمال المحملة بقضبان ملح العير والمتجهة إلى غاو.

٦- طريق الأربعين الذي يصل دارفور بمصر (وسمي بطريق الأربعين لأن الرحلة بين هذين البلدين كانت تستغرق أربعين يوماً). وهو طريق تجارة الرقيق.

و إلى جانب هذه الطرق المتجهة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس، كان هناك طرق عرضانية ناشطة جداً تربط بين محطات القوافل الجنوبية مثل طريق ولاته - تمبكتو - غاو - دارفور ومنها عن طريق سنار والنيل الأبيض إلى موانئ البحر الأحمر سواكن وزيلع. ومن هذين الميناءين إلى مكة المكرمة والمحيط الهندي.

(ب) - التجارة الخارجية.

في فترة ما بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر، كانت التجارة ناشطة جداً بين إفريقية جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقية ثم أوروبا.

١- صادرات بلاد السودان إلى إفريقية الشمالية وأوربة. كانت القوافل التجارية تنطلق من بلاد السودان الغربي محملة بالذهب والعاج، والكولا والصمغ، والفلفل، وجلود الحيوانات، والحبوب بالإضافة إلى الرقيق. وإن كان من الصعب أن نعرف على وجه الدقة كميات الذهب المصدرة من السودان الغربي إلى إفريقية الشمالية وأوربة، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن صادرات غرب إفريقية وجنوبها تراوحت، منذ القرن الحادي عشر، ما بين ٤/ و ٨/ أطنان سنوياً.

أما أهم صادرات السودان الأوسط، أي المناطق الواقعة بين بحيرة التشاد ونهر النيجر (كاتم - بورنو، إمارات الهوسا)، إلى شمال إفريقية فقد شملت الجلود وأنياب الفيلة والرقيق وريش النعام، والحيوانات الحية والشبة، إلخ...

٢- واردات بلاد السودان من إفريقية الشمالية. كانت بلدان إفريقية الشمالية تصدر إلى بلاد السودان جنوب الصحراء الكبرى الملح وقضبان الحديد والنحاس

والأقمشة الصوفية والأرجوان واللؤلؤ والمخطوطات والتمور والأقمشة الحريرية والأسلحة الدمشقية، إلخ...

وخلال عدة قرون شكلت الطرق عابرة الصحراء الكبرى نافذة السودان الغربي والأوسط على العالم الخارجي.
(ج) - التجارة الداخلية.

كانت التجارة في إفريقية الغربية تتم في أسواق تقام لهذا الغرض. وهي على ثلاثة أنواع:

١- الأسواق المحلية. وتقام في القرى كل ثلاثة أيام وبشكل دوري يسمح للفلاحين بالتموين من مصادر مختلفة، بل القيام بزيارة الأقارب. وكانت عمليات البيع والشراء فيها تتم عن طريق المقايضة.

٢- الأسواق الإقليمية. وتقام في مراكز المشيخات، وعواصم الممالك والمدن الواقعة على ملتقى الطرق مثل بعض مدن السنغال ومالي، وأسواق بوبو - ديولاسو، وواغادوغو (في بوركينا فاسو الحالية)، وكوماسي (في غانا الحالية). وهي أسواق يومية. ويرتادها الفلاحون لبيع فائض إنتاجهم، أو للبحث عن مواد غذائية معينة؛ كما يتردد عليها الحرفيون - الفلاحون لبيع مصنوعاتهم اليدوية. كما يوجد فيها التجار والحرفيون الذين يسكنون غالباً في أحياء مهنية خاصة بهم.

ويستخدمون النقود في عمليات البيع. وهي إما من قضبان الحديد أو النحاس، والتبر والغوري. وأهم السلع التي كانت تباع في هذه الأسواق هي الحبوب، والزيت والتوابل والمواشي (سوق واغادوغو)، والذهب والكمولا والأقمشة القطنية المصنوعة غالباً محلياً (سوق بوبو - ديولاسو). ويوجد في أسواق بنين وأويو طوائف حدادي الحديد أو الشبه، وصانعو المجوهرات، والنقاشون على الخشب أو على العاج، وطوائف الخدائين، وصانعو الأقفال، والطبول والنساجون، والمطرزون، إلخ...

٣- الأسواق بين - الإقليمية والدولية. ويقوم هذا النوع من الأسواق في المدن التجارية الصرفة التي كانت تربط أسواق إفريقية الغربية بعضها ببعض، ولاسيما أسواق السافانا مع أسواق الغابات الإستوائية، أو تربط أسواق إفريقية الغربية بمجملها مع أسواق البحر الأبيض المتوسط والشرق. وكانت هذه المدن اشبه بعواصم دولية مثل

مدن بيداء، وكانو، وجيني، وموبتي، وتمبكتو...

فقد قامت مدينة بيداء، في بلد النوبي Noupé على نهر النيجر، بدور الوسيط التجاري بين بلاد اليوروبا في إقليم الغابة الإستوائية، وإمارات الهوسا في إقليم السافانا. في حين أن (كانو) كانت في العصور الوسطى، ولا تزال حتى يومنا هذا مدينة تجار الهوسا الكبرى. ففيها يوجد عدد كبير من الورشات، ومن طوائف الحدادين، وخراطي الأخشاب، والمعدّنين، وصانعي الحلّي، ومنتجي الأدوية. وقد تميزت (كانو) بصناعة النسيج وصباغته والصناعات النحاسية، وبالنقش على الخشب، وصناعة الحلّي من الفضة والشبة...

أما العملات المتداولة، فكانت كثيرة ومتنوعة ولها صرافوها في المدينة. ومما يلفت النظر أن مدن بلاد الهوسا الكبرى كانت كمركز صناعي تشتري المواد الأولية من البلدان المجاورة مثل النحاس من (تاكيدو) أو (بورنو)، والقطن من (جيرما) أو (بوغو)؛ وتبيع أنسجتها في الواحات الصحراوية حتى طرابلس الغرب، وفي غرب إفريقيا حتى ساحل السنغال، أي أنها كانت تقوم بدور الوسيط بين بلدان السافانا والصحراء الكبرى وشمال إفريقيا. من جهة أخرى، كانت تمبكتو، مرفأ الصحراء الكبرى، تلعب دور الوسيط التجاري بين أوروبا وشمال إفريقيا والصحراء الكبرى من جهة، وبلدان السهل السوداني من جهة ثانية. في حين أن مدينة جيني، الواقعة على نهر بانّي أحد روافد النيجر، كانت تقوم بدور المنتج والجامع للبضائع التي يمكن مبادلتها بالمنتجات والسلع القادمة من شمال إفريقيا وبيعها في غرب إفريقيا مثل قضبان الذهب الأبريز، والنحاس النقي، والرصاص، والأساور المصنوعة من المرمر، والكحل والحناء، وأسماك موبتي المجففة، وأغطية المبار، وتمور واحبات ثوات والرقيق، إلخ... وقد استحدثت فعلاً قول المؤرخ المسعودي بأنها: «إحدى الأسواق الكبرى في العالم الإسلامي».

هكذا نرى أن هذه المراكز التجارية كانت كمراكز تجارية دولية تستقبل السلع والمنتجات من الأسواق الإقليمية المختلفة، ثم تقوم بتصديرها مع منتجاتها الخاصة إلى بلدان إفريقيا الشمالية وأوروبا. كما تقوم بتوزيع المنتجات والسلع المستوردة من أوروبا وشمال إفريقيا على الأسواق الإقليمية الإفريقية. وبهذا الشكل كانت هذه المدن

تقوم بدور الوسيط التجاري بين منطقتين طبيعيتين متكاملتين إقتصادياً.
وكما ساعد هذا الإزدهار التجاري والإقتصادي على قيام نهضة سياسية في
إفريقية الغربية تمثلت بقيام الإمارات والممالك والإمبراطوريات الإفريقية التي سبق
ذكرها، فإن الأمن والاستقرار السياسي كانا وراء هذا الإزدهار الإقتصادي.
٤- الأنظمة السياسية في إفريقية الغربية.

في مطلع العصور الحديثة كانت الأنظمة السياسية في إفريقية الغربية كثيرة
ومتنوعة فهي تندرج من الأنظمة العشائرية والقبلية إلى الأنظمة الدّولية *etatiques* التي
تشكلت إما نتيجة تطور داخلي في المجتمعات الإفريقية، أو نتيجة تدخل أقاليم أجنبية
في هذه المجتمعات نجحت في إطلاق مسار الدمج الإقليمي لصالحها وبناء الدولة.
ثانياً - الممالك والإمبراطوريات في وسط إفريقية وشرقها.

١- مملكة الكونغو في إفريقية الوسطى.

عندما وصل الرحالة البرتغاليون إلى مصب نهر الكونغو في عام ١٤٨٢ كان
عمر مملكة الكونغو نحو قرن ونصف قرن.

كان ملك الكونغو يسمى (ماني كونغو) أي سيد الكونغو. وكانت مملكة
الكونغو تتكون من ستة أقاليم أو مقاطعات هي (مبمبا) و (مباتا) و (مبامبا)
و (سونيو) و (نسوندي) و (مبانجو). ويمارس الملك عليها سلطة فعلية مباشرة. وكان
أهم هذه المقاطعات مقاطعتي (نسوندي) في الشمال، و (مبامبا) في الجنوب. كما كان
هناك ممالك ساحلية تقع إلى شمال نهر الكونغو هي ممالك (نجويو) و (كاكونغو)
و (لوانجو). يضاف إليها مملكتو (مكوكو) الكبرى في الشرق. وتشكل ممالك تابعة
لمملكة الكونغو. وكانت عاصمة هذه المملكة في أواخر القرن الخامس عشر مدينة
مبانزو كونغو.

وفي أوج إزدهار مملكة الكونغو وإتساعها في القرنين الخامس عشر والسادس
عشر، أصبحت تمتد من حوض الأطلسي والكونغو الأدنى في الشمال حتى نهر
كوانزو في الجنوب، ومن نهر كوانجو في الشرق حتى ساحل الأطلسي في الغرب.

كانت مملكة الكونغو مملكة منظمة، يحكمها جهاز إداري معقد. وكان الجيش
الملكي يتكون أساساً من المشاة من حملة الأقواس القصيرة عموماً والسهام السامة،

وسمها فاقع مميت. وبإمكانهم على ما يبدو أن يطلقوا ثمانية وعشرين سهماً على التوالي قبل أن يمس الأول منها الأرض. ويرتدي الجنود دروعاً مصنوعة من جلود الفيلة.

ويعمل سكان المملكة في إستخراج المعادن، ولاسيما النحاس والحديد. وينسجون الأقمشة والحصر من ألياف النخيل. ويربون الخنازير والأغنام والدجاج. ويصنعون العقود من جلد الفيلة. ويستخرجون الزيت والخل من أنواع متعددة من التمور. ويستخلصون من بعض أنواع السمك الضخمة زيتاً يمزج مع القار ويستعمل مادة عازلة في طلاء المراكب. وكان الحكماء يستخدمون الفصد لعلاج بعض الأمراض.

٢- إمبراطورية الحبشة (إثيوبية).

على الرغم من الإضطرابات التي عرفتها الحبشة نتيجة تهديدات الإمارات الإسلامية القائمة على ساحل إفريقية الشرقي، فقد شهدت إمبراطورية الحبشة، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فترة من الإزدهار، ولاسيما في عهد كل من عمد صهيون (١٣١٤ - ١٣٤٤)، وزارا يعقوب (١٤٣٤ - ١٤٦٨).

فقد قضى عمد صهيون على إمارة عفت الإسلامية في الشرق، وتابع غزواته باتجاه الشمال. فضم إلى الإمبراطورية (جودجام) و (داموت) في إقليم التيغرة وأعاد تنظيم البلاط الإمبراطوري.

وإستعان الإمبراطور إسحاق (١٤١٤ - ١٤٢٩) بعدد من الخبراء المشهورين من مهندسين فلورنسيين لتطوير بناء الأديرة، وخبراء قوقازيين لإعادة تنظيم الجيش، وخبير قبضي لتنظيم مصلحة الضرائب.

ويعد الإمبراطور زارا يعقوب أعظم أباطرة الحبشة في العصور الوسطى. فقد قضى على كل أثر للديانات الإفريقية التقليدية في الإمبراطورية. وفرض فيها الوحدة الدينية المسيحية. ووقف في وجه الإمارات الإسلامية الساحلية التي كانت تهدد الإمبراطورية من الشرق.

وكان الإمبراطور يلقب « ملك الملوك » تعبيراً عن كثرة عدد الأمراء القائمين في أطراف الإمبراطورية الذين يعترفون بتبعيتهم له. في حين أن الإمبراطور نفسه كان يحكم القسم الأوسط من الإمبراطورية حكماً مطلقاً مباشراً. وكان الحكام من أمراء وغيرهم مجرد موظفين لديه. وقد بلغ عدد أفراد جيش الإمبراطورية ٣٠٠ / ألف

جندي. وكانت الوظائف الأساسية في البلاط الإمبراطوري بيد عائلات تحمل ألقاباً وراثية. وأهم هذه الوظائف وظيفتا قائدي الجيش اللذين يجلس أحدهما على يمين الإمبراطور والثاني على يساره، وكبير القضاة، وأمين سر البلاط، وكاهن الكنيسة الملكية.

٣- الإمارات الإسلامية الساحلية في إفريقية الشرقية.

بدأ الإسلام بالانتشار في ساحل إفريقية الشرقي منذ القرن السابع الميلادي. وبدأ من القرن الحادي عشر، إستوطنت زنجبار والمدن الساحلية في إفريقية الشرقية مجموعات كبيرة من العرب الذين كانوا يعملون في التجارة.

ومنذ منتصف القرن الثالث عشر فصاعداً، أخذت هذه المدن تتحول من مجرد مدن تجارية قائمة على ساحل المحيط الهندي إلى إمارات وسلطنات إسلامية ذات تقاليد سياسية ونظم وراثية في الحكم. وعظمت الثروات فيها مع تنوع مظاهر النشاط الاقتصادي. وكان سكانها من أصول مختلفة عرب وهنود وفرس وإفريقيين وطينيين ومولدين من العرب وأهالي البلاد الأصليين يجمعهم الدين الإسلامي.

حتى القرن الثاني عشر، أصبحت كلوة الواقعة على الساحل التانزاني الحالي، تحتكر تجارة الذهب على الساحل الإفريقي الشرقي. وتركزت تجارة الحديد المستخرج من المناجم الإفريقية الداخلية في المدن الساحلية مثل ماليندي ومباسا (في كينيا الحالية) وسفالة (في موزانبيق الحالية). وكان الحديد يصدر بكميات كبيرة إلى شبه الجزيرة العربية والهند.

وكانت جزيرة زنجبار (ساحل الزنج) هي الأخرى مركزاً تجارياً مهماً للمبادلات التجارية بين قارتي آسيا وإفريقية، تصلها السفن الشراعية التجارية القادمة من جاوة وسومطرة (في إندونيسية الحالية)، والصين والهند، محملة بالبضائع والمنتجات الآسيوية التقليدية لمبادلتها بذهب إفريقية الذي كان يصل إلى زنجبار من موانئ الساحل الإفريقي الشرقي.

وقد تميزت هذه المدن والإمارات والسلطنات الإسلامية بطابعها الاقتصادي الصرف. فتنوعت مشروعاتها الاقتصادية. إذ اشتغل سكانها بالزراعة أيضاً في المناطق الخصبة حيث أدخلت محاصيل زراعية لم تألفها البلاد حتى ذلك الوقت مثل زراعة

البرتقال والذرة والفلفل والأرز والقرنفل. ونجحت هذه الزراعات نجاحاً عظيماً. فالقرنفل، مثلاً، يشكل اليوم أهم المحصولات الزراعية التي يعتمد عليها أهل زنجبار. وإلى جانب التجارة التقليدية في العاج والذهب وجوز الهند والرقيق، وخشب الأبنوس والصندل، والكهرمان الرمادي، شهدت هذه الإمارات والسلطنات نشاطاً صناعياً أيضاً. فقد عرفت مقديشو صناعة المنسوجات الرفيعة التي كانت تصدر إلى العالم الإسلامي كله.

وفي القرن الرابع عشر، شكلت دويلات المدن والإمارات والسلطنات الساحلية هذه نوعاً من "الاتحاد الكونفيدرالي"، احتفظت فيه كل منها باستقلالها، وكونت ما عرف باسم مملكة الزنج أو إمبراطورية الزنج. وكانت كلوة أقوى عضو في "الاتحاد" وأكثر أعضائه ثراء. فتبوأ مكان الصدارة فيه لمدة طويلة. وحديث ابن بطوطة عنها في القرن الرابع عشر، يوحي بأنها كانت من أجمل مدن العالم وأوفرها بهاء آنذاك. كما أن حديثه عن ممباسة ومقديشو يعطينا صورة صادقة لمجتمعات غنية مزدهرة. وماوصفت به كلوه وممباسة ومقديشو ينطبق بدرجات متفاوتة على المدن والإمارات الساحلية الأخرى في شرق إفريقية التي كانت لها علاقات واسعة مع الدول والممالك الآسيوية.

فقد كانت الطبقات الحاكمة هناك تنعم آنذاك بالازدهار. فالمساجد الجميلة، والقصور المشيدة من الحجر، والمصنوعات الزجاجية المستوردة من إيران، وأواني الخزف الصينية إنما تدل دلالة واضحة على ذلك الازدهار. وكان الملوك والفقهاء الميسورة يكسسون في قصورهم الأواني الخزفية النفيسة المصنوعة في سلطان آباد ونيسابور في الهند، والخزف الصيني ذا اللون الأخضر الباهت الذي يرجع إلى عهد أسرة السونغ، وأطباقاً رائعة مزخرفة بزخارف من عهد أسرة المنغ، وجواهر وأحجاراً كريمة من الهند، وشمائل صغيرة من الذهب أو العاج، وحلياً مصنوعة من اليشب والنحاس، وسجاداً من الشرق الأوسط أيضاً.

لكن في أعقاب وصول الرحالة البرتغالي فاسكو دي غاما إلى ساحل إفريقية الشرقي في عام ١٤٧٩، واكتشاف الطريق البحري المؤدي إلى الهند، بدأت مملكة الزنج تفقد مكانتها التجارية. ثم جاءت سفن القراصنة والمغامرين البرتغاليين ونهبت

هذه المدن والإمارات، وقامت بتدميرها.

هكذا صنع البارود البرتغالي بمدن وإمارات شرق إفريقية ما صنعتته تجارة الرقيق بممالك وإمبراطوريات إفريقية الغربية. ففي القرن السابع عشر، كانت إمبراطورية الزنج قد دمرت تماماً، وزالت أيام مجدها الإقتصادي الزاهر، ولم يبق منها إلا مخطوطات باللغة السواحلية (خليط من لغة البانتو الإفريقية واللغة العربية) تتحدث عن أيام مجد غابر تفتخر به اليوم جميع الشعوب التي تسكن ساحل إفريقية الشرقي.

الخلاصة.

مما سبق نستنتج أنه خلال القرنين السابقين على بداية الاتصال المباشر بين أوروبا الغربية وبلدان إفريقية جنوب الصحراء الكبرى في القرن السادس عشر، كانت مجتمعات هذه البلدان وشعوبها تعيش حقبة من أزهى حقبة التاريخ حقت خلالها نهضة سياسية واقتصادية - إجتماعية عظيمة الأهمية.

فعلى المستوى السياسي، قامت شعوب إفريقية جنوب الصحراء الكبرى بتشديد إمارات وممالك وإمبراطوريات شاسعة تمثلت بإمبراطوريتي مالي وصونغي في السودان الغربي، وكاتم - بورنو، وإمارات الهوسا في السودان الأوسط في إفريقية الغربية، وممالك الكونغو ومونوماتابا في إفريقية الوسطى، ومملكة زيمبابوي في إفريقية الجنوبية، وإمبراطوريتي الزنج والحبشة في إفريقية الشرقية. واسهمت هذه الإمارات والممالك والإمبراطوريات في بناء حضارة زنجية إفريقية مميزة. وقد ساعدها على ذلك الإزدهار الإقتصادي الذي عرفته إبان تلك الحقبة بفضل علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، ومن ثم إرتباط إقتصادها بالإقتصاد العالمي آنذاك.

فالمبادلات التجارية الناشطة خلال تلك الحقبة، كما رأينا في ما سبق، بين بلدان إفريقية الغربية جنوب الصحراء الكبرى وبلدان إفريقية الشمالية، وقيام هذه الأخيرة بتزويد أوروبا بمنتجات إفريقية الغربية كالذهب بالدرجة الأولى، والرقيق والعاج والكولا وغيرها من المنتجات الكمالية، أمران أديا إلى ربط إقتصاد بلدان إفريقية الغربية

بالمبادلات العالمية. وأضحت هذه البلدان بذهبها^(١) حاضرة بصورة أوضح في إقتصاد البحر الأبيض المتوسط.

في حين أن المبادلات التجارية الناشطة بين بلدان ساحل إفريقيا الشرقية مع الهند والصين وأسواق الشرق الإسلامية من جهة، ومبادلاتها التجارية عن طريق عدن مع بلدان شبه الجزيرة العربية ومصر، وبوساطة مصر مع أوروبا، من جهة أخرى، ربطت إقتصاد إفريقيا الشرقية أيضاً بالإقتصاد العالمي. وقد شغل الذهب^(٢) هنا أيضاً مكان الصدارة بين صادرات إفريقيا الشرقية (أهمها العاج، وجلود الحيوانات والحديد والذهب). ولا بد أنه لعب دوراً مماثلاً في الأهمية للدور الذي لعبه ذهب إفريقيا الغربية في الإقتصاد العالمي.

وهذا كله يسمح بالقول إن القارة الإفريقية السمراء كانت في مطلع العصور الحديثة تساهم في دوران عجلة الإقتصاد في البلدان العربية وآسية وأوروبا. وواقع أن القطاع الزنجي الإفريقي من الدورة الإقتصادية العالمية المعقدة استطاع تنظيم نفسه بنفسه وأقام الدول والممالك والإمبراطوريات يشهد على أن مجتمعات إفريقيا السمراء كانت في معظمها على مستوى من التطور والتقدم لا يقل عنه في مثيلاتها في أوروبا وباقي أنحاء العالم آنذاك، ويدحض إدعاءات الغرب الإستعمارية إن إفريقيا السمراء كانت قبل مجيء الأوروبيين إليها « قارة مظلمة » أو « متوحشة »، و « بلا حضارة أو تاريخ ».

^(١) حسب بعض التقديرات تراوح وزن الذهب المستورد إلى شمال إفريقيا من إفريقيا الغربية والجنوبية بين ٤/ و ٨/ أطنان سنوياً منذ القرن الحادي عشر. ومن المؤكد أن قسماً لا يستهان به من هذه الكميات قد مر عبر مسالك التجارة الأوروبية.

^(٢) تشير بعض التقديرات إلى أن إنتاج جنوب إفريقيا من الذهب فيما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر بلغ ١٠ / أطنان سنوياً.

الفصل الثاني

كشف القارة الإفريقية

حتى أواسط القرن الخامس عشر، اقتصرَت العلاقات المباشرة بين أوروبا والقارة الإفريقية على ساحلها الشمالي. وأسباب كثيرة أهمها جهل الأوروبيين بالقارة الإفريقية جغرافياً وبشرياً، وبالمحيطات التي تحيط بها، وعدم تملكهم الوسائل اللازمة للملاحة فيها. ومعلوماتهم حول إفريقيا يشوبها الكثير من القصص الخرافية. وتسيطر على فكرهم المعتقدات الوهمية والخرافية في ميدان المعرفة الكونية. فقد تخيلوا أن المحيط الأطلسي مثلاً يكتنفه الظلام الدامس، وتشتد حرارة المياه في جنوبه حتى تصل إلى درجة الغليان، ويسود سماؤه طير الرخ الجارح، إلى غير ذلك من الأوهام.

إلا أن احتكاك أوروبا بالإنتاج الفكري العربي الإسلامي وبخاصة في ميدان الفلك والجغرافية سواء أكان إنتاجاً ذاتياً أم ترجمة للكتب اليونانية القديمة الكسرى مثل «المجسطي» لبطليموس^(١) بدد تلك الجهالات، وعادت إلى الأذهان فكرة كروية الأرض. وساد الاعتقاد بأن قارة آسية غير بعيدة من جهة الغرب بسبب خطأ إرتكبه بطليموس في تمديد البحر المتوسط بالإتجاه الشرقي الغربي وتقدير طوله بستين درجة. فظن بعضهم أن قارة آسية تقع في مكان أمريكا نفسه. وظهرت ملامح «نهضة جغرافية» ساعد عليها أيضاً ما قدمته البرتغال في القرن الخامس عشر في شخص أميرها هنري الملاح للمعرفة الجغرافية من خدمات أهمها إنشاء مراكز للدراسات الجغرافية، ورسم الخرائط، وما أحرزه الأوروبيون من تقدم في فن الملاحة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر من إكتشاف سفن الكارافيل القشتالية الخفيفة والمرتفعة، ثم

(١) كان بطليموس: فلكي، رياضي وجغرافي يوناني. عاش في القرن الثاني الميلادي (تحو ٩٠ - ١٦٨ م). كان مولفة الكبير هو ((المجسطي)) الذي عرض فيه نظام الكون.

تزويدها بالأشعة اللازمة لتستفيد من الرياح الخلفية والرياح المعاكسة تماماً للإتجاه الذي يراد السير فيه...، وإكتشاف دفعة القيادة المحورية التي ساعدت بقوة عملها على زيارة ابعاد السفن... هكذا وجدت تدريجياً " السفينة السريعة " القادرة على مواجهة الرحلات المحيطة طويلة الأمد.

وفي الوقت ذاته تطورت « تقانات الإتجاه » (البوصلة،^(١) عصا يعقوب^(٢))، والإسطرلاب العربي^(٣)، والخرائط، و«الكرات» حديثة الصنع، مما ساعد على الإبتعاد عن الشواطئ وشق عباب البحار المجهولة.

إلى جانب هذه النهضة الجغرافية والملاحية، توافرت دوافع عديدة ومتنوعة جعلت أوروبا تندفع نحو كشف القارة الإفريقية السمراء وإقامة علاقات مباشرة معها. أولاً - دوافع الأوروبيين لكشف القارة الإفريقية.

أسهمت دوافع عديدة ومتنوعة في قيام الأوروبيين بحركة كشف القارة الإفريقية يمكن تلخيصها كمايلي:

١- الدوافع الإقتصادية.

منذ القرن الرابع عشر، إشتد الطلب في أوروبا على توابل الشرق (الفلفل، القرنفل، جوز الطيب، الزنجبيل، ...) التي لا تنتجها أرضها، وتستخدم في صناعة الأدوية المسكنة للأعصاب أو المنشطة لها، وفي المطبخ الأوروبي. وفي الوقت ذاته، إرتفعت أسعار هذه التوابل إرتفاعاً فاحشاً بسبب إحتكار الممالك لتجارتها، وفرض المكوس العالية عليها، وما يجنيه التجار الجنوبيون والبنادقة من أرباح طائلة من بيعها بأثمان عالية في الأسواق الأوروبية.

هذا في الوقت ذاته الذي أخذت فيه أوروبا تشكو من ندرة المعادن الثمينة، ومن ثم من قلة النقد المتداول، وإعاققة التجارة الأوروبية، وإضطراب الأمور النقدية. عندئذ رأت أوروبا أن تبحث بنفسها عن تلك المعادن في إفريقيا وآسية التي

(١) أمكن عن طريق ابرتها المغناطيسية تعيين اتجاه الشمال .

(٢) أو المنظار البحري.

(٣) سمح للملاحين حساب عرض مكان ما عن طريق قياس ارتفاع النجم القطبي أو الشمس عن أفق ذلك المكان .

ذكرت الأخبار الشائعة آنذاك أنها تحتوي الكثير منها، وأن تصل إلى البلاد المنتجة للتوابل بالالتفاف حول إفريقيا، أو بالإتجاه غرباً في المحيط الأطلسي، وتحصل مباشرة على حاجاتها منها. فتحفف بذلك من خسارتها لنقدها الذهبي، وتوجه في الوقت نفسه ضربة قاصمة للدول الإسلامية والبنادقة بانتزاع هذا الاحتكار التجاري من أيديهم.

يضاف إلى ذلك رغبة الدول القومية الناشئة في أوروبا بتطوير إقتصادها الخاص بها وترسيخ وجودها السياسي.

٢- الدوافع الدينية.

وتتجلى على مستويين:

١- متابعة أوروبا حروبها الصليبية ضد المسلمين. على الرغم من أن « حرب الإسترداد » في إسبانية والحملات الصليبية على المشرق والمغرب العربي الإسلاميين قد شارفت في ظاهرها على النهاية، فإن الروح التزمنية الانتقامية التي تولدت في نفوس بعض الملوك والأمراء الأوروبيين دفعتهم للسعي لمطاردة العرب المسلمين في عقر دارهم في المغرب العربي وإخضاعهم لسيادتهم، وإنتراع ما يملكون من خيرات ومكاسب إقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف بدؤوا بالبحث عن ذلك البلد المسيحي الواقع على طريق التوابل، الذي قيل لهم إنه قريب من أرض المسلمين ويحكمه الراهب يوحنا ، لكي يتحدوا معه في صراعهم ضد الإسلام . وهذا البلد الغامض الموقع في أذهانهم هو الحبشة.

٢- كشف مناطق جديدة للتبشير بالدين المسيحي بين سكانها، وزيادة عدد المؤمنين به.

٣- الدوافع السياسية.

بعد أن احتل الأتراك العثمانيون القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطة) عام ١٤٥٣، وبسطوا سيطرتهم تدريجياً على شرقي البحر الأبيض المتوسط، أغلقوا في وجه أوروبا الطرق الموصلة إلى الشرق الأقصى وخيراته. كما أن العثمانيين بتوسعهم في شرق أوروبا، أصبحوا يشكلون خطراً على الكيانات السياسية

الجديدة التي قامت في أوروبا نتيجة نمو مفهوم الدولة القومية فيها في القرن الخامس عشر.

بناء على ذلك يمكن القول إن إندفاع أوروبا نحو المغامرات الاستكشافية كان له هدفان:

١- تطويق القوة الإسلامية الجديدة الناهضة ممثلة بالدولة العثمانية وضربها من الخلف والقضاء عليها.

٢- تثبيت الوجود القومي للكيانات السياسية الناشئة ودعم إقتصادها، وتحقيق نفوذها السياسي على أكبر رقعة من الممتلكات في أوروبا وخارجها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب الفصل بين الدوافع السياسية والدوافع الدينية والإقتصادية سائلة الذكر. وذلك لأن جميع هذه الدوافع إمتزجت مزجاً غداً من الصعب معه تمييز واحد عن الآخر تمييزاً كاملاً. فإحتلال العثمانيين لمدينة القسطنطينية، مثلاً، هز أوروبا دينياً وسياسياً وإقتصادياً : دينياً لسقوط القسطنطينية عاصمة المسيحية الشرقية أخيراً بيد المسلمين بعد ما يقارب القرون الثمانية من الصمود؛ وسياسياً لتنفيذ الخطر الإسلامي إلى أوروبا من جديد من الشرق، بعد أن كانت قد أبعدته عنها بالكاد من الغرب على يد الإسبان؛ وإقتصادياً لأنه أدى إلى إغلاق الطرق الموصلة إلى الشرق الأقصى وخيراته في وجه أوروبا.

ثانياً - مراحل كشف القارة الإفريقية.

مرّ الكشف الأوروبي للقارة الإفريقية بثلاث مراحل رئيسية لكل منها سماتها الخاصة بها.

١- مرحلة كشف سواحل القارة والجزر القريبة منها (١٤١٥ - ١٧٦٨).

وتبدأ من إحتلال البرتغاليين لمدينة سبته على الساحل الشمالي للمغرب عام ١٤١٥ وتنتهي مع بدء رحلات (جيمس بروس) لكشف منابع نهر النيل عام ١٧٦٨.

خلال هذه المرحلة تعرف الأوروبيون سواحل القارة الإفريقية وبعض الجزر القريبة منها. وقاموا بالدوران حول القارة مروراً برأس الرجاء الصالح (١٤٩٧). وأنشؤوا سلسلة من المحطات والحصون والقواعد البحرية والمستقرات على السواحل

الإفريقية والجزر القريبة منها (جزر الكناري، جزر الرأس الأخضر، أنوبون، سانت هيلانة، مدغشقر...)، بهدف إستخدامها محطات لخدمة طرق المواصلات المؤدية إلى الهند والعالم الجديد، ثم كمراكز لتجميع الرقيق قبل نقلهم إلى العالم الجديد (الأمريكتين وجزر البحر الكاريبي) للعمل في المزارع والمناجم.

وتعد هذه المرحلة من مراحل كشف القارة الإفريقية مرحلة هامشية بسبب إقتصار عمليات الكشف فيها على السواحل الإفريقية والجزر القريبة منها، وعدّ القارة مصدراً للرقيق، بل لليد العاملة التي يحتاجها العالم الجديد، وإكتفاء الأوروبيين بجمع بعض المعلومات عن داخل القارة.

٢- مرحلة الكشف العلمي للقارة الإفريقية (١٧٦٨ - ١٨٨٤).

يقصد بالكشف العلمي الكشف المنهجي والمنظم للقارة الإفريقية بهدف تعرف جغرافيتها الطبيعية والبشرية والإقتصادية، أي تعرف تضاريسها الطبيعية وأقاليمها المناخية والنباتية، ومواردها المائية والإقتصادية، والسلالات البشرية التي تقطنها وتوزعها الجغرافي وأنشطتها الإقتصادية وأنظمتها السياسية ومؤسساتها الإجتماعية والثقافية.

حتى أواخر القرن الثامن عشر ظل عالم داخل القارة الإفريقية علماً غامضاً بالنسبة لأوروبا. ومعلومات الأوروبيين عنه تقوم على التخمينات والفرضيات. لكن منذ مطلع القرن التاسع عشر تركّز إهتمام الأوروبيين على الكشف العلمي للقارة. فما هي الأسباب التي دفعتهم للقيام بهذه المهمة آنذاك؟

آ- أسباب حركة الكشف العلمي للقارة.

إن أسباب قيام حركة الكشف العلمي للقارة الإفريقية عديدة ومتنوعة، سياسية وإقتصادية ودينية وعلمية وإنسانية.

(١) - فقدان الإمبراطوريات الإستعمارية القديمة.

منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، بدأت الدول الأوروبية الإستعمارية تفقد مستعمراتها في العالم الجديد. فبدأً من العام ١٧٨٩، أخذت الإمبراطوريتان الإسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية بالإنهيار، وفقدت فرنسا كندا

ومستعمراتها الأمريكية الشمالية. وبدأت بريطانية تعاني نتائج حرب الإستقلال الأمريكية التي حرمتها أفضل ممتلكاتها الإستعمارية.

ولكي تحافظ هذه الدول الأوروبية الإستعمارية على تقاليدھا التوسعية ومكانتها الدولية بصفتها دولاً عظمى، اتجهت أنظارها نحو القارة الإفريقية التي كان معظم أراضيها لا يزال خارج مناطق نفوذھا.

(٢) - القضاء على نظام الرق في القارة الإفريقية وفرض " التجارة المشروعة " .

لم تؤد القوانين القاضية بحظر الرق والإتجار بالرقائق التي أصدرتها الدول الأوروبية الإستعمارية في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، والجهود التي بذلتها كل من البحرية الإنجليزية والفرنسية في ملاحقة النخاسين الأوروبيين على سواحل القارة، وتفتيش سفنهم في عرض البحار، وتحرير ما تحمله من رقيق، لم تؤد إلى القضاء نهائياً على تجارة الرقيق. ولكي تنجح هذه الدول في وقف « النزيف » البشري الذي كانت تعانيه القارة الإفريقية، رأت أنه لابد من التوغل إلى داخل القارة وتعرف جغرافيتها، ونظم المجتمعات الإفريقية التي تقوم بعمليات قنص الرقيق، وتنظيم أسواقه، وتجهز قوافله، وإرغام حكام هذه المجتمعات على التخلي عن هذه التجارة الشائنة، واستبدال بها زراعة المواد الخام التي أصبحت الصناعة الأوروبية بحاجة إليها، والإتجار بها، من جهة، وإيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج الصناعي الأوروبي، من جهة أخرى، لكي تتمكن هذه الصناعة من مواصلة نموھا وإزدهارھا وتقديمھا.

(٣) - يقظة العواطف الدينية وإحياء حركة التبشير.

في القرن التاسع عشر، شهدت المجتمعات الأوروبية الغربية يقظة العواطف الدينية، ومن ثم التأكيد على واجب التبشير بالدين المسيحي. فكانت هذه اليقظة الدينية وراء إحياء حركة التبشير في المناطق التي لم تعرف بعد الدين المسيحي، وبخاصة في إفريقية. يدل على ذلك كثرة عدد الرحالة من المبشرين الذين شاركوا في حملات كشف داخل القارة وأشهرهم لفنجستون الذي كان مبشراً بروتستنتياً، وزوجته التي رافقته في بعض رحلاته الإفريقية وتوفيت أثناء ذلك بعد إصابتها بالمرض، كانت ابنه مبشر آخر هو « موفات Moffat ».

(٤) - يقظة الفضول الجغرافي في أوروبا.

منذ بداية القرن التاسع عشر، إنبعث في أوروبا الفضول الجغرافي الذي عرفه اليونان والعرب وأوريبو عصر النهضة. فقد نسقت مؤلفات الكسندر هنبول Humboldt و كارل ريتز Ritter معلومات القرنين السابع عشر و الثامن عشر. وسعى هنبول إلى كشف التأثير المتبادل بين الظواهر الطبيعية، وتفرد كل جزء من أجزاء المعمورة وتميزه عن الأجزاء الأخرى منها. في حين أن (ريتز) وضع أسس قوانين الجغرافية البشرية. هكذا وجد الرحالة أنفسهم مزودين بإستبيان واسع ودقيق إلى حد ما، ومنذ فحين نحو إفريقية، بعد أن أصبح معظم أجزاء العالم الأخرى معروفاً. وأضحت إفريقية معملاً جغرافياً.

ب - مراحل الكشف العلمي للقارة الإفريقية.

مرّ الكشف العلمي للقارة بثلاث مراحل. كان الرحالة الأوروبيون خلالها يسعون إلى تحقيق أهداف واضحة ومحددة. فبتوجيه من الجمعيات العلمية (الجمعية الجغرافية البريطانية، الجمعية الجغرافية الفرنسية...)، أو من الحكومات الإستعمارية، كان هدف رحلاتهم الإستكشافية تقديم حل جزئي لإحدى المسائل الكبرى المتعلقة بجغرافية القارة، ويبقى نشاط كل بعثة إستكشافية فيه مرتبطاً بخطة مرسومة خاصة بها. هكذا أعدت خلال القرن التاسع عشر خطط وطرائق للكشف شكلت بمجموعها ما يمكن أن يطلق عليه إسم " إستراتيجية الكشف ".

(١) - المرحلة الأولى ١٧٦٨ - ١٨٠٦.

إهتم الرحالة خلالها بكشف الصحراء الكبرى، وبلاد السودان بين البحر الأحمر والمحيط الأطلسي. وتركزت جهودهم على محاولة كشف منابع نهر النيل في شرق إفريقية، وتعرف نهر النيجر في غربها. وأشهر رحلة هذه المرحلة:

- البريطاني جيمس بروس الذي سعى إلى كشف منابع نهر النيل (١٧٦٨ - ١٧٧٢). وكانت أهم نتائج رحلته إلقاء الضوء على أحوال الحبشة ونظامها السياسي والإجتماعي، وعادات سكانها، وتقديم وصف لمناظرها الطبيعية. ونقل صورة حية عن حياة سكان الممالك التي زارها مثل سنار، والفونج، وكشف منبع نهر النيل الأزرق فقط.

— البريطاني منجو بارك، الذي تركزت جهوده على كشف نهر النيجر (رحلتان ١٧٩٥ - ١٧٩٧؛ ١٨٠٥ - ١٨٠٦). وكان أول أوروبي يصل إلى نهر النيجر عند مدينة (سيجو). وبرهن على أن هذا النهر يجري إلى الشرق، بينما يسير نهر غامبيا إلى الغرب. وحقق منابع نهري السنغال وغامبيا. وأصبح واضحاً أن هذه الأنهار الثلاثة ليست متصلة فيما بينها كما كان شائعاً حتى ذلك الوقت.

هكذا مهد كل من (بروس) و (بارك) السبيل أمام الرحالة الأوروبيين الذين جاؤوا بعدهما لحل مسألة منابع النيل، ولغز نهر النيجر.

(٢) - المرحلة الثانية ١٨١٥ - ١٨٤٩^(١).

خلال هذه المرحلة تركزت جهود الرحالة الأوروبيين على حل لغز نهر النيجر. وشمل نشاطهم مناطق شمال إفريقيا وإقليمي السودان الغربي والأوسط. لقد إنطلقت رحلاتهم الاستكشافية من طرابلس الغرب باتجاه بورنو (اودني، كلايرتون) أو باتجاه مدينة تمبكتو (لينج Laing)، ومن طنجة في المغرب باتجاه النيجر (رينه كاييه)، أو من خليج (بنين) باتجاه النيجر (لاندنر في رحلته الثانية). وأمكن في هذه المرحلة كشف بحيرة التشاد، ونهر الشاري، وشمال نيجيرية الحالية (إمارات كانو، زاريا، سيكوتو...)، ومدينة (تيمبكتو) على نهر النيجر، والمنطقة الواقعة بين مدينة (بادجري) على خليج بنين ومدينة (يوري) في الشمال، ونهر (النون) الفرع الرئيس لنهر النيجر ودلتا النيجر، وعدد من الطرق الصحراوية. وكان من أشهر رحلات هذه المرحلة لينج، وكلايرتون، وريتشارد لاندنر، و رينه كاييه.

(٣) - المرحلة الثالثة ١٨٥٠ - ١٨٨٤.

شمل نشاط الرحالة، خلال هذه المرحلة، جميع مناطق القارة. وتمكنوا من كشف منابع نهر النيل، وحوض نهر الكونغو وفروعه، وحوض نهر الزمبيزي، والصحراء الكبرى. وقدم بعض الرحالة وصفاً للمناطق التي زاروها، وحياة سكانها، وعاداتهم

^(١) على أثر حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية توقفت عمليات الكشف إلا في مصر أثناء الحملة الفرنسية. ولم يستأنف الرحالة نشاطهم إلا بعد مؤتمر فيينا (١٨١٥).

وتقاليدهم والحاصلات الطبيعية للبلدان التي مروا بها.

وقد شارك في هذه المرحلة رحالة من جميع الجنسيات الأوروبية، وأشهرهم البريطاني لفنجستون (في إفريقية الجنوبية والشرقية)، والألماني هنري بارث (في بلاد السودان والصحراء الكبرى)، والإنجليزي ستانلي (في إفريقية الوسطى) والفرنسي دي برازا (في إفريقية الوسطى أيضاً).

في نهاية المطاف تجدر الإشارة إلى أن مرحلة الكشف العلمي في القارة أدت إلى تراكم المعلومات والمعارف حول جغرافية القارة الإفريقية الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ومواردها المائية الرئيسة وأقاليمها المناخية، وإلى إزالة الكثير من الغموض الذي كان يحيط بها بعد أن تم إختراقها من جميع الجهات بأن واحد. ولفتت أنظار الحكومات والتجار الأوروبيين إلى قيمة إفريقية الاقتصادية، واثارت أطماعهم فيها.

منذئذ أخذت الأهداف النبيلة (الكشف العلمي)، والإنسانية (إلغاء نظام الرق) تحتل المرتبة الثانية بين إهتمامات الدول الأوروبية بعد الأطماع بأراضي القارة وخيراتها الاقتصادية. لكن إن بدلت حركة الكشف أهدافها (الكشف السياسي) فما ذلك إلا لتصبح أكثر حدة. فبدئاً من العام ١٨٨٥، بدأت الهجمة الإستعمارية الإمبريالية على القارة، وبدأ معها التسابق المسعور إلى كشف ما لم يتم كشفه من القارة حتى ذلك الوقت وفرض السيطرة السياسية الأوروبية على القارة وإستغلال ثرواتها المختلفة.

٣- مرحلة الكشف "السياسي" للقارة (١٨٨٤ - ١٩١٤).

يقصد بالكشف "السياسي"، كشف مختلف أقاليم القارة الإفريقية بهدف فرض الدول الأوروبية الإستعمارية سيطرتها على شعوب القارة ومجتمعاتها، وإخضاعها لسلطتها الإدارية، وسلبها رموز السيادة بما فيها حرية تقرير مصيرها بنفسها.

وتمتد هذه المرحلة عموماً من بعد مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) حتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤). وبكلمات أخرى، فقد تزامنت هذه المرحلة مع مرحلة إحتلال الدول الأوروبية الإستعمارية للقارة الإفريقية وتقسيمها فيما بينها، وفرض سيطرتها السياسية عليها.

خلال هذه المرحلة، عمت رحلات الكشف مختلف أقاليم القارة الإفريقية بهدف كشف المناطق التي لم يتم كشفها في المرحلة السابقة، وتوقيع معاهدات مع

مختلف قادة دول إفريقية (ملوك وسلاطين) ورؤساء قبائلها وشعوبها تثبت الدول الأوروبية الإستعمارية. بموجبها فيما بينها حقوقها في المناطق التي تدعي بسط نفوذها عليها عملاً بمبادئ وقواعد التقسيم التي تبتتها هذه الدول في مؤتمر برلين سالف الذكر.

وبخلاف مرحلة الكشف العلمي للقارة، لم يعد رحالة هذه المرحلة من جنسيات مختلفة يعملون لحساب دولة أوروبية بعينها، بل أصبح هناك نوع من التخصص، فالرحالة الفرنسيون قاموا بكشف مناطق النفوذ الفرنسي، والألمان بكشف مناطق النفوذ الألماني، وهكذا...

وما إن أقبل عام ١٩١٤، حتى كان الرحالة الأوروبيون قد كشفوا معظم أقاليم القارة الإفريقية، وتعرفوا معظم شعوبها ومجتمعاتها، ومواردها الاقتصادية الطبيعية. وبدأت كل دولة إستعمارية بسلب خيرات ممتلكاتها الإفريقية.

ثالثاً - أسباب تأخر الأوروبيين في كشف القارة الإفريقية.

مما سبق نرى أن تعرف الأوروبيين داخل القارة الإفريقية وكشف خباياها وكنوزها لم يبدأ إلا بعد مرور ما يزيد على ثلاثة قرون ونصف قرن على بدء الاتصال المباشر بين أوروبا والقارة الإفريقية. وأسباب ذلك عديدة ومتنوعة، أهمها:

١- سياسة الأوروبيين تجاه إفريقية.

حتى القرن التاسع عشر، تركز إهتمام الدول الأوروبية البحرية في المرتبة الأولى على الشرق (الهند وجزر الهند الشرقية) والعالم الجديد (الأمريكتين وجزر البحر الكاريبي)، وبشكل ثانوي على القارة الإفريقية، بسبب ما يتمتع به الشرق والعالم الجديد من شروط أسهل في التوغل، وطبيعة أقل قسوة، وسكان أقل عداء، وثروات أكثر ملاءمة لتجارة الأشياء الفاخرة التي كانت الطبقة الإرسقراطية تهتم بها. يضاف إلى ذلك كله جهل الأوروبيين بكنوز القارة الإفريقية وثرواتها الحقيقية من معادن ثمينة وموارد زراعية. لهذه الأسباب مجتمعة، رأى الأوروبيون في القارة الإفريقية محطة على طرق المواصلات البحرية المؤدية إلى الشرق والعالم الجديد، ومصدراً لليد العاملة اللازمة للعمل في مزارع العالم الجديد ومناجمه. فاقترنت إستراتيجية الدول الأوروبية في القارة، حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على إقامة محطات ومستقرات

وحصون وقواعد بحرية، ومراكز لتجميع الرقيق قبل نقلهم إلى العالم الجديد على سواحل القارة وفي بعض الجزر القريبة منها، دون التطلع إلى إرتياد المناطق الداخلية من القارة.

٢- قيام أفارقة السواحل أنفسهم بدور الوسطاء التجاريين بين أفارقة المناطق الداخلية والوكالات التجارية الأوروبية القائمة على السواحل. الأمر الذي ثبط همم الأوروبيين وأدى إلى تقاعسهم عن السعي لتعرف داخل القارة، ولاسيما أن التوغل إلى الداخل كان مخوفاً بالمخاطر الطبيعية. ويعرضهم لمخاطر المقاومة الإفريقية أيضاً.

٣- المقاومة الإفريقية.

أدى عداء الأفارقة للمستعمرين الأوروبيين، كما سنرى لاحقاً، ومقاومتهم العنيدة لهم إلى فشل معظم محاولات الأوروبيين الأولى للتوغل إلى داخل القارة. فالبرتغاليون، مثلاً، بعد أن حصلوا بأسلحتهم على موطن قدم في السواحل الإفريقية، كان عليهم أن يواجهوا مقاومة الإفريقيين الشديدة في غرب القارة الإفريقية (الكونغو)، وثورات الإفريقيين والعرب التي هددت مراكزهم وسلطتهم في السواحل الشرقية للقارة.

٤- العوامل الطبيعية.

وتتمثل ببساطة في طول السواحل الإفريقية بالمقارنة مع مساحة القارة^(١)، وقصر هذه السواحل وضيقها، ووعورة بعض مناطقها بسبب إرتفاع الهضاب والجبال فيها، أو إنتهاؤها بمناطق صحراوية أو شبه صحراوية، أو بغابات كثيفة صعبة الإجتياز. كما أن سواحل القارة تتسم بقلة عدد الموانئ الطبيعية فيها بسبب قلة عدد خلجانها، وبقلة تعاريجها مما يشكل صعوبة أمام دخول السفن إلى داخل القارة. يضاف إلى ذلك قلة عدد الجزر القريبة من السواحل التي يمكن أن تتخذ كمناطق يستقر فيها الرحالة

^(١) على الرغم من إتساع مساحة القارة الإفريقية (٢٨ مليون كم^٢)، لتصل إلى ثلاثة أمثال مساحة القارة الأوروبية (١٠,٢٥ مليون كم^٢)، فإن طول سواحلها أقل من طول سواحل أوروبا. فكل ميل من الساحل يقابله ٢٨٩ ميلاً من مساحة القارة الأوروبية، في حين أن كل ميل من الساحل يقابله ١٤٢٠ ميلاً من مساحة القارة الإفريقية.

قبل نفوذهم إلى داخل القارة، هذا إلى جانب بساطة فائدة أنهارها الملاحية في التوغل إلى الداخل إما لأنها تنتهي بدلتات كثيرة الفروع (نهر النيجر الأدنى)، أو بمستنقعات وحواجز رملية (أنهار ساحل غانة) أو بمساقط مائية (نهر الزمبيزي) تجعلها صعبة الملاحية.

٥- قسوة المناخ الإفريقي المداري.

يتميز مناخ القارة الإفريقية بشدة الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة، وتعدد الأمراض الفتاكة في الكثير من جهاتها. فقد ظلت إفريقية السمراء حتى فترة قصيرة تعرف باسم « مقبرة الرجل الأبيض ». ولم يستطع الأوروبيون الاستقرار في إفريقية الإستوائية إلا بعد إكتشاف المضادات الحيوية والأدوية التي تقضي على مرض النوم، والملاريا، وغيرها من الأمراض الكثيرة التي كانت تنتشر في القارة الإفريقية.

٦- تحكم دول إسلامية ببعض مناطق القارة (شمالها وشرقها) ووقوفها سداً منيعاً في وجه محاولات الأوروبيين للتوغل إلى داخل القارة.

الفصل الثالث

الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية

(١)

المرحلة التجارية

الإستعمار ظاهرة قديمة قدم التاريخ. فالعصور القديمة شهدت قيام إمبراطوريات إستعمارية ضخمة الإتساع كالإمبراطورية الرومانية، وإمبراطورية الإسكندر المقدوني المعروف في التاريخ باسم الإسكندر الكبير.

إلا أن الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية التي ظهرت في العصور الحديثة اتخذت أشكالاً واستخدمت وسائل وأساليب، كان لها أهداف أكثر أهمية وتطوراً من تلك التي عرفها العالم القديم لدرجة ظن بعضهم معها إن الظاهرة الإستعمارية ظاهرة جديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرن التاسع عشر وحده.

أولاً - تعريف الإستعمار الحديث.

يعرف كوامي نكروما، أحد قادة النضال من أجل تحرير إفريقيا من الإستعمار، وأول رئيس لجمهورية غانة المستقلة، يعرف الإستعمار بأنه: ضم بلاد (أو دولة) دولة أخرى إليها، وإستخدام الدولة المستعمرة (بكسر الميم) قوتها الصناعية الفائقة في إخضاع شعب آخر، وإستغلاله إقتصادياً، فالإستعمار - كما يقول نكروما - هو السياسة التي بها توثق وتقيّد الدولة (الأم) ذات القوة الإستعمارية مستعمراتها، وتربطها إلى نفسها بروابط سياسية من أجل تحقيق غرض جوهري هو ترقية مصالحها الإقتصادية الخاصة^(١).

في حين أن بعض الباحثين المهتمين بظاهرة الإستعمار الحديث في إفريقيا يعرف

(١) د. كوامي نكروما: "نحو تحرير المستعمرات"، ترجمة عبد العزيز عتيق، ص ٤٨.

الإستعمار بأنه: « إمتداد نفوذ دولة ما إلى أخرى على أن يصحب هذا النفوذ السياسي إستغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ»^(١).

ويعرف باحثون آخرون الإستعمار بأنه: « العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة، أو بسط النفوذ بواسطة دولة ما، أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض، أو على الأرض والسكان في آن واحد»^(٢).

هكذا نرى أن هناك بعض الخلاف بين المهتمين بدراسة ظاهرة الإستعمار الحديث حول تعريف هذه الظاهرة. ففي حين أن نكروما يرى أن الإستعمار يقوم على السيطرة والإستغلال، سيطرة دولة ما على بلاد أو دولة أخرى، وإستغلال سكانها فقط إستغلالاً إقتصادياً. بمعنى أن الأرض تترك لأصحابها الأصليين ليقوموا هم أنفسهم باستغلالها، وتقوم الدول المسيطرة بإستغلال هؤلاء فقط، فإن الفريق الأول من الباحثين يرى أن الإستعمار يقوم على فرض نفوذ دولة ما على دولة أخرى وإستغلال أرضها وسكانها معاً لصالح الدولة صاحبة النفوذ. أما الفريق الثاني من الباحثين فيعرف الإستعمار الحديث تعريفاً أكثر شمولاً من التعريفين السابقين. فهو يؤكد أن الإستعمار قد يقوم على إستخدام القوة العسكرية لفرض سيطرة دولة ما على بلد أو دولة أخرى، أو على شراء الأرض من أصحابها، أو على إستخدام هاتين الوسيلتين معاً. كما قد يقوم على إنفراد دولة ما دون سائر الدول الأخرى بفرض نفوذها السياسي فحسب على دولة أو بلد آخر. من جهة أخرى، يرى هذا الفريق من الباحثين أن الإستعمار قد يكون من فعل الدول أو من فعل الشركات التجارية الإستعمارية، (جماعة منظمة من الناس) كالشركات الألمانية والإنجليزية التي مارست نفوذها في إفريقيا الشرقية والغربية مثلاً. كما أن السيطرة وبسط النفوذ قد يقع على الأرض فقط (في البلاد الخالية من السكان أو من في حكمها)، أو كما حدث في شرق إفريقيا^(٣)، وعلى سواحل إفريقيا

(١) زاهر رياض: " إستعمار إفريقية "، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص ٦.

(٢) محمد عوض: " الإستعمار والمذاهب الإستعمارية "، القاهرة ١٩٥٧، ص ٣٨ - ٣٩.

(٣) حيث استولى المستوطنون الأوروبيون على الأراضي المرتفعة ذات المناخ الملائم لسكانهم.

الغربية في مرحلة إستعمار السواحل والجزر القريبة منها بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر^(١) أو يقع على السكان دون الأرض (كما حدث في إفريقيا الغربية في مختلف مراحل إستعمار القارة الإفريقية).

ويبدو لنا أن التعريف الأخير للإستعمار: " العمل او مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ... " أكثر شمولاً وواقعية من التعريفين الآخرين. فهو يعبر تعبيراً دقيقاً عما شهدته القارة الإفريقية من أحداث منذ بدء إتصال أوروبا بها إتصالاً مباشراً في القرن الخامس عشر وخلال مختلف مراحل الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية في العصور الحديثة.

ثانياً - مراحل الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية.

بدأ الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية مع بدايات حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر. وقد مر إستعمار القارة بمرحلتين رئيسيتين هما مرحلة إستعمار سواحل القارة والجزر القريبة منها، ومرحلة إحتلال القارة وتقسيمها بين الدول الأوروبية الإستعمارية.

١- مرحلة إستعمار سواحل القارة والجزر القريبة منها (١٤١٥ - ١٨٨٠).

تبدأ هذه المرحلة مع إحتلال البرتغال لمدينة سبته على الساحل الشمالي للمغرب الأقصى عام ١٤١٥ وتنتهي مع بداية العصر الإمبريالي في أوروبا (١٨٨٠). وقد إتسمت هذه المرحلة بإقتصار الإستعمار الأوروبي على سواحل القارة الإفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا) والجزر القريبة منها، وإستغلال موارد القارة الزراعية والبشرية.

أ - الدول التي شاركت فيها.

شارك في هذه المرحلة عدة دول أوروبية أهمها البرتغال وهولندا وبريطانية.

(١) حيث استولى الأوروبيون على مناطق السواحل الإفريقية وأقاموا عليها الحصون والمستقرات ومراكز تجارة الرقيق.

(١) - الإستعمار البرتغالي.

كان للبرتغال قصب السبق في مجال كشف القارة الإفريقية وإستعمارها. وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة أهمها:

١- إستكمال البرتغال لوحدها وإستقلالها منذ القرن الثالث عشر.

٢- سيادة الروح الصليبية فيها، التي شكلت محرك السياسة البرتغالية ولاسيما في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وتزعّمها العالم المسيحي الغربي في حربه ضد المسلمين.

٣- وقوع البرتغال على الشاطئ الأطلسي على مقربة من شواطئ القارة الإفريقية الغربية.

بعد إحتلال سبته عام ١٤١٥، توالى رحلات البرتغاليين إلى ساحل إفريقية الغربي. وفي الفترة ١٤١٥ - ١٤٦٠، اكتشف البرتغاليون المنطقة الممتدة بين سبته وسيراويون. وقاموا بإحتلال جزر الكناري، وماديرا وآصور. واكتشفوا ساقية الذهب والرأس الأبيض، ثم مصب نهر السنغال والرأس الأخضر، ووصلوا إلى ساحل سيراويون.

وفي الفترة ١٤٤٢ - ١٤٨٥، أقاموا قاعدة حصينة لهم على ساحل الذهب، ومنها تقدموا إلى مصب نهر الكونغو، وأبحروا في هذا النهر حتى مدينة (بوما).

وفي عام ١٤٨٦، اجتاز (بارتلومي دياز) رأس الرجاء الصالح. وفي عام ١٤٩٧ عبر فاسكو دي جاما رأس الرجاء الصالح ووصل إلى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية.

وفي فترة ما بين مطلع القرن السادس عشر وعام ١٥٠٩، استولى البرتغاليون على المدن والإمارات الإسلامية في شرق إفريقية وهي سفالة، وكلوه، ومباسة، وجزيرة (ماليندي) شمالاً إلى سفالة جنوباً. واتصلوا بملك الحبشة (اثيوبية). وفي عام ١٥٠٩ عيّن البرتغاليون حاكماً عاماً لمستعمراتهم في شرق إفريقية...

هكذا في أقل من عشر سنوات استطاع البرتغاليون تحقيق حلمهم في شرق إفريقية بسقوط معظم الإمارات العربية الإسلامية الساحلية في أيديهم، والإتصال بالملكة المسيحية الإفريقية، وإنتزاع احتكار تجارة الشرق من أيدي العرب المسلمين.

وقد أخفقت جميع محاولات الماليك (معركة ديو البحرية ١٥٠٩ بالقرب من

ساحل الهند الغربي بين الممالك والبنادقة من جهة، والبرتغاليين من جهة أخرى)،
وحملات العثمانيين المتكررة (آخرها عام ١٥٨٨) لإعادة السيادة العربية على بحار
الشرق. واستمر النضال سجالاً بين العثمانيين والبرتغاليين حتى القرن السابع عشر. ولم
يبق للعثمانيين إلا بعض الثغور على ساحل إفريقية الشرقي مثل مصّوع.

اقتصرت الإستعمار البرتغالي في إفريقية، خلال هذه المرحلة، على احتلال بعض
الجزر القريبة من سواحل إفريقية الغربية والشرقية، وإقامة بعض الحصون والقلاع
والمحطات العسكرية على سواحل القارة. وتفسير ذلك ضعف إمكانات البرتغال
البشرية، وضعف مواردها المالية، وكون إفريقية لا تمثل هدفاً للبرتغاليين، وإنما وسيلة
يصلون عن طريقها إلى تحقيق هدفهم الأسمى وهو فرض سيطرتهم على البحار الهندية
وشواطئها وانتزاع إحتكار تجارة الهند من أيدي العرب المسلمين، وعداء الأفارقة
ومقاومتهم العنيدة للبرتغاليين...

وكانت أهم القلاع والحصون والقواعد البحرية التي أقامها البرتغاليون على
ساحل إفريقية الغربي تتمثل بـمحسن (أرجيوم) مقابل الرأس الأبيض، وقاعدة (سانتياجو)
بالقرب من الرأس الأخضر، وحصن (سان جورج دالمينا) على ساحل الذهب، وحصن
(ساوتومي) على الجزيرة التي تحمل الاسم نفسه في خليج غينية.

كما أقام البرتغاليون عدداً من القواعد والحصون والقلاع في شرق إفريقية في
كل من (كلوة) و (مباسة) و (سفالة) و (موزابيق).

عامل البرتغاليون سكان هذه الإمارات على ساحل إفريقية الشرقي بقسوة
ووحشية. فقد قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل في (كلوة) و (مباسة)، واضرموا
فيهما النار انتقاماً من سكانهما بسبب استبسالهما في مقاومة الغزو البرتغالي لشرق
إفريقية.

لكن اقتصار بسط النفوذ البرتغالي على السواحل والجزر القريبة منها لا يعني أن
البرتغاليين لم يحاولوا الاتصال بأفارقة الداخل... فقد حاولوا التوغل في السودان الغربي
بحثاً عن الذهب، لكن محاولاتهم باءت بالفشل. كما حاولوا غزو مملكة الكونغو في
إفريقية الوسطى ونشر ثقافتهم فيها. لكنهم فشلوا في بسط سيطرتهم السياسية على
هذه المملكة ولم يتركوا فيها أي أثر ثقافي.

ومنذ منتصف القرن السادس عشر اتجهت انظارهم إلى المنطقة الواقعة إلى جنوب الكونغو. وتركز نفوذهم في بادئ الأمر على مينائي (لواندا) و(بنقويلا)، وبعض المناطق الحصينة في الداخل. وأطلقوا على هذه المنطقة اسم (انغولا). وفي عام ١٥٧٥، أصبح لها حاكم برتغالي، يتمتع بعدد من الامتيازات (مثل ثلث دخل المنطقة من المكوس وحق احتكار الملح...) مقابل العمل على توسيع نفوذ البرتغال في الداخل، وتيسير عمليات الكشف التي يقوم بها الاسطول البرتغالي في هذه المناطق حتى رأس الرجاء الصالح... إلا أن القبائل الإفريقية كانت خلال القرون الثلاثة التالية في حالة تحفز لمقاومة التدخل البرتغالي.

وواكب النشاط التبشيري بالمسيحية، النشاط السياسي في انغولا وساحل إفريقية الشرقي. لكن نشاط البعثات التبشيرية اقتصر في الأعم الأغلب على نقاط ساحلية. وحقق البرتغاليون أهدافهم التجارية، فحصلوا على أرباح ضخمة من احتكار تصدير السلع الزجاجية والمعادن والأقمشة إلى قواعدهم في إفريقية الغربية واستبدالها بالعاج والصمغ والفلفل والذهب والرقيق. وقد قُدِّرت كميات الذهب التي كانت ترسل سنوياً من ساحل الذهب (غانة الحالية) إلى البرتغال بما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه.

وفي عام ١٥٨٠، قامت إسبانية بضم البرتغال إليها. ولم تسترد البرتغال استقلالها إلا في عام ١٦٤٠. خلال هذه الفترة فقدت البرتغال معظم ممتلكاتها الإستعمارية في غرب إفريقية لصالح الهولنديين. ولم يبق لها سوى انغولا. كما اشتد الصراع بين المخططات والمراكز البرتغالية في ساحل إفريقية الشرقي من جهة، والعرب المسلمين والأفارقة من جهة أخرى. ولم يأت العام ١٧٠٠ حتى كانت القوى الإسلامية هناك قد قضت على كل أثر للبرتغال في المدن والإمارات الإسلامية الواقعة إلى الشمال من رأس دلغادو. ولم تحتفظ البرتغال على هذا الساحل إلا بموزامبيق.

ومن بداية القرن التاسع عشر، بدأت البرتغال بتشجيع البرتغاليين على استيطان انغولا. وشجعت رحلات الكشف لداخل القارة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، أي في المنطقة الممتدة بين انغولا وموزامبيق. وفي عام ١٨٤٠، أصبحت مستعمرة انغولا البرتغالية تمتد من (بوما) إلى (موساميديس) على ساحل إفريقية الغربي. في حين

أن محاولات البرتغال لضمان حقوقها في المنطقة الممتدة بين انغولا وموزامبيق باءت بالفشل. كما سيطرت على غينية البرتغالية بأبعادها الحالية.

أما مستعمرة موزامبيق على ساحل إفريقية الشرقي، فقد اقتصر على شريط ساحلي ضيق يمتد من رأس دلغادو شمالاً إلى خليج (دولاغوا) جنوباً، ووادي نهر الزمبيزي من مصب النهر حتى (زامبو).

(٢) - الإستعمار الإسباني.

لم تلعب إسبانية دوراً مهماً في استعمار القارة الإفريقية في أية مرحلة من مراحلها. وذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع الداخلية في إسبانية (تأخرها في تحقيق وحدتها السياسية وقيام الدولة القومية فيها)، وانشغالها بالمناطق المستكشفة حديثاً في العالم الجديد والبحث عن الذهب فيها؛ وأخرى تتعلق بعلاقات إسبانية مع الدول الأوروبية الأخرى وأهمها إنجلترا التي قضت على الارمادا (الأسطول) الإسباني.

في العام ١٤٧٦، استولى الإسبان على جزر الكناري، واستخدموها كمحطات بحرية لسفنهم عابرة الاطلسي إبان فترة اكتشاف الأمريكيتين واستعمارهما. وحاولوا انطلاقاً من هذه الجزر مد نفوذهم على الساحل الإفريقي المقابل لها. لكن محاولاتهم هذه اصطدمت بأطماع الدول الإستعمارية الأخرى في المنطقة ولا سيما إنجلترا وفرنسة والدولة العثمانية.

وفي أواخر القرن الخامس عشر ومطلع السادس عشر، نجح الإسبان في احتلال بعض الموانئ والمدن الرئيسية على ساحل إفريقية الشمالي مثل مليلة ووهران والجزائر وتونس وصفاقس... إلا أن محاولاتهم المتكررة لاحتلال الجزائر (أهمها حملة شارلكان عام ١٥٤١) وتونس باءت بالفشل.

وقبيل القرن الثامن عشر، كانت إسبانية قد تخلت عن معظم الاقاليم التي استعمرتها في شمال القارة، ولم يبق لها إلا مليلة وسبتة في المغرب الأقصى. وكانت هذه الأخيرة قد آلت إلى البرتغال منذ ١٦٤٠.

وفي القرن الثامن عشر، استولت إسبانية على جزيرتي (فرناندوبو) و(انوبون) بالقرب من الساحل الإفريقي الغربي. وسيطرت على (ريوموني) أي على غينية الإسبانية (غينية الإستوائية الحالية) عام ١٨٤٣. وفي عام ١٨٤٤ أصبحت المنطقة

الواقعة بين الرأس الأبيض و(رأس بوغا دور) في غرب إفريقية محمية إسبانية. أما في شمال إفريقية، فقد سيطرت على (افنى) في المغرب الأقصى عام ١٨٥٩.

(٣) - الإستعمار الهولندي.

إن كان القرن السادس عشر هو قرن الإستعمار البرتغالي، فإن القرن السابع عشر يعد قرن الإستعمار الهولندي في إفريقية.

فمنذ عام ١٥٩٥، بدأ الهولنديون بالسيطرة على العديد من المواقع الإسبانية والبرتغالية في ساحل إفريقية الغربي. وبعد تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٢، أقام الهولنديون عدة حصون لهم على ساحل إفريقية الغربي وبخاصة على ساحل الذهب. وامتد نشاطهم من هذا الساحل إلى الكونغو، ثم إلى الكاب في جنوب إفريقية حتى أصبح لهولندا ١٥/ مركزاً على ساحل إفريقية الغربي، أهمها (موري) و(بوتري) و(كورومانتين) و(اكرا) و(اكسيم).... واحتكرت هذه الشركة على طول هذا الساحل تجارة الذهب والعاج والجلود والصمغ، وخاصة تجارة الرقيق. وأصبح لشركة الهند الغربية الهولندية (١٦٢١) دور كبير في تجارة الرقيق بعد أن منحتها الحكومة الهولندية سلطات واسعة على مستعمراتها في غرب إفريقية. فاحتكرت التجارة في هذه المستعمرات. وكان لها ممثل له سلطة الحاكم العام مقره في مدينة (دالمينا) على ساحل الذهب. واستولت على جزيرة سانت هيلانة.

وبعد إلغاء تجارة الرقيق، استولى الهولنديون على جزيرة موريشيوس، وزعزعوا نفوذ البرتغاليين في المنطقة.

وكان الهولنديون أول من نزل في مدينة الكاب عام ١٦٥٢ في جنوب إفريقية. وشكل هذا بداية الإستعمار الهولندي في المنطقة الذي دام قرابة ١٥٠ عاماً. ثم قام الهولنديون بتقوية حصونهم في مدينة الكاب لمواجهة قبائل (الهوتنتوت) الإفريقية القادمة من الشمال من جهة، ومواجهة تهديد القوى الإستعمارية الأخرى المستمر التي بدأت في الظهور في الميدان الإستعماري وبخاصة بريطانية التي انتزعت من هولندا جزيرة سانت هيلانة عام ١٦٥٥، وفرنسة التي احتلت جزءاً من جزيرة مدغشقر، وانتزعت جزيرة موريشيوس من الهولنديين في شرق إفريقية.

وقد نجح المستوطنون الهولنديون الذين اطلق عليهم اسم (البوير) في التوغل في جنوب إفريقية شمالاً وشرقاً بحثاً عن الاراضي الصالحة للزراعة لسد احتياجاتهم من المواد الغذائية. ومدوا نفوذهم شرقاً حتى نهر (جريت فيش) وشمالاً حتى (سينوبرجن). واستوطنوا المنطقة التي عرفت باسم (جراف راينيت). وامتدت مزارعهم حتى حافة (الكارو الصغرى). وفي نهاية القرن الثامن عشر بلغ عدد سكان الكاب من الأوروبيين ١٥/ ألف نسمة.

وبعد غزو فرنسا لهولندا عام ١٧٩٤، وهرب ملكها (وليم اورانج) إلى إنجلترا وتشكيله حكومة هولندية في المنفى، قام الاسطول البريطاني، بالاتفاق مع هولندا، باحتلال الكاب. وبموجب معاهدة أميان لعام ١٨٠٢ بين إنجلترا وفرنسا، عادت منطقة الكاب إلى هولندا. لكن بريطانية عادت واستولت عليها عام ١٨٠٦. وعلى أثر الحروب النابليونية، أقر مؤتمر فينا (١٨١٥) ضم مستعمرة الكاب إلى بريطانية.

- نظام الحكم الهولندي في جنوب القارة.

كانت مناطق الإستعمار الهولندي في جنوب القارة تخضع، حتى عام ١٧٩٤، لحكم شركة الهند الشرقية الهولندية ومقرها (بتافيا) في جزيرة جاوة (إندونيسية). وكان للشركة في المناطق التي احتلتها في إفريقية قواتها البرية والبحرية. وكان مجلس إدارة الشركة يتمتع بالسلطات كافة. فهو الذي يصدر التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة، والعلاقات بين الناس، والشؤون الدينية والعلاقات الاجتماعية. وكانت الشركة تعهد عادة بإدارة منطقة الكاب إلى ضابط يقوم بتنفيذ الأوامر الصادرة إليه من مجلس إدارة الشركة. ويساعده على إدارة هذه المنطقة مجلس استشاري.

(٤) - الإستعمار البريطاني.

منذ القرن السادس عشر بدأ البحارة الإنجليز بالوصول إلى غنية، وساحل الذهب (غانة الحالية) وخليج بنين. وقبل نهاية ذلك القرن كانت عدة شركات تجارية تمارس نشاطها في إفريقية الغربية.

وفي عام ١٦١٦، أقام الإنجليز قلعة (جيمس) على نهر غامبيا وفي عام ١٦٣١، أنشؤوا قلعة كوروماتين على ساحل الذهب.

وحتى الثمانينات من القرن الثامن عشر، اكتفت بريطانية بالمراكز الساحلية

والحصون في غامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب في إفريقيا الغربية. واحتلت جزيرة سانت هيلانة.

وفي القرن التاسع عشر، صار لبريطانية المينا واكرا (١٨٧٤)، ولاغوس وضواحيها (١٨٦١). وتملك مستعمرتين في جنوب إفريقيا هي الكاب (١٨٠٦) وناatal (١٨٤٣).

وكان الممتلكات البريطانية في إفريقيا الشرقية تشمل ممباسا (١٨٢٤)، وبربرة عاصمة الصومال الانجليزي المستقبلية (١٨٨٤). وكان لبريطانية نفوذ في زنجبار، وغوندار^(١).

حتى القرن التاسع عشر، لم يكن لدى بريطانيا، كما الدول الإستعمارية الأخرى، من دافع يدفعها للمخاطرة بالتوغل في داخل القارة. فقد كان التجار الأفارقة يقومون بمهمة احضار السلع الإفريقية التقليدية والرقيق إلى المراكز والحصون الساحلية حيث تتم عملية تبادل هذه السلع مع بعض المنتجات الأوروبية كالحلي والاساور والأقمشة والأسلحة النارية والذخيرة، والكحول.

(٥) - الإستعمار الفرنسي.

حتى أواخر القرن الثامن عشر، اقتصر نشاط الفرنسيين على السنغال في ساحل إفريقيا الغربية. ففي عام ١٦٥٩، احتل الفرنسيون سان لوي. وفي عام ١٦٧٧، استولوا على جزيرة غورية التي تقع على بعد عدة أميال من مدينة داكار. وجعلوا منها محطات تجارية في المنطقة. وأهم ما كانوا يتاجرون به هو الرقيق.

لكن بعد الحروب النابليونية وفشل نابليون في تحقيق أحلامه في بناء إمبراطورية في أوروبا، انجذبت أنظار الملكية الفرنسية، بعد عودتها إلى السلطة، نحو التوسع في إفريقيا لانقاذ هبة فرنسة الدولية. فممنذ عام ١٨١٧، بدأت فرنسة تتوسع في السنغال. وفي الفترة ١٨٥٤-١٨٦٣، نجح حاكم السنغال (فيد يرب) في فرض سيطرة فرنسة على وادي نهر السنغال من مصبه حتى مدينة داكار (١٨٥٧) ثم وصلها بمدينة سان لوي عن طريق البر. كما أسس الفرنسيون وكالات تجارية في غراند بسام (١٨٤٣)

(١) بدءاً من عام ١٨٤٠ أصبح لبريطانية قنصل في زنجبار، وبدءاً من عام ١٨٦٢ صار لها قنصل في غوندار.

و(تابو) في ١٨٥٣ في ساحل العاج.

وفي عام ١٨٨٠، فرضت فرنسا حمايتها على الضفة اليسرى لنهر النيجر من منبعه حتى مدينة تمبكتو.

وفي عام ١٨٤٨، أسس الفرنسيون مدينة ليروفييل (في الغابون الحالية) بهدف استخدامها موطناً للرقيق الذين كانت الدوريات البحرية الفرنسية تقوم بتحريرهم بعد تحريم تجارة الرقيق واشتراك فرنسا مع بريطانيا في محاربتها.

وفي عام ١٨٨٠، أسس دي برازا مدينة (فرانس فيل) وعقد معاهدة حماية مع ملك الباتيكه (مكوكو) في الكونغو الحالية.

أما في شمال إفريقيا، فقد احتل الفرنسيون الجزائر عام ١٨٣٠.

ب - نشاط الدول الأوروبية الإستعمارية في مرحلة إستعمار سواحل القارة والجزر القريبة منها.

خلال هذه المرحلة الإستعمارية، اقتصر نشاط الدول الأوروبية على نهب الموارد الإفريقية الطبيعية من ذهب وعاج وصمغ وفلفل أسود... وعلى استغلال السكان الذي تمثل بتجارة الرقيق.

(١) - تجارة الرقيق.

منذ العقد الخامس من القرن الخامس عشر، بدأ البرتغاليون بالتحول من تجار للتوابل والسلع الإفريقية الطبيعية والجلود إلى نخاسين أي إلى تجار للرقيق بالدرجة الأولى.. وذلك نظراً للارباح الطائلة التي أخذت هذه التجارة تدرها عليهم.

في البداية اقتصرت تجارة الرقيق الأسود على أوروبا. ففي عام ١٥٥٠، كان ١٠/١ سكان لشبونة عاصمة البرتغال من الرقيق الأسود. وبعد أن أدخل البرتغاليون زراعة قصب السكر إلى جزيرتي (ساوتومي) و(الرأس الأخضر) في مطلع القرن السادس عشر، أصبح الرقيق ينقلون أيضاً إلى هاتين الجزيرتين. لكن بعد أن اكتشف الاسبان العالم الحديد، وقضوا على الغالبية العظمى من سكانه الاصليين من الهنود أثناء قيامهم ببناء إمبراطوريتهم الإستعمارية، سرعان ما وجدوا انفسهم بحاجة إلى اليد العاملة لاستغلال مناجم الذهب ومزارع القطن. ولكي يحصلوا على اليد العاملة اللازمة بأسعار زهيدة اتجهت انظارهم نحو إفريقيا ولا سيما أن الرقيق الذين نقلوا منها إلى

أوروبا بدءاً من منتصف القرن الخامس عشر برهنوا على أنهم عمال مهرة وأقوياء. لقد احتكر البرتغاليون تجارة الرقيق في إفريقية طول قرن من الزمن (بين النصف الثاني من القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر). ثم شارك الهولنديون في هذه التجارة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، وكانت لهم اليد الطولى فيها خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، ثم لحق بهم الفرنسيون. ولم يسيطر الإنجليز على هذه التجارة إلا بدءاً من القرن الثامن عشر بعد أن أصبحت لهم السيادة على البحار.

وإذا ما استثنينا الغارات القليلة التي قام بها النحاسون الأوروبيون في السنغال وغامبيا لاقتناص الرقيق بأنفسهم في القرن الخامس عشر، فإنهم لم يجزؤوا على التوغل فيما بعد إلى داخل القارة لئلا يعرضوا أنفسهم للمخاطر الطبيعية ومخاطر المقاومة الإفريقية العنيفة، وإنما اعتمدوا على عقد اتفاقات مع الوسطاء الأفارقة من مولدين وزعماء القبائل الساحلية (السنغال وغامبيا وساحل الذهب)، أو أن التجارة كانت تجري من وقت لآخر بين قباطنة السفن الذين يأتون بصفتههم الفردية والقبائل المتفرقة المقيمة على طول ساحل الخبواب والفلفل (ساحل ليبيريا الحالية). أو أخيراً، أن يأتي الأوروبيون كمجرد تجار ويقومون بشراء الرقيق من الممالك الإفريقية الصغيرة التي تقوم إلى الشرق من ساحل الذهب مثل (ويده) وداهومبي (في جمهورية بنين الحالية) التي اهتمت هي نفسها بتنظيم تجارة الرقيق.

وفي عام ١٧٩١، وصل عدد مراكز تجارة الرقيق على سواحل إفريقية الغربية إلى أربعين مركزاً، منها ١٤/ مركزاً بريطانياً و ١٥/ هولندياً. والمراكز الأخرى وزعت بين البرتغال والدانمارك، وفرنسة. ومن أهم هذه المراكز نذكر جزيرة غورية، والمينا ولوانده.

كان النحاسون الأوروبيون يدفعون ثمن الرقيق والسلع الإفريقية سلعاً ومنتجات أوروبية (أقمشة، ثياباً بالية، حلياً وعقوداً وأساور واقراطاً من جميع الأنواع) وأسلحة نارية وذخيرة، وكحول.... ومع ازدياد الحاجة إلى الرقيق في المزارع الأمريكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبحت الأسلحة النارية والذخيرة والكحول السلع الأكثر رواجاً على السواحل الإفريقية. وكان النحاسون الأوروبيون يحققون أرباحاً

طائلة (١٥٠ إلى ٨٠٠٪)، بل كانت تجارة الرقيق في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر أكثر أنواع التجارة ربحاً.

وهذا ما جعل بعض الباحثين المهتمين بشؤون إفريقية يؤكدون أن ما حققته الدول الأوروبية من أرباح فاحشة من تجارة الرقيق كان من بين الأسباب الرئيسة التي مكنت الدول الصناعية وفي مقدمتها بريطانية من تحقيق ثورتها الصناعية في القرن الثامن عشر. هذه الثورة التي دفعت من ثم عجلة الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية بعد أن ساعد التقدم العلمي في أوروبا على توغل الأوروبيين إلى داخل القارة. فأصبحت مسرحاً لنشاط خليط من رجال السياسة والاستعمار وشركات التعدين والبعثات التبشيرية وغيرهم.

(٢) - إلغاء تجارة الرقيق.

أخذت الحركات المضادة لتجارة الرقيق بالظهور في أوروبا في القرن الثامن عشر بزعامة الجماعات التي عُرفت بأنصار الإنسانية. وقد شارك فيها عدد من رجال الدين والفلاسفة والأدباء ورجال السياسة.

ففي بريطانية، اسهمت يقظة التيارات الدينية في نشوء الحركة المضادة لتجارة الرقيق. وقام رجال من جماعة أنصار الإنسانية من أمثال (كلاركسون) و(ويلبرفورس) بإثارة الرأي العام ضد تجارة الرقيق. ولكن دون أن يحققوا نجاحاً كبيراً إلى أن انخرط رجال الأعمال في صفوف حركة انصار إلغاء الرق. إذ أن بريطانية التي كانت أولى الدول الأوروبية في تحقيق ثورتها الصناعية قد وصلت إلى مرحلة أصبحت معها بحاجة إلى أسواق دائمة ومضمونة لتصريف فائض انتاجها الصناعي لكي تحافظ على نموها وتقدمها في هذا المجال. فلم يعد الأفارقة بالنسبة لها منتجين حرفيين، بل مستهلكين لمنتجاتها الصناعية، ولا سيما أنها قد فقدت مستعمراتها الأمريكية وأسواقها.

هكذا التقت التيارات الدينية المصالح الاقتصادية لتدفع ببريطانية على طريق إلغاء الرقيق في أراضيها وفي المحيط الأطلسي. ففي عا ١٧٧٢، حرمت بريطانية تجارة الرقيق على أراضيها. وفي عام ١٨٠٧ حظرت هذه التجارة في مستعمراتها. وفي عام ١٨٣٤، حررت جميع الرقيق في امبراطوريتها. ثم تبعتها الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تتاجر بالرق في اصدار القوانين التي تحرم الرقيق على رعاياها وإلغاء الرق.

لكن صدور القوانين والمراسيم بتحريم تجارة الرقيق وإلغاء الرق لا يعني أن تجارة الرقيق قد توقفت في الحال . وذلك نظراً لما كانت تدره هذه التجارة من أرباح طائلة على النحاسين الأوروبيين. لهذا السبب وجب الانتظار حتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، وقيام إنجلترا بجهود جبارة لمكافحة تجار الرقيق عبر البحار والمحيطات للقضاء على هذه التجارة الشائنة.

(٣) - نتائج تجارة الرقيق.

لم تخلف تجارة الرقيق الأسود التي دامت أكثر من أربعة قرون بقليل إلا آثاراً سلبية في جميع مناحي الحياة في القارة الإفريقية.

(أ) - النتائج الديموغرافية.

على الرغم من عدم وجود احصائيات دقيقة تسمح بمعرفة العدد الحقيقي للأشخاص الذين فقدتهم القارة الإفريقية خلال عصر تجارة الرقيق في إفريقية في العصر الحديث، فإن التقديرات المختلفة التي قدمها المختصون بدراسة هذه التجارة تزودنا بفكرة حول الخسائر البشرية التي لحقت بالقارة خلال تلك الفترة. وهذه التقديرات تتراوح بين ١٠/ و ١٠٠/ مليون إفريقي. لكن هناك شبه اجماع بين الباحثين المهتمين بشؤون القارة على أن ما فقدته إفريقية السمراء قد يصل إلى ٥٠/ مليون انسان، أي ما يعادل ربع سكان القارة في الستينات من القرن الحالي. ولا شك أن هذه النسبة قد تكون أهم بكثير بالمقارنة مع عدد سكان القارة آنذاك.

كما تشير المصادر إلى أن الرقيق كانوا في الأعم الأغلب من العناصر الشابة، أي من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٥ عاماً. وهذا يعني أن تجارة الرقيق قد حرمت القارة الإفريقية في العصر الحديث من خيرة شبابها، ومعظم قواها المنتجة والقادرة على الاتجاب والتناسل، بل من أهم العناصر اللازمة لدينامية القارة وتقدمها. واسهمت في هبوط نسبة النمو الديموغرافي في القارة، إن لم تكن قد جعلتها سالبة.

(ب) النتائج الاقتصادية.

بما أن الانسان قد أصبح "السلعة" الوحيدة تقريباً التي يبحث عنها النحاسون الأوروبيون في القارة الإفريقية، فإنه لم يعد لدى الأفارقة من باعث يدفعهم لتطوير الانتاج الزراعي والصناعات اليدوية التي قد يمكن بيعها للأوروبيين أو طرحها

للاستهلاك المحلي. من جهة أخرى أدت تجارة الرقيق إلى القضاء على العديد من الصناعات التقليدية مثل صناعة الأدوات والسلع المختلفة والأقمشة التي أصبح النحاسون الأوروبيون يزودون بها القارة الإفريقية مقابل الرقيق.

في حين أن حالة الفوضى الناجمة عن الحروب المستمرة ودوام العنف وانعدام الأمن والاستقرار التي اثارها تجارة الرقيق أسهمت في اختفاء الرغبة لدى الافارقة السمر في زيادة الانتاج ومراكمة رأس المال.

أخيراً، إن توقف النمو الديموغرافي في القارة الإفريقية الناجم عن تجارة الرقيق، واسهامه الكبير في قلة عدد سكانها مقارنة مع مساحتها، حال بدوره دون نمو اقتصاد سوق متين فيها. أي دون نمو اقتصاد رأسمالي متين في إفريقية إبان عصر تجارة الرقيق (١٤٥١-١٨٧٠).

هكذا في حين أن ما حققته أوروبا الغربية من ارباح طائلة من تجارة الرقيق والموارد الإفريقية الطبيعية كانت من الأسباب الرئيسة التي ساعدت على تراكم رأس المال فيها وقيامها بثورتها الصناعية، واسهمت في تمويل تقدمها العلمي وازدهارها الاقتصادي. فإنها في الوقت نفسه كانت من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في فقر القارة الإفريقية وتخلفها الاقتصادي.

(ج) - النتائج السياسية.

نجم عن تجارة الرقيق في القارة الإفريقية عدة نتائج سياسية، نذكر أهمها:

١ - الإنحطاط السياسي.

أدت تجارة الرقيق التي مارستها الدول الأوروبية على الساحل الغربي للقارة الإفريقية وما نجم عنها من تحول الطرق التجارية لإقليم السودان الغربي نحو هذا الساحل إلى فقدان الطرق التجارية عابرة الصحراء الكبرى لأهميتها، ومن ثم إلى القضاء على الإزدهار الاقتصادي الذي عرفه هذا الإقليم خلال العصور الوسطى. وكان الأساس الذي قامت عليه نهضته السياسية التي تمثلت بقيام الممالك والإمبراطوريات الكبرى مثل غانه، ومالي، وصونغي وغيرها. هكذا دخل هذا الإقليم في مرحلة من الإنحطاط السياسي لن يتخلص منها إلا في القرن التاسع عشر.

٢- نشوء عدد من الممالك الإفريقية تقوم أساساً على تجارة الرقيق.

كانت تجارة الرقيق وراء نشوء عدد من الممالك في إفريقية الغربية في القرن الثامن عشر هي مملكة (الاشانتي) و(الداهومى) و(اويو). فقبائل هذه الممالك كانت تقطن مناطق جغرافية متشابهة، مناطق تبعد نحو ٢٠٠ كم عن ساحل غينية، أي في وسط مناطق "صيد" الرقيق. الأمر الذي وضع زعماءها أمام أحد خيارين: إما أن يشهدوا قيام القبائل الساحلية باقتناص افراد قبائلهم وبيعهم رقيقاً إلى النحاسين الأوروبيين، أو أن يتحولوا هم أنفسهم إلى تجار رقيق، فيحمون قبائلهم، ويقومون باقتناص الرقيق بين ابناء القبائل المجاورة في المناطق الداخلية. وقد اختاروا الحل الثاني. فقامت ممالكهم وازدهرت على دينامية تجارة الرقيق والحروب الملازمة لها. وهذا ما جعل هذه الممالك، على الرغم من قوتها، تبدو هشة في اواخر القرن الثامن عشر.

٣- قضاء تجارة الرقيق على بعض الممالك الإفريقية الساحلية مثل مملكتي الكونغو وبنين. فنحو العام ١٧٠٠ كان عدد سكان مملكة بنين قد انخفض انخفاضاً شديداً. والحروب المستمرة التي شنتها هذه المملكة من أجل الحصول على الرقيق قضت عليها اقتصادياً وسياسياً. وسارت حضارتها الغنية على طريق الزوال.

(د) - النتائج النفسية.

أدت تجارة الرقيق إلى خلق أزمة معنوية وايدولوجية لدى العديد من الأفارقة. إذ إن قناسة الرقيق من الأفارقة لم يعد لديهم الفكرة نفسها عن الإنسان. فقناسة الرقيق الكونغوليون مثلاً الذين قال عنهم الأوروبيون الاوائل الذين احتكوا معهم بأنهم يغالون في تقدير أنفسهم فقدوا هذه الفكرة.

من جهة أخرى، أسهمت تجارة الرقيق في نشوء حالة من الخوف والذعر المستمر في نفوس الأفارقة. فمنذ القرن السادس عشر، لم يعد الامر يتعلق بتزويد تجارة الرقيق بـ "رقيق حقيقيين" أي بأسرى حرب أو بأناس لفظتهم قبائلهم لسبب أو لآخر. ذلك أن طلب النحاسين الأوروبيين المتزايد على الرقيق دفع زعماء القبائل الساحلية إلى غزو المناطق الداخلية باستمرار لاقتناص الرقيق. وهذا ما أدى إلى خلق حالة من الفوضى المستمرة وفقدان الأمن والاستقرار في الأرياف، دفعت الكثيرين من سكانها

للهرب إلى المناطق الجبلية الوعرة المسالك خوفاً من التحول إلى رقيق بين عشية وضحاها.

(ج) - المقاومة الإفريقية.

واجهت المحاولات الإستعمارية في القارة الإفريقية في مرحلة استعمار السواحل والجزر القريبة منها مقاومة عنيفة نظمها ممالك وشعوب هذه القارة. من الأمثلة على ذلك ما لاقاه البرتغاليون من مقاومة عنيدة ومستمرة في شرق إفريقيا.

فبعد أن استولى البرتغاليون بقوة السلاح على بعض النقاط على ساحل إفريقيا الشرقي، كان عليهم أن يتصدوا لثورات الإفريقيين والعرب التي هددت مراكزهم وسلطتهم المتمثلة بمندوبي البلاط البرتغالي المقيمين في ماليندي الذين كانت مهمتهم الرئيسة جمع الضرائب من المدن الساحلية المختلفة وتنظيم التجارة قدر الامكان في شرق إفريقيا.

وكان من أبرز هذه الثورات التي قامت ضد البرتغاليين في إفريقيا الشرقية ثورة (مير علي) أو الأمير علي عام ١٥٨٠ في مقديشو. والتي امتدت إلى ممباسا وغيرها من الموانئ الساحلية في المنطقة. وبفضل العون الذي حصل عليه الأمير علي من الدولة العثمانية نجح في اخضاع معظم المنطقة التي كان البرتغاليون يسيطرون عليها باستثناء ماليندي.

ولكي يتمكن البرتغاليون من اخماد الثورة اضطروا إلى الاستعانة بالقوات البحرية البرتغالية في الهند، وبقبائل الزومبا (وهي من قبائل البانتو) التي لعبت دوراً رئيساً في استرجاع البرتغاليين لمدينة ممباسا والقبض على (مير علي) وإعدامه.

وبعد هذه الثورة أيقن البرتغاليون أن قواتهم في موزامبيق وماليندي غير كافية لفرص سيادتهم على الساحل الإفريقي الشرقي. لذلك لجؤوا إلى بناء حصن قوي في ممباسا (١٥٩٣) أطلقوا عليه اسم قلعة يسوع، ونقلوا إليه من ماليندي المركز الإداري البرتغالي.

غير أن ثورات الإفريقيين والعرب ما إن تهدأ حتى تبدأ من جديد. فقد اندلعت الثورة مرة أخرى عام ١٦٥٠ - في مدن الساحل الشرقي كله. وحظيت بدعم من

إمارة عُمان، ووصلتها نجداث من أنحاء الجزيرة العربية. وكانت هذه الثورات تحظى دوماً بتأييد الدولة العثمانية.

من جهة أخرى، أدت منافسة الهولنديين والإنجليز للبرتغال في المنطقة منذ القرن السابع عشر إلى إضعاف مركز البرتغاليين فيها، وتشجيع الثوار الأفارقة ومؤيديهم العثمانيين على مهاجمة المراكز البرتغالية في شرق إفريقيا والتعرض للسفن البرتغالية التي كانت آنذاك تحتكر السيادة في المحيط الهندي.

كما حفل النصف الثاني من القرن السابع عشر بأحداث الصراع بين البرتغاليين والإمارات الساحلية في شرق إفريقيا يؤيدها العثمانيون. ونجح الأفارقة والعرب بمساعدة قوة من عُمان في حصار قلعة يسوع الحصينة في ممباسا وانتزاعها من البرتغاليين في عام ١٦٩٨، بعد أن قضوا على أكثر من ٢٥٠٠ من البرتغاليين ومن تعاونوا معهم من السكان المحليين والهنود. وتقلصت سلطة البرتغال وانحصرت في بعض الأماكن الحصينة في موزامبيق. واضطر البرتغاليون للاعتراف بسيادة الأفارقة والعرب على المنطقة الواقعة إلى شمال رأس (دلغادو)، بينما بقيت لهم السيطرة على المنطقة الواقعة إلى جنوب هذا الرأس أي في موزامبيق فقط.

الفصل الرابع

الإستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية

(٢)

احتلال القارة وتقسيمها

سبق أن رأينا أن الإستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية إقتصر، حتى عام ١٨٨٠، على إحتلال بعض الدول الأوروبية الإستعمارية لمناطق من سواحل هذه القارة والجزر القريبة منها، للأسباب التي أصبحت معروفة لنا. و أن إستغلال الدول الأوروبية للقارة في هذه المرحلة قام على تجارة الرقيق ونهب مواردها الطبيعية.

لكن منذ منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أوروبة تطورات جديدة أدت إلى «التكالب الإستعماري» على القارة الإفريقية، والتعجيل بإحتلالها وتقسيمها بين الدول الأوروبية الإستعمارية وفرض سيطرتها العسكرية والسياسية عليها بهدف إستغلال مواردها الإقتصادية والبشرية.

أولاً - أسباب إحتلال القارة الإفريقية وتقسيمها.

أسهمت أسباب إقتصادية وسياسية ودينية ووطنية في دفع الدول الأوروبية الإستعمارية إلى إحتلال القارة الإفريقية وتقسيمها فيما بينها.

١- تقدم معرفة أوروبة بالقارة الإفريقية.

بعد أن أدت مرحلة الكشف العلمي للقارة إلى تعرف أهم أنهار القارة الإفريقية وأحواضها، ومعظم مناطق القارة نفسها، أمكن رسم المحاور الأساسية للتوغل إلى داخل القارة. منذئذ لم تعد مهمة الرحالة الأوروبيين البحث عن المجهول كما كان عليه الأمر بالنسبة لسابقيهم. بل أصبح لهم هدف رئيس هو الحصول على حقوق لبلادهم لإحتلال الأراضي المستكشفة عن طريق عقد معاهدات مع زعماء إفريقية وقادتها، وخاصة بعد أن دخل ستانلي في خدمة ملك بلجيكا ليوبولد الثاني عام ١٨٧٨.

٢- الأسباب الاقتصادية.

وتتجلى على مستويين:

١- وعي الأوروبيين للغنى الإقتصادي للقارة الإفريقية. في القرن التاسع عشر، حققت الصناعة الكيماوية تقدماً هائلاً في أوروبا. ونحو العام ١٨٤٠، أكتشف أن الدهون النباتية الإفريقية (الفول السوداني، زيت النخيل) الرخيصة الثمن يمكن أن تحل محل الدهون الحيوانية في صناعة الصابون. وكان الصمغ لا يزال يستخدم بكثرة في صناعة النسيج ويستخدم العاج في صناعة مقابض السكاكين. وكانت هذه المواد الأولية متوافرة بكثرة في إفريقيا.

في حين أن الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥)، وما نجم عنها من وقف تصدير القطن إلى أوروبا، أدى إلى ازدهار إنتاج القطن المصري وتصديره. مما جعل رجال الصناعة الأوروبيين يفكرون بإمكان وجود مناطق أخرى في إفريقيا قد تزود أوروبا بالقطن اللازم لصناعة النسيج والمنسوجات القطنية.

كما أن إكتشاف الماس والذهب في جنوب إفريقيا، والنحاس في روديسية في الفترة ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، جذب إنتباه الرأسماليين الإنكليز نحو إفريقيا الجنوبية.

وأدى إفتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ إلى إعادة إهتمام الأوروبيين بإفريقية الشرقية بعد أن كانوا قد أهملوها لصالح إفريقيا الغربية.

٢- حاجة أوروبا لأسواق جديدة، ومصادر إضافية للمواد الخام اللازمة لصناعتها. لقد تزامن وعي الأوروبيين لغنى القارة الإفريقية الإقتصادي مع حمى فيض إنتاج الصناعة الأوروبية، وظهور منافسين جدد خطيرين في مجال الصناعة (فرنسة وألمانية)، فطرحت نفسها مسألة إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج الصناعي الأوروبي والتزود بالمواد الخام اللازمة للصناعة وإستثمار فائض رؤوس الأموال، فاتجه الأوروبيون بأنظارهم نحو إفريقيا على أمل أن يجدوا فيها ضاللتهم المنشودة.

٣- الأسباب الوطنية.

لقد تجلّت هذه الأسباب في رغبة الدول الإستعمارية التي فقدت إمبراطوريتها الإستعمارية الضخمة القديمة الحفاظ على تقاليدها التوسعية ومكانتها الدولية كدول عظمى (فرنسة - ألمانية). كما تمثلت أيضاً برغبة الدول الأوروبية الأخرى التي لم تكن تملك

بعد إمبراطوريات إستعمارية (ألمانية ، إيطالية) في تكوين مثل هذه الإمبراطوريات. الأمر الذي يثير في كلتا الحالتين العزة القومية لدى أبناء تلك الدول، وينمسي في الحالة الثانية شعورهم بالفخر للإرتقاء إلى مصاف الدول العظمى.

٤- الأسباب الدينية.

وتمثلت في رغبة الأوروبيين في نشر المسيحية في البلدان الإفريقية التي لم تعرفها بعد، وتوسيع إنتشارها في البلدان الأخرى، والوقوف في وجه المد الإسلامي في القارة الإفريقية.

وقد ساهمت الجمعيات التبشيرية الأوروبية في خلق هذه الرغبة وتعزيزها والسعي لتحقيقها. وشجع على ذلك رجال المال والعمال الأوروبيون.

٥- الأسباب السياسية.

وتجلت بظهور النزعة التوسعية الإستعمارية في الدول الأوروبية الغربية لغرض سيطرتها العسكرية والسياسية على شعوب إفريقية وحكوماتها بهدف إستغلالها إقتصادياً، أي بظهور "الإمبريالية".

حتى عام ١٨٧٠، إقتصر التنافس الإستعماري على القارة الإفريقية بالدرجة الأولى على التنافس بين بريطانية وفرنسة. وارتبط هذا التنافس بالأوضاع الإفريقية المحلية والشخصيات الأوروبية المقيمة في إفريقية. لكن بعد هذا التاريخ أخذت بالظهور "الإمبرياليات" الوطنية في دول أوروبا الغربية، وتحول التنافس الثنائي معها إلى تنافس دولي. ففي فرنسة ظهرت هذه الإمبريالية ونمت بعد هزيمة فرنسا أمام المانية عام ١٨٧١. وحظيت الإمبريالية البريطانية التي كانت تمارس على بلدان ما وراء البحار التي يقطنها الإنجليز مثل كندة أوسترالية ونيوزيلندة، حظيت بالدعم السياسي العلني لرئيس الوزراء البريطاني المحافظ (دزرائيلي) بدءاً من عام ١٨٧٤. وفي المانية، ظهرت "الإمبريالية" عام ١٨٨٤ تحت ضغط حركة الرأي العام التي نظمتهما إلى حد ما غرف التجارة الألمانية في موانئ بحر الشمال الكبرى. وظهرت الإمبريالية البرتغالية كرد فعل على المحاولات الإنجلو - المانية الهادفة إلى الحيلولة دون نجاح البرتغال في إقامة الإتصال الأرضي بين مستعمرتيها الإفريقيتين (أنغولا) و (موزامبيق). وكانت إمبريالية ملك بلجيكا «ليوبولد الثاني» إمبريالية أصيلة لأنها تهدف إلى استغلال التنافس القائم بين

الدول العظمى لتأسيس إمبراطورية "شخصية" في حوض نهر الكونغو تعدل ثمانين مثلاً من مساحة بلجيكا نفسها.

ثانياً - بداية "التكالب" ^(١) الإستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية.

شكلت مساعي ملك بلجيكا ليوبولد الثاني للسيطرة على حوض نهر الكونغو بداية "التكالب" الإستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية.

فبعد أن عقد ليوبولد الثاني، في عام ١٨٧٦، المؤتمر الجغرافي الأول للمهتمين بالدراسات الإفريقية الذي أسفر عن تأسيس "الهيئة الدولية لكشف إفريقية ونشر الحضارة فيها". استخدم ستانلي لمساعدته على تنفيذ مشروعاته في الكونغو. وبعد تأسيس "هيئة دراسة الكونغو الأعلى" عام ١٨٧٨، كلف ستانلي بمهمة إنشاء محطات على نهر الكونغو، وعقد اتفاقات ومعاهدات مع زعماء القبائل الإفريقية باسم «الهيئة» تنص على حقوق وإمتيازات لصالح "الهيئة".

وعلى إثر نجاح ستانلي في تأسيس إثنين وعشرين محطة على نهر الكونغو وفروعه. وعقد معاهدات مع الزعماء الأفارقة المحليين، وإعلانه تأسيس مدينة ليوبولدفيل عام ١٨٨١، قام ليوبولد الثاني بتجريد «الهيئة» من صبغتها الدولية، وجعل منها مشروعاً بلجيكياً بحتاً. فكشف بذلك عن أغراضه من تأسيس "هيئة دراسة الكونغو الأعلى". الأمر الذي دفع الدول الأوروبية العظمى إلى التسابق لاحتلال القارة الإفريقية.

حاولت إنكلترا إحباط مشاريع ملك بلجيكا بعقد معاهدة مع البرتغال (٢٦ شباط/ فبراير ١٨٨٤) تعترف فيها بحق البرتغال في الإستيلاء على إقليم الكونغو بين خطي عرض ١٢° و ٨٥° جنوباً، على أن تكفل حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر، وأن تعمل الدولتان معاً على القضاء على تجارة الرقيق.

لكن مشروع هذه المعاهدة لقي معارضة في إنجلترا نفسها. وعارضته كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما أصبحت المسألة الإفريقية برمتها الشغل الشاغل للدول الأوروبية، ولاسيما إن منظور السباق على

(١) الصراع أو التنافس

احتلال القارة قد أصبح واضحاً. كما أصبح واضحاً أيضاً أن الخلاف بين الدول الإستعمارية حول إفريقية لا يمكن حله إلا عن طريق عقد مؤتمر دولي.

عندئذ قام المستشار الألماني بسمارك بمساع لعقد مؤتمر دولي لبحث مسألة الكونغو والمسائل المتعلقة بها. وقبلت الدول الأوروبية المعنية بالأمر دعوة بسمارك لعقد مؤتمر لهذا الغرض في برلين.

ثالثاً - مؤتمر برلين (١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٤ - ٢٦ فبراير/ شباط ١٨٨٥).

حضر المؤتمر مندوبو ثلاث عشرة دولة هي بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، النمسا، السويد، الدنمارك، تركيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا. إضافة إلى ممثلين عن "هيئة دراسة الكونغو الأعلى". وكان الغائب الوحيد عن المؤتمر المعنيين بالأمر، أي الأفارقة أنفسهم.

تركزت جهود المؤتمر على دراسة ثلاث مسائل أساسية هي:

- ١- حرية الملاحة في حوضي نهري الكونغو والنيجر.
- ٢- حرية التجارة في حوض الكونغو.
- ٣- إمتلاك الدول لأجزاء من إفريقية.

وانتهى المؤتمر بالإتفاق على ميثاق يتألف من ٣٨ مادة. وكان أهم ما نصت عليه مواد الميثاق المبادئ التالية:

- ١- حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر.
- ٢- حرية التجارة في حوض الكونغو.
- ٣- على كل دولة أوروبية تؤسس مستعمرة لها على سواحل القارة أن تقوم في الحال بإعلام الدول الأخرى الموقعة على الميثاق لكي تتمكن هذه الدول من إبداء اعتراضاتها إن وجدت.
- ٤- إن لكل دولة أوروبية تملك مستعمرة على الساحل الحق في ظهورها الخلفي، وتستطيع توسيع رقعة ممتلكاتها حتى حدود منطقة نفوذ الدولة المجاورة على أن تعلم الدول الأخرى بالمعاهدات التي تعقدها مع السكان المحليين.

٥- لا يتأكد حق أية دولة أوروبية في امتلاك أية منطقة من مناطق القارة تدعي احتلالها، ما لم تدعم ذلك بممارسة سلطة فعلية تؤكد حقها فيها أمام الدول الأخرى، وتضمن حرية التجارة فيها.

وبذلك يكون مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥، قد وضع الأسس والمبادئ التي سيتم على أساسها تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية. وهذا ما يدحض الخطأ الشائع القائل إن مؤتمر برلين هذا كان مؤتمر تقسيم القارة الإفريقية.

ومما يؤخذ على المؤتمر أنه لم يهتم على الإطلاق بالأفارقة. فمواد الميثاق لم تذكر شيئاً حول احترام حقوق الأفارقة في قارتهم، أو احترام عاداتهم أو تقاليدهم، أو حسن معاملتهم.

رابعاً - احتلال القارة الإفريقية وتقسيمها.

على أثر مؤتمر برلين، شهدت القارة الإفريقية، في الفترة ١٨٨٥ - ١٩٠٢، سباقاً محموماً بين الدول الأوروبية الغربية بهدف احتلالها وتقسيمها فيما بينها. سارعت خلاله أدوات الاستعمار من شركات تجارية وبعثات تبشيرية وحمالات عسكرية لإثبات ملكية بلادها لمناطق مختلفة من أقاليم القارة الإفريقية. وفي سبيل ذلك استخدمت في الأعم الأغلب نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية كانت تقوم بتقديمها إلى رؤساء القبائل وقادة الدول الإفريقية. وكان ممثلو الدول الأوروبية يحصلون على توافيق هؤلاء الزعماء والقادة بالترغيب حيناً، وبالترهيب في أحيان كثيرة، وبطرائق غير مشروعة غالباً بسبب جهل الغالبية العظمى من الزعماء الأفارقة القراءة والكتابة، وبخاصة قراءة اللغات الأجنبية وكتابتها. وخير دليل على ذلك أن توافيق هؤلاء الزعماء تتمثل غالباً بإشارة الضرب (X) أو الجمع (+) التي تستخدم في العمليات الحسابية.

ولكي ندرك أبعاد المهجمة الاستعمارية الإمبريالية الأوروبية على القارة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وسرعة بسط الهيمنة الأوروبية عليها، وتقسيمها فيما بين الدول الأوروبية الغربية بعد مؤتمر برلين، لا بد لنا من رسم لوحة للممتلكات الأوروبية في القارة قبيل هذا المؤتمر.

١- الممتلكات الأوروبية في إفريقية قبيل مؤتمر برلين. أ- الممتلكات الإسبانية.

كانت ممتلكات إسبانية في إفريقية الغربية تشمل جزيرتي فرناندوبو (١٧٧٨) وأنوبون (١٧٧٩)، وريوموني أي غينية الإسبانية^(١) (١٨٤٣)، والمنطقة الواقعة بين بوغادور والرأس الأبيض، أي ساقية الذهب (١٨٨٤).

أما في شمال إفريقية، فكانت إسبانية تمتلك سبتة، ومليلة (١٦٤٠) وافنسى (١٨٥٩) وجميعها في المغرب الأقصى.

ب - الممتلكات البرتغالية.

تشمل انغولا في غرب إفريقية، وموزامبيق في شرق إفريقية. إضافة إلى جزر الرأس الأخضر في إفريقية الغربية.

ج - الممتلكات الفرنسية.

اشتملت الممتلكات الفرنسية في إفريقية الغربية على السنغال، والضفة اليمنى لنهر النيجر من منبعه حتى مدينة تمبكتو، ومدينتي كيتا (١٨٨١) وباماكو (١٨٨٣) في السودان، ومحمية فوتاديالون في غينية (١٨٨١)، إضافة إلى بعض الوكالات التجارية في غراند بسم (١٨٣٤) وتابو (١٨٥٣) في ساحل العاج، ومدينة ليبروفيل (١٨٤٨) في الغابون الحالية، ومدينة فرانس فيل في حوض الكونغو (١٨٨٠).
أما في شرق إفريقية، فكانت الممتلكات الفرنسية تضم مدينة أوبوك على ساحل إفريقية الشرقي (١٨٨٢)، ومدينتي مويجا وتاماتاف في جزيرة مدغشقر (١٨٨٣).

وفي شمال إفريقية كانت فرنسا تملك الجزائر (١٨٣٠) ومحمية تونس (١٨٨١).

د - الممتلكات البريطانية.

كانت بريطانية تملك في غرب إفريقية كلاً من سيراليون (١٨٠٧)، ولاغوس وضواحيها (١٨٦١)، وساحل الذهب - المينا وأكرا (١٨٧٤).

أما في جنوب إفريقية فقد ضمت الممتلكات البريطانية الكاب (١٨٠٦) والنااتال (١٨٤٣)، وفي شرق إفريقية مدن ممباسا (١٨٢٤) وبربرة (١٨٨٤). وتتمتع بنفوذ

(١) غينية الاستوائية الحالية.

كبير في زنجبار وغوندار. ومصر في شمال إفريقيا ١٨٨٢.
هـ - الممتلكات الألمانية.

تشمل محميات الكاميرون والتوغو في غرب إفريقيا، وإفريقية الجنوبية الغربية في جنوب إفريقيا. وتحتل تنجانيقة في شرق إفريقيا (١٨٨٤).
و - إيطالية. تحتل ميناء عصب في شرق إفريقيا.
ز - جمهوريتي البوير المستقلين: جمهورية جنوب إفريقيا (١٨٨٤)، ودولة اورنج الحرة (١٨٥٤) في جنوب إفريقيا.

٢- تقسيم القارة الإفريقية ١٨٨٥ - ١٩٠٢.

إن كان كشف ملك بلجيكا ليوبولد الثاني النقاب عن أطماعه الشخصية في إقليم الكونغو قد شكل بداية "التكالب" الاستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية، فإن مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥، قد أطلق العنان "للتطاحن الاستعماري الأوروبي" على هذه القارة. ذلك أنه في أقل من عشرين عاماً تغيرت كلياً خارطة السياسة للقارة. فبعد أن كانت أجزاء بسيطة تمثل نحو ١٠٪ من مساحة القارة البالغة ٢٨ مليون كم^٢ تخضع للسيطرة الاستعمارية الأوروبية في عام ١٨٨٥، فإنه لم يبق في العام ١٩٠٢، سوى أجزاء بسيطة منها تساوي ٨٪ فقط من مساحتها لا تزال تتمتع باستقلالها وتتمثل في ليبيرية والحبشة (إثيوبية) والمغرب الأقصى. وإن استطاع المغرب الأقصى الحفاظ على إستقلاله حتى هذا التاريخ، فإن ذلك لم يستمر زمناً طويلاً، لأنه أصبح يخضع للسيطرة الاستعمارية الفرنسية بدءاً من عام ١٩١٢.

وفي نهاية الفترة ١٨٨٥ - ١٩٠٢، أصبحت لماني دول أوروبية تسيطر على القارة الإفريقية بعد أن تقاسمتها فيما بينها. هذه الدول هي بريطانية، وفرنسة (وتمتلكان نصيب الأسد)، والبرتغال، وإيطالية، وإسبانية وألمانية. وبلجيكا (أو بشكل أدق ملك بلجيكا ليوبولد الثاني حتى عام ١٩٠٨ حين إنتقلت ملكية الكونغو إلى بلجيكا)، وتركية.

و إن طرأت بعض التعديلات الطفيفة على خارطة إفريقيا السياسية في عام ١٩١٩ بعد أن فقدت المانية مستعمراتها الأربع (التوغو والكاميرون وإفريقية الجنوبية والغربية، وإفريقية الشرقية الألمانية - تنجانيقة) بنتيجة الحرب العالمية الأولى لتقسم بين

فرنسة وبريطانية وبلجيكا وجمهورية جنوب إفريقية، فإن هذه الخارطة ستبقى على حالها^(١) حتى عام ١٩٥٦ تاريخ إستقلال السودان وتونس والمغرب.
أ- المستعمرات الفرنسية.

تركز النفوذ الفرنسي في شمال إفريقية وغربها ووسطها. واقتصر على مستعمرتين فقط في شرق القارة.
(١) - في شمال إفريقية.

سبق أن رأينا أن فرنسا احتلت الجزائر عام ١٨٣٠. وفرضت حمايتها على تونس عام ١٨٨١. وبعد مؤتمر برلين، نجحت فرنسا في فرض حمايتها على المغرب عام ١٩١٢. وفي نوفمبر / تشرين الثاني من العام نفسه، تركت منطقة الريف الشمالية لإسبانية التي عينت فيها «خليفة» يحكمها باسم سلطان المغرب. كما أقيم نظام دولي في طنجة تشارك فيه كل من فرنسا وبريطانية وإسبانية ومندوب عن سلطان المغرب.
(٢) - في إفريقية الغربية.

إستخدمت فرنسا المراكز والمحطات التجارية التي كانت تمتلكها على السواحل الغربية للتوغل إلى داخل القارة. فانطلاقاً من المحطة الفرنسية على نهر السنغال، بدأ الفرنسيون بالتوسع مع النهر إلى الداخل شرقاً في السودان الغربي والأوسط. في حين أنهم انطلقوا من محطاتهم على ساحل غينية وساحل العاج (غراندي بيسام) و (بورتونوفو) للتوسع شمالاً. ومع مطلع القرن العشرين أصبحت فرنسة تسيطر على مساحة شاسعة في إفريقية الغربية تبلغ نحو ٤,٧٤٣ مليون كم^٢.

في عام ١٨٩٥، جمعت فرنسة مستعمراتها في إفريقية الغربية في إتحاد فيدرالي عرف باسم «إفريقية الغربية الفرنسية». وكان يضم آنذاك خمس مستعمرات هي السنغال، وغينية الفرنسية، وساحل العاج، والداهومي، والسودان الغربي. وقد طرأت عدة تعديلات على حدود هذه المستعمرات كان آخرها في عام ١٩٢٢ حين أصبح عدد مستعمرات "إفريقية الغربية الفرنسية" ثمانية مستعمرات هي السنغال، والسودان

^(١) كانت السيادة العثمانية على مصر سيادة اسمية حتى الحرب العالمية الأولى حين أعلنت بريطانيا عام ١٩١٤ فرض حمايتها عليها، وهي التي كانت تحتلها عملياً منذ عام ١٨٨٢.

الفرنسي (جمهورية مالي الحالية) وغينية الفرنسية (جمهورية غينية الحالية) والنيجر وموريتانية، وساحل العاج ، والداهومى (جمهورية بنين الحالية) وفولتا العليا (جمهورية بوركينافاسو الحالية) .

وبعد الحرب العالمية الأولى، وضعت مستعمرة التوغو الألمانية، وتبلغ مساحتها ٥٦/ ألف كم^٢، تحت الوصاية الفرنسية، والحقت إدارياً بإفريقية الغربية الفرنسية.

(٣) - في إفريقية الوسطى.

بعد مؤتمر برلين، أعلنت فرنسا حمايتها على المناطق التي كانت تملكها في حوض نهر الكونغو. واعترفت بحدود الكونغو البلجيكي مقابل اعتراف بلجيكا بحدود مستعمرة الكونغو الفرنسي. كما توالت البعثات الاستكشافية الفرنسية لكشف المناطق التي تقع إلى شمال الكونغو.

وفي مطلع القرن العشرين، وصل الفرنسيون إلى بحيرة التشاد. وأصبحت فرنسا تبسط سيطرتها على منطقة تمتد من (أوبانغي - شاري) حتى مصب نهر الكونغو. وتبلغ مساحتها ٢,٥ / مليون كم^٢، أطلق عليها اسم " إفريقية الإستوائية الفرنسية ". ثم مالبت أن قسمت إلى أربع مستعمرات هي التشاد في الشمال، والغابون على ساحل المحيط الأطلسي في الجنوب، و أوبانغي - شاري (جمهورية إفريقية الوسطى الحالية) والكونغو الأوسط (جمهورية الكونغو برازافيل الحالية) فيما بينهما.

وفي عام ١٩١٠، جمعت هذه المستعمرات في اتحاد فيدرالي، أصبح يعرف باسم « إفريقية الإستوائية الفرنسية ».

وبعد الحرب العالمية الأولى، وضع القسم الشرقي من مستعمرة الكاميرون الألمانية تحت الوصاية الفرنسية، والحق إدارياً بهذا الاتحاد.

(٤) - في إفريقية الشرقية.

إنطلاقاً من ميناء (أوبوك) على خليج (تاجورة) الذي وضع الفرنسيون يدهم عليه في عام ١٨٦٢، توسعت فرنسا على سواحل تاجورة، وتوغلت إلى الداخل حتى هرر. وفي عام ١٨٨٨، سيطر الفرنسيون على ميناء جيبوتي.

وأدى النزاع بين فرنسا وبريطانية على مناطق نفوذهما حول (زيلع) وجيبوتي إلى عقد إتفاق بينهما حدد مناطق نفوذ كل منهما في الصومال (فبراير/شباط ١٨٨٨).

وفي عام ١٨٩٦، أنشئت مستعمرة الصومال الفرنسي.

من جهة أخرى، بعد مؤتمر برلين استخدمت فرنسا ميناء تاماتاف في جزيرة مدغشقر للتوغل إلى داخل الجزيرة، والسيطرة على باقي موانئها في عام ١٨٨٥. وفي العام التالي، عقدت الحكومة الفرنسية معاهدة مع حكومة مدغشقر الوطنية فرضت عليها بموجبها جزية سنوية، ومعاملة الرعايا الفرنسيين معاملة خاصة.

وفي عام ١٨٩٠، إعترفت بريطانيا بالحماية الفرنسية على جزيرة مدغشقر التي تزيد مساحتها على ٥٩٢/ ألف كم^٢ مقابل إعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على زنجبار.

هكذا إذا إستثنينا الصومال الفرنسي ومدغشقر، نجد أن المستعمرات الفرنسية في إفريقية أصبحت تمتد على رقعة واحدة من البحر الأبيض المتوسط حتى خط عرض ٥° جنوباً، وعلى مساحة قدرها ١٠,٥ / مليون كم^٢، أي أكبر من مساحة فرنسا نفسها بنحو ١٩ مرة.

ب - المستعمرات البريطانية.

امتدت السيطرة البريطانية في القارة الإفريقية على مساحة شاسعة تزيد على ٧/ ملايين كم^٢، أي على ما يعادل أكثر من ٢٨,٥ مثلاً مساحة المملكة المتحدة نفسها. لكن المستعمرات البريطانية كانت مبعثرة في جميع أنحاء القارة.

(أ) - في شمال إفريقية^(١) وشرقها.

تزايد اهتمام بريطانية بمصر ومناطق شمال شرق القارة الإفريقية وشرقها بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ بسبب وقوعها على طريق مواصلات الهند جوهره التاج البريطاني.

سبق أن رأينا أن البريطانيين احتلوا مصر عام ١٨٨٢. وبعد مؤتمر برلين، اتخذوا منها قاعدة للتوسع في شمال شرق القارة. فمن مصر تدخل البريطانيون في السودان بفرض ما عرف باسم " إتفاقية الحكم الثنائي " المصري - الإنجليزي لعام ١٨٩٩. كما

^(١) يطلق مصطلح شمال شرق إفريقية على منطقة واسعة تضم مصر والسودان وأرتيريا والحبشة والصومال حيث تكون هذه المنطقة وحدة سياسية واقتصادية مهمة.

انتزعت بريطانيا من أملاك مصر في إفريقية الصومال الذي تقاسمته مع كل من إيطالية وفرنسة عام ١٨٨٨.

أما في شرق إفريقية، فكلما سبق أن رأينا، أصبحت زنجبار منطقة نفوذ بريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٨٧، صارت زنجبار محمية بريطانية. في حين أن كينية أصبحت مستعمرة بريطانية في عام ١٨٩٥.

وفي عام ١٨٩٤، عقدت بريطانيا معاهدة حماية مع ملك مملكة بوغندة (موانجا). ثم اتبعتها بمعاهدتين مماثلتين مع مملكتي (أنكولا) و (تورو) في منطقة أعالي النيل. في حين أن ملك مملكة أونورو (كباريغا) صمم على مقاومة كل تدخل أجنبي في مملكته. وانتهت الحرب بينه وبين بريطانيا بهزيمته في عام ١٨٩٧. وبعد عامين من هذا التاريخ أعلنت بريطانيا حمايتها على ما عرف باسم محمية أوغندة، وتضم الممالك الأربع سالفة الذكر.

ولم يبق من عقبة تقف في وجه تحقيق حلم بريطانية بإنشاء محور الكاب — القاهرة إلا مستعمرة شرق إفريقية الألمانية. وقد أمكنها تحقيق هذا الحلم بعد الحرب العالمية الأولى ووضع هذه المستعمرة الألمانية تحت الإنتداب البريطاني، وأصبحت تعرف باسم تنجانيقة، بعد أن فصل عنها إقليما (رواندة) و (بوراندي) اللذان وضعوا تحت الإنتداب البلجيكي.

(٢) - في جنوب إفريقية ووسطها.

اتخذت بريطانيا من مستعمرة الكاب التي وضعت يدها عليها عام ١٨٠٦، دون مقاومة تذكر من جانب البوير^(١)، ومن المحطات التي كانوا قد سيطروا عليها على الساحل الجنوبي الغربي الإفريقي في مطلع القرن التاسع عشر قواعد للتدخل في جنوب القارة ووسطها.

وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر، توسع البريطانيون في جنوب إفريقية ووسطها. فاستولوا على نيسالاند، وباسوتولاند، وبتشوانا لاند، وسوازيلاند وضموها إلى مستعمرة الكاب.

(١) البوير اسم يطلق على سلالة الهولنديين الذين نزلوا إلى مستعمرة الكاب في منتصف القرن السابع عشر، واتخذوا من الزراعة حرفتهم الرئيسة. ودخلوا في نزاع مع الإفريقيين على الأرض. واختلطوا بهم في نهاية الأمر.

وفي نهاية التسعينات من القرن نفسه، قام حاكم مستعمرة الكاب سيسل رودس (منذ ١٨٩٠) بضم الأراضي الواقعة إلى شمال نهر (اللمبويو). وغير نهر الزمبيزي. ووصل إلى الساحل الغربي لبحيرة تنجانيقة وبحيرة نياسا. وقد شكلت هذه المناطق الواسعة في عام ١٨٩٨ ما عرف باسم مستعمرتي روديسية الشمالية وروديسية الجنوبية.

وبعد فشل المحاولة البريطانية للإطاحة بزعيم البوير في جمهورية الترانسفال وضمها إلى مستعمرة الكاب، قامت حرب البوير الثانية (١٨٩٩ - ١٩٠٢). وانتهت هذه الحرب بهزيمة البوير، وعقد صلح بريتورية في مايو / أيار ١٩٠٢. وبموجب هذا الصلح أصبحت جمهورية الترانسفال ودولة اورانج الحرة مستعمرتين تابعتين للتاج البريطاني. وعين (ملنر) حاكماً عاماً لهما. ولتسهيل إدارة المستعمرات البريطانية الأربع في جنوب إفريقيا وهي الكاب والنااتال والترانسفال وأورانج الحرة، فقد تم جمعها في "إتحاد جنوب إفريقية" في عام ١٩١٠. بينما أصبحت بتشوانالاند، وباسوتولاند، وسوازيلاند محميات بريطانية ترتبط بإتحاد جنوب إفريقية بروابط جمركية. وفي عام ١٨٩١، أصبحت نيسالاند محمية بريطانية.

(٣) - في إفريقيا الغربية.

في عام ١٧٨٧، إختارت بريطانيا سيراليون لإعادة توطين الرقيق المحررين. وفي عام ١٨٠٧، أصبحت سيراليون وعاصمتها فريتاون، مستعمرة تابعة للتاج البريطاني. ومنها توغلت بريطانيا إلى الداخل. وفي عام ١٨٩٦، أعلنت حمايتها على الأقاليم الداخلية. وفي عام ١٩١١، تم تخطيط حدودها الحالية مع ليبيرية.

في حين أن البريطانيين استخدموا محطتهم على مصب نهر غامبيا للتوغل في حوض هذا النهر وفرض سيطرتهم على السلطنات الوطنية القائمة على ضفتيه. وفي عام ١٨٨٨، أصبحت غامبيا مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

كما استخدمت بريطانيا محطاتها على ساحل الذهب للتوغل إلى المناطق الداخلية، وفي حوض نهر الفولتا. ولم ينجح البريطانيون في فرض سيطرتهم على مناطق قبائل (الفانتى) و (الأشانتى)، وتأسيس مستعمرة ساحل الذهب (غانة الحالية) إلا في عام ١٩٠١. وفي العام التالي أصبحت مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.

واتخذ البريطانيون من لاغوس قاعدة للتوسع إلى الشرق من المدينة وغربها، وفي حوض نهر النيجر. وفي الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٤، استطاعت بريطانية فرض سيطرتها على نيجيرية بمقاطعاتها الثلاث الشرقية والغربية والشمالية. وأصبحت نيجيرية محمية بريطانية في عام ١٩١٤. وبعد الحرب العالمية الأولى ضُم إليها القسم الغربي من مستعمرة الكميرون الألمانية.

ومما يلاحظ على المستعمرات البريطانية في إفريقيا الغربية، تبعثرها وعدم وجود اتصال أرضي بينها. وهذا على عكس الحال الذي كانت عليه مستعمراتها في شرق القارة وجنوبها ووسطها. وإن مستعمرة نيجيرية وحدها، فيما عدا الكميرون البريطاني، تساوي أربعة أمثال مساحة المملكة المتحدة البريطانية.

ج - المستعمرات الألمانية.

جاءت المانية إلى الميدان الإستعماري متأخرة جداً. ويعود ذلك إلى تأخر المانية في تحقيق وحدتها القومية حتى عام ١٨٧١، وتركز اهتمام المستشار الألماني بسمارك على أوروبة وتوازن القوى فيها. ولم يبدأ اهتمام بسمارك بالحقل الإستعماري إلا في عام ١٨٨٤. ومع ذلك تحرك الألمان بسرعة. وفي أقل من عام واحد فرضوا سيطرتهم على جميع مستعمراتهم الإفريقية.

(١) - في إفريقيا الغربية.

يعود الفضل في فرض النفوذ الألماني في منطقتي التوغو والكميرون إلى الرحالة الألماني الدكتور غوستاف ناختنجبال. ففي شهر يوليو / تموز ١٨٨٤، وصل ناختنجبال إلى المنطقة الواقعة بين ساحل الذهب والداهومي. وفي فترة وجيزة، نجح في عقد عدة إتفاقات مع الزعماء المحليين ورفع العلم الألماني على مدينتي (باجيدا) و (لومي) معلناً بذلك فرض الحماية الألمانية على التوغو الألمانية.

ثم توجه بعد ذلك إلى الكميرون. وعقد معاهدة مع الزعماء المحليين. ورفع العلم الألماني على مدينة (دوالا)، على ساحل المحيط الأطلسي قرب مصب نهر (سنگا) فكان ذلك بداية فرض الحماية الألمانية على الكميرون.

أدى هذا النشاط الألماني في إفريقيا الغربية إلى إثارة النزاع على هذه المناطق بين فرنسا وبريطانية والمانية. وفي حين أن الشركات البريطانية العاملة في المنطقة وجهت

نشاطها نحو مناطق لا منازع لها فيها، فإن النزاع ظل قائماً بين المانية وفرنسة حتى عام ١٩١٢ حين توصل الجانبان إلى عقد إتفاق بينهما أطلق يد فرنسة في المغرب الأقصى مقابل إطلاق يد المانية في منطقتي التوغو والكميرون.

هكذا سيطرت المانية في إفريقية الغربية الإستوائية على منطقة شاسعة تبلغ مساحتها ٢٩٢/ ألف ميل مربع، وعدد سكانها نحو ٤/ ملايين نسمة.

(٢) - في جنوب إفريقية.

بدأ النفوذ الألماني في جنوب غرب إفريقية في عام ١٨٨٣، حين استولت جماعة من المغامرين والتجار الألمان، وعلى رأسهم (ادولف لودريتز) على ميناء (أنغرايكيينا) شمال مصب نهر الأورانج على ساحل المحيط الأطلسي (وقد سمي هذا الميناء والخليج باسم لودريتز بعد وفاته)، ورفعوا العلم الألماني عليه.

وفي عام ١٨٨٤، أعلنت المانية حمايتها على هذه المنطقة. وعملت على توسيع نفوذها وتوطيدها فيها. وبعد مؤتمر برلين، عقدت المانية معاهدات مع بريطانية والبرتغال لرسم حدود مستعمرة جنوب غرب إفريقية الألمانية (نامبيا الحالية). ولم تتمكن المانية من توطيد نفوذها فيها إلا بعد أن قضت على مقاومة أصحاب البلاد الأصليين من قبائل الهوتنتوت في عام ١٩٠٨.

(٣) - في إفريقية الشرقية.

تعود بداية النفوذ الألماني في شرق إفريقية إلى شهر نوفمبر /تشرين الثاني ١٨٨٤، حين قامت بعثة المانية برئاسة كارل بيترز بالنزول في زنجبار. وخلال ثلاثة أشهر فقط استطاعت البعثة عقد أكثر من عشر معاهدات باسم جمعية الإستعمار الألمانية مع بعض شيوخ وسلاطين المناطق الداخلية، وضعت ما مساحته ٦٠/ ألف ميل مربع تحت الحماية الألمانية.

وفي آذار/مارس ١٨٨٥، أعلنت المانية حمايتها على ما عرف باسم مستعمرة شرق إفريقية الألمانية (تنجانيقة لاحقاً).

لكن سرعان ما نشب النزاع بين المانية وبريطانية حول مناطق نفوذهما في شرق إفريقية، ولاسيما حول اوغندة وممتلكات سلطنة زنجبار. وفي عام ١٨٩٠، عقد اتفاق بين البلدين تنازلت المانية بموجبه عن جميع ادعاءاتها في اوغندة والنيل الأعلى لصالح

بريطانية، واعترفت بالحماية البريطانية على جزيرتي (زنجبار) و (مبما) مقابل اعتراف
بريطانية بحقوق المانية في مستعمرة شرق إفريقية ومستعمرة جنوب غرب إفريقية.
هكذا في فترة وجيزة، أصبح لألمانية إمبراطورية إستعمارية إفريقية مكونة من
التوغو والكميرون في إفريقية الغربية ومستعمرة جنوب غرب إفريقية في جنوب إفريقية
ومستعمرة إفريقية الشرقية الألمانية. لكنها كما نرى كانت مبعثرة الأرجاء. ولم تعمر
طويلاً.

فبعد هزيمة المانية في الحرب العالمية الأولى فقدت مستعمراتها في إفريقية.
وقسمت كل من التوغو والكميرون بين فرنسا وبريطانية في حين ان مستعمرة إفريقية
الشرقية الألمانية وضعت تحت الإنتداب البريطاني، وأصبحت تعرف باسم تنجانيقة. أما
مستعمرة جنوب غرب إفريقية فقد وضعت تحت انتداب حكومة اتحاد جنوب إفريقية.
د - المستعمرات البرتغالية.

على الرغم من ان البرتغال كانت أول من اقدم على استعمار إفريقية، فإن
ممتلكاتها فيها كانت محدودة العدد.

(أ) - في إفريقية الغربية.

اقتصرت ممتلكات البرتغال في إفريقية الغربية على مستعمرة غينية البرتغالية
(جمهورية غينية - بيساو وجزر الرأس الأخضر الحالية). وجزر الرأس الأخضر. وتقع
على بعد ٤٥٠ كم إلى الغرب من دكاكر عاصمة السنغال. وتبلغ مساحة الأولى /٣٦/
ألف كم^٢، والثانية ٤٠٣٣ كم^٢. كما كانت تملك جزيرتي (ساوتومي) و (برنسيب)
في خليج بيافرا. وهما جزيرتان صغيرتان تقعان على بعد /٢٥٠/ كم من ساحل
الاطلسي. وعلى خط عرض مدينة ليبروفيل عاصمة الغابون. وتبلغ مساحتهما معاً
٩٩٦ كم^٢. وتعرفان اليوم باسم جمهورية ساوتومي وبرنسيب.

(ج) - في إفريقية الوسطى.

لم تكن البرتغال تملك في إفريقية الوسطى سوى مستعمرة انغولا. فمنذ عام
١٥٩٢ حين أنشئت الإدارة الإستعمارية البرتغالية في لواندة، أخذ البرتغاليون بالتوسع
على حساب الممالك الإفريقية في الداخل. وبعد مؤتمر برلين وصلت مساحة مستعمرة
انغولا البرتغالية إلى ما مقداره ١,٢٤٦ مليون كم^٢.

(د) - في إفريقيا الشرقية.

قبيل مؤتمر برلين، كانت مستعمرة موزامبيق عبارة عن شريط ساحلي ضيق يمتد من رأس (دلغادو) حتى خليج (دولاجوا)، إضافة إلى حوض نهر الزمبيزي حتى مدينة (زامبو).

وبعد مؤتمر برلين، سعت البرتغال إلى توسيع هذه المستعمرة بمقد نفوذها إلى المناطق الواقعة إلى الشمال من نهري الزمبيزي وجنوبه. وفي أواخر العام ١٩٠٠، أصبحت منطقة جنوب الزمبيزي كلها تخضع للسلطة البرتغالية، بإستثناء إقليم (بارواه)، الذي قضت على الثورة فيه عام ١٩٠٢. وفي عام ١٩١٠، أصبحت منطقة شمال الزمبيزي تخضع لسلطة البرتغال. وبذلك صارت البرتغال تسيطر على مستعمرة مساحتها ٧٨٣/ ألف كم^٢.

هـ - المستعمرات الإسبانية.

سبق أن رأينا إن إسبانية، بموجب الإتفاقية التي وقعتها مع فرنسا في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٢، أصبحت تبسط نفوذها على منطقة الريف في شمال المغرب الأقصى. وصارت تعرف باسم " المنطقة الخليفية ". وقد نظمت هذه الإتفاقية طريقة إدارة هذه المنطقة فأصبح من حق الحكومة الإسبانية ترشيح شخصيتين يختار سلطان المغرب أحدهما ليعين " خليفة " له يمثل حقوقه الشرعية فيها، على أن تخضع إدارياً لإشراف الإدارة الإسبانية التي تقوم بادخال التنظيمات التي تراها مناسبة. وتقوم أيضاً بتحصيل الرسوم الجمركية في موانئها.

ونصت هذه الإتفاقية أيضاً على الفصل فصلاً تاماً بين منطقتي النفوذ الإسبانية والفرنسية في المجالين المالي والضريبي ومنحت إسبانية حق تمثيل سكان منطقة نفوذها في الخارج.

من جهة أخرى، منذ عام ١٨٨٤، أعلن الإسبان حمايتهم على المنطقة الممتدة بين رأس بوجادور والرأس الأبيض التي أصبحت تعرف باسم (ريو دي اورو) أي ساقية الذهب. وبدءاً من العام ١٩٠٠، شكلت إسبانية على مراحل مستعمرتين أخريين على الساحل الأطلسي الغربي وهما الساقية الحمراء و مراكش الجنوبية الإسبانية المسماة إقليم رأس جوبي. وتشكل جميع هذه المناطق الصحراء "الإسبانية"،

وتبلغ مساحتها ٢٨٣ / ألف كم^٢. إضافة إلى إقليم أفنى في المغرب.
أما في إفريقيا الغربية، فقد سبق أن رأينا أن إسبانية كانت، قبيل مؤتمر برلين، تسيطر على جزيرتي (فرناندوبو) و (انوبون) في خليج غينية، ومنطقة ريوموني على الساحل المطل على هذا الخليج. وبعد مؤتمر برلين، شكلت هاتان الجزيرتان مع ريوموني مستعمرة غينية الإسبانية (جمهورية غينية الاستوائية الحالية).
و - المستعمرات البلجيكية.

انتهى مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) بالإعتراف بقيام "دولة الكونغو الحرة"، وبإشراف "هيئة الكونغو الأعلى"، التي يرأسها ملك بلجيكا ليوبولد الثاني على إدارة هذه المنطقة الهامة من إفريقيا. وترك أمر تحديد حدود هذه الدولة لاتفاقات تعقد مع الدول التي يهملها الأمر، وإن كان قد تقرر اعتبار الساحل الغربي لبحيرة تنجانيقا الحد الشرقي لها.

وفي إبريل / نيسان ١٨٨٥، سمح البرلمان البلجيكي للملك ليوبولد الثاني أن يصبح رئيساً لهذه الدولة بصفته الشخصية. وأعلن الملك أن "هيئة الكونغو الأعلى" قد اندمجت في هذه الدولة. وفي الأول من يوليو/ تموز ١٨٨٥، أعلن رسمياً قيام دولة الكونغو الحرة التي استمرت ملكاً شخصياً للملك بلجيكا ليوبولد الثاني حتى ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٠٨ حين أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية.

وبعد هزيمة المانية في الحرب العالمية الأولى، وفقدانها لمستعمراتها في إفريقيا، فصلت عصب الأمم المتحدة اقليمي (رواندا) و (بوراندي) الواقعين إلى غربي بحيرة فيكتوريا من مستعمرة إفريقيا الشرقية الألمانية، ووضعها تحت الإنتداب البلجيكي.

ز - المستعمرات الإيطالية.

بعد أن حققت إيطاليا وحدتها القومية، أرادت أن تعوض مافاتها نتيجة احتلال فرنسة لتونس عام ١٨٨١، بالتوسع في ليبيا في شمال إفريقيا، وفي منطقة البحر الأحمر في إفريقيا الشرقية.

(١) - في شمال إفريقيا. كانت إيطاليا تتطلع إلى احتلال تونس. لكن بعد أن قامت فرنسة باحتلالها، واحتلت إنجلترا مصر، لم يعد أمام إيطاليا سوى التوسع في ليبيا.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين، عمدت إيطاليا إلى اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية لتحقيق أطماعها في ليبيا. فقامت بفتح المدارس في طرابلس الغرب وبنغازي. وأنشأت فروعاً لبنك روما في ليبيا... ونشطت الجمعاعات التبشيرية والقنصليات الإيطالية في طرابلس الغرب وبنغازي.

وبعد أن استولت فرنسا على مدينة فاس (ربيع ١٩١١) في المغرب الأقصى، سارعت إيطاليا إلى احتلال طرابلس الغرب، وطبرق، ودرنة، وبنغازي (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١١).

في حين أن حرب البلقان أجبرت تركيا على الانسحاب من ليبيا بعد توقيع معاهدة اوشي (لوزان) في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٢، تاركة ميدان الجهاد للوطنيين من أبناء ليبيا.

واستمر الليبيون في النضال ضد الإيطاليين حتى مارس/ آذار ١٩١٣ حين وقع عمر المختار بطل المقاومة الليبية أسيراً بيد الإيطاليين وحكم عليه بالإعدام. (٢) - في شرق إفريقية.

في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، استأجرت الشركة الإيطالية (روباتينو) مناطق واسعة حول خليج عصب، ورفعت العلم الإيطالي عليها. وفي عام ١٨٨٢، اشترت الحكومة الإيطالية من هذه الشركة ميناء عصب. وجعلت منه ركيزة للتوسع في الساحل الإفريقي الشرقي شمالاً وجنوباً وغرباً. ففي الشمال مدت نفوذها حتى وصلت إلى ١٠٠ ميل جنوب شرقي سواكن؛ وفي الجنوب أصبحت المناطق الإيطالية تتاخم الممتلكات الفرنسية في أوبوك. وتوغلت في المناطق الداخلية غرباً حتى (زولا).

وفي عام ١٨٩٠، أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوماً بتوحيد ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر في مستعمرة أطلقت عليها اسم ارتيرية. وفي مارس/ آذار ١٨٩١، وقعت إيطاليا مع بريطانية إتفاقية تحدد مناطق نفوذ كلا منهما بين نهر النيل الأزرق وساحل البحر الأحمر.

من جهة أخرى، قام قنصل إيطاليا في زنجبار بزيارة سلطنة (أوبيا) في الصومال. ووقع مع سلطانها معاهدة حماية في فبراير/ شباط ١٨٨٩. كما وقع معاهدات مماثلة

مع عدد من شيوخ صوماليين آخرين. وبناء على هذه المعاهدات، أبلغت إيطاليا الدول الأوروبية بسط حمايتها على بلاد الصومال الممتدة بين الصومال الإنجليزي وأراضي سلطان زنجبار (٢٠ مايو/ أيار ١٨٨٩).

وبعد أن قام الإنجليز بتسليم الحكومة الإيطالية موانئ مقديشو، ومركا، وبراوّة والمناطق التي تحيط بها لمسافة عشرة أميال للداخل لإدارتها بنفس شروط عقد الإمتياز الممنوح للشركة البريطانية من حكومة زنجبار، أعلنت إيطاليا حمايتها على الساحل الإفريقي الشرقي الممتد من الحدود الشمالية لمدينة قيسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٨٩).

وفي عام ١٨٩٢، حصلت إيطاليا من سلطان زنجبار مباشرة على امتياز يعطيها حق إدارة الموانئ السالفة الذكر والمناطق المحيطة بها في حدود عشر أميال باسم سلطان زنجبار. ووصلت أملاكها في الشمال حتى رأس دلغادو. وفي مطلع القرن العشرين، أصبحت هذه المناطق تكون مستعمرة الصومال الإيطالي.

أخيراً، بعد أن مُني الإيطاليون بهزيمة ساحقة أمام الأحباش (الإثيوبيين) في معركة عدوة (مارس/ آذار ١٨٩٦)، تخلّوا عن أطماعهم في الحبشة. وفي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٦، عقدت معاهدة صلح بين إيطاليا والحبشة، أنهت حالة الحرب بين الدولتين، واعترفت إيطاليا بموجبها باستقلال الحبشة استقلالاً تاماً، وتعيين الحدود بين أرتيرية والحبشة.

قبل أن نختم حديثنا عن احتلال القارة الإفريقية وتقسيمها بين الدول الأوروبية في الفترة ١٨٨٥ - ١٩٠٢، تجدر الإشارة إلى أن عملية تقسيم القارة بين هذه الدول، ورسم حدود مناطق نفوذ كل منها، أدت إلى خلق الكثير من المآسي البشرية بسبب جهل الدول الأوروبية الإستعمارية للجغرافية البشرية والسياسية لهذه القارة. فكم من حدود رسمت أدت إلى تقسيم قبائل، بل شعوب وممالك ودول أيضاً بين عدة مناطق نفوذ استعمارية، أو بين عدة مستعمرات داخل منطقة النفوذ الاستعماري لكل من هذه الدول. ففي إفريقية الغربية مثلاً نجد على طول حدود كل من ساحل العاج وغانة والتوغو وبنين ونيجيرية قبائل متجانسة وزعت بين دولتين أو أكثر. كما هو الحال بالنسبة لقبائل (الإيويه Ewe) التي وزعت بين ساحل الذهب (غانة) والتوغو؛ وقبائل

اليوروبا بين نيجيرية والداهومي (جمهورية بنين الحالية). وحتى بالنسبة إلى الكونغو البلجيكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) في إفريقية الوسطى التي تشكل واقعاً جغرافياً (حوض نهر الكونغو)، فإننا نجد أن إمبراطورية لواندة التي كان يتزعمها (موانا يامفو)، قد قسمت بين انغولا، والكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية. في حين أن قبائل الأزنده في الشمال، قد وزعت بين أو بانغي - شاري والسودان والكونغو البلجيكي. هذا بالإضافة إلى ترك بعض المناطق الحدودية غير محددة المعالم بوضوح. الأمر الذي أدى إلى قيام صراعات وخلافات على الحدود بين العديد من الدول الإفريقية بعد الإستقلال، وصلت أحياناً إلى حد الصدام المسلح (انظر فصل مشكلات افريقية بعد الإستقلال).

الفصل الخامس

أنظمة الحكم الإستعمارية في القارة الإفريقية

بعد ان تقاسمت الدول الأوروبية الإستعمارية القارة الإفريقية، وانفردت كل منها في إدارة ممتلكاتها الإستعمارية، تبنت كل منها نظام حكم استعماري يختلف في بعض جوانبه الإدارية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية عن أنظمة الحكم الإستعمارية التي تبنتها الدول الأخرى. إلا أنها كانت جميعها متشابهة من حيث الأهداف والنتائج. أولاً - أنظمة الحكم الإستعمارية.

١- نظام الحكم الإستعماري البرتغالي.

على الرغم من أن البرتغال تعد من أقدم الدول الإستعمارية في القارة الإفريقية في العصر الحديث، فإنه من الصعب ان نجد فلسفة إستعمارية برتغالية واضحة المعالم. فقد أسهمت الظروف التاريخية الخاصة بالبرتغال، وما تعرضت له من هزات داخلية، وضآلة نصيبها من القادة والرواد المصلحين في عدم تبلور نظريات سياسية خاصة بالبرتغال يمكن تطبيقها في مستعمراتها.

وكانت النتيجة ان تأرجحت السياسة الإستعمارية البرتغالية في المستعمرات الإفريقية بين الإستغلال والإستيطان، وبين التفرقة العنصرية والإدماج، وبين النهوض بالأهالي ومعاملتهم معاملة الرقيق. واستمر الأمر على هذا المنوال حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين. فحتى العام ١٩٣٣، كانت سياسة الإدارة الإستعمارية البرتغالية في المستعمرات تهدف في المقام الأول إلى فرض السيطرة عليها واستغلالها. ولم يكن الوطنيين الإفريقيون في نظر هذه الإدارة سوى رقيق متخلف أو قبائل مشاغبة يجب قمعها وتهديتها.

لكن بعد وصول حكومة سالازار إلى سدة الحكم في البرتغال، أصبحت السياسة الإستعمارية البرتغالية تهدف إلى الإدماج السياسي والإقتصادي والإجتماعي

للمستعمرات الإفريقية في البرتغال. فقد هدف دستور ١٩٣٣ إلى توحيد الإدارة في يد الدولة البرتغالية والربط بين اقتصادها واقتصاد المستعمرات ، والزام حكومة الإدارة المحلية في المستعمرات بتدعيم سيادة الدولة فيها. أي إن هذا الدستور كان يرمي إلى رسم صورة واضحة عن إمبراطورية موحدة. ثم جاءت القوانين والتشريعات التالية لتؤكد هذا الاتجاه الذي دخل في صلب دستور ١٩٥١، بعد أن ادخلت عليه تعديلات طفيفة جعلت من المستعمرات البرتغالية أقاليم برتغالية فيما وراء البحار.

ورأت الحكومة البرتغالية أن تكون شؤون المستعمرات في يد ثلاث هيئات برتغالية هي مجلس الأمة، ومجلس الوزراء، ووزارة المستعمرات (وزارة ماوراء البحار). ومركزها جميعاً العاصمة البرتغالية لشبونة. وقد خُص مجلس الأمة بمهمة التشريع بالنسبة للمستعمرات بناء على توصيات يتقدم بها وزير المستعمرات. في حين أن مجلس الوزراء كان يباشر المهمات التنفيذية في المستعمرات، ويتمتع بحق إصدار القوانين الخاصة بها دون الرجوع إلى مجلس الأمة. كما كان من بين اختصاصاته الموافقة على القروض التي تعقدها المستعمرات، ومنح الإمتيازات المختلفة للدول والمهيات الأجنبية، وتعيين الحكام العموميين وإقالتهم، والإشراف على النواحي الاقتصادية في المستعمرات إشرافاً تاماً عن طريق لجان تابعة له.

وكانت وزارة المستعمرات مسؤولة عن الجهاز الإداري في كل مستعمرة، وعن مراقبة نشاط الإرساليات الدينية. ومن الناحية النظرية، كان وزير المستعمرات مسؤولاً مسؤولية كاملة عن توجيه الجهاز الإداري المحلي بجميع مستوياته، ومراقبته، والتعاون معه. كما كان يقوم بتعرف مشكلات المستعمرات عن طريق مفتشين تابعين له.

آ- حكومة الإدارة المحلية في المستعمرات.

كانت حكومة الإدارة المحلية في المستعمرات تتكون من:

(١) - الحاكم العام: وغالباً ما كان يتم اختياره من بين رجال السلك العسكري. ويمثل السلطة العليا في المستعمرة. وهو مسؤول عن وحدتها السياسية. وله الحق في تعيين رجال الإدارة الذين يتعاونون معه ومراقبتهم. ويقوم بتحديد أوجه الإنفاق في الميزانية العامة وإعداد مشروعاتها لتعرض على الحكومة البرتغالية. وهو مسؤول أيضاً عن حماية الوطنيين الإفريقيين وإرشادهم. ومن الناحية العملية كانت



بالحصول على هذه الجنسية الشروط التالية:

- ١- أن يجيد اللغة البرتغالية قراءة وكتابة.
- ٢- أن يكون قد بلغ سن الثامنة عشرة من العمر.
- ٣- أن يكون مسيحياً كاثوليكياً.
- ٤- أن يكون من حملة إحدى الشهادات الدراسية العليا.
- ٥- أن يثبت بأنه يحصل على دخل كاف له ولأسرته.
- ٦- أن يكون قادراً على دفع الضرائب المقررة.
- ٧- أن يكون حسن السلوك والسيرة...

وقد أدى هذا كله إلى ضآلة عدد الوطنيين الإفريقيين الذين حصلوا على الجنسية البرتغالية، ونجوا من ثم من الخضوع لسياسة التفرقة العنصرية والقيود المفروضة على أبناء جلدتهم. فوفقاً لإحصاء السكان لعام ١٩٥٠، بلغ عدد الوطنيين الإفريقيين الذين حصلوا على الجنسية البرتغالية نحو ٣٠ / ألف من أصل أربعة ملايين نسمة في أنغولا، أي ما يعادل ٧,٥ بالألف؛ و ٤٣٥٣ / إفريقياً من أصل ٥,٧٣٣ مليون نسمة، أي ما يعادل ٣ أشخاص لكل أربعة آلاف نسمة من موزامبيق. بينما عاشت عامة الأهالي (نحو عشرة ملايين نسمة) في حالة اجتماعية وقانونية ومعنوية هزيلة تقرب من حالة الخدم والرقيق.

كما تعرضت الجماهير الإفريقية في المستعمرات البرتغالية لابتشع أنواع الاستغلال الإقتصادي. وقد تجلّى ذلك في إستغلال اليد العاملة والمزارعين الإفريقيين. فقد كان من حق الإداريين الإستعماريين جمع من يشاؤون من العمال، وتسخيرهم لشق الطرق، أو بناء المساكن والمباني العامة وصيانتها، ومد السكك الحديدية... كما كان من حق الإدارة الإستعمارية المحلية جمع العمال وتأجيرهم للعمل في المزارع في أنغولا وموزامبيق، أو توريدهم للعمل في البلدان المجاورة مثل اتحاد جنوب إفريقيا والروديسيتين.. وقد خلف ذلك آثاراً نفسية بشعة وحرّم أنغولا وموزامبيق من خيرة اليد العاملة فيهما. وترك المستعمرات البرتغالية في حالة من الفاقة المادية والبشرية.

من جهة أخرى، كانت الشركات التجارية البرتغالية تجبر المزارعين الإفريقيين على زرع مساحات شاسعة من القطن، وهو محصول لا يستهلكونه، ثم تقوم

بالإستيلاء على المحصول. وتقدر ثمنه على هواها. وتخصم من ثمن المحصول ثمان ما سبق وقدمته لهم من بذور وسماد وقروض صغيرة. وغالباً ما كان المزارع الإفريقي يخرج في نهاية العملية صفر اليدين. وفي حال سماح هذه الشركات للمزارعين الإفريقيين بزراعة محصولات استهلاكية مرغوب فيها كالارز، مثلاً، فلم يكن من حق المزارع أن ينال من المحصول شيئاً. بل كان عليه أن يبيعه بكامله إلى الشركات وبالسعر الذي تحدده هي، ثم يقوم بشراء ما يحتاجه من الأرز من مخازنها، وبالسعر الذي تشاؤه.

كما كبلت الإدارة الإستعمارية البرتغالية الحريات الشخصية بالقيود والأغلال. فقد حظرت على الوطنيين الأفارقة تشكيل الأحزاب والإشتغال بالسياسة. وحظرت عليهم أيضاً إصدار الصحف باللغات الإفريقية. ولم تكن تسمح بإصدار صحيفة باللغة البرتغالية إلا للبرتغالي الأوروبي. ومنعت الوطنيين الأفارقة من الانتقال من قرية إلى أخرى بدون إذن مسبق من رئيس الشرطة. وكان عليهم الحصول على "بطاقة إنتقال" لدخول المدن.

٢- نظام الحكم الإستعماري الفرنسي.

مر نظام الحكم الإستعماري الفرنسي بمرحلتين، لكل منهما سماتها الخاصة التي تميزها عن المرحلة الأخرى.

أ- نظام الحكم حتى عام ١٩٤٦.

حتى صدور دستور عام ١٩٤٦، لم تسمح النظرية العامة للحكم في المستعمرات بوجود أي مجال أمام هذه المستعمرات لبلوغ الحكم الذاتي أو الإستقلال. فقد ساد على حكم المستعمرات طابع المركزية. فالسلطات تنبع من رئيس الجمهورية الفرنسية، وتندرج هبوطاً إلى وزير المستعمرات، ثم الحاكم للإقليم، فحكام المناطق وحتى صغار الإداريين.

في البداية تبنت فرنسا "سياسة الإدماج"، أي فرنسة الشعوب الإفريقية بجميع وحداتها الاجتماعية. لكن وقوف الحقائق الاجتماعية والتاريخية والدينية في وجه هذه السياسة، ومعارضة أركان الإستعمار لها حد من نسبة نجاحها بحيث أصبحت لا تكافأ مع الجهد المبذول. الأمر الذي دفع فرنسا للإنتقال إلى تطبيق نظرية فرنسة "الصفوة المختارة"، أي إختيار طائفة من المثقفين الإفريقيين في كل مستعمرة، وإتاحة الفرص

أمامها للحصول على مزيد من الثقافة والانطباع والذوق الفرنسي، وإفساح المجال أمامها لشغل بعض المناصب غير القيادية في الإدارة الإستعمارية. وذلك على أمل أن تصبح هذه الطائفة همزة الوصل بين مايسميه الفرنسيون " الوطن الأم "، أي فرنسا، وسكان أقاليم ماوراء البحار.

لكن ما حدث كان إزدیاد إرتباط هذه الطائفة، على الأقل في البداية، بفرنسا وضعفت اتصالها بالجماهير الإفريقية في المستعمرات وتأثيرها فيها، بإستثناء أبناء الكومونات الأربع في السنغال (داکار، سان لوی، روفيسك، جزيرة غورية) التي كانت تعد إمتدادا لفرنسا في ماوراء البحار، وتعامل معاملة الكومونات الفرنسية. في حين أن الشعوب الإفريقية عموماً خضعت لقانون خاص هو " قانون الأهالي ".

لقد أصبح هذا القانون يتمتع بالصيغة الشرعية في المستعمرات الفرنسية في عام ١٩٢٤. وهو قانون يخول السلطات الإدارية في المستعمرات حق إنزال عقوبات جزائية بأبناء المستعمرات من الإفريقيين، ومنها عقوبة السجن لمدة خمسة عشر يوماً دون إعطاء أي مبرر قانوني أمام أية سلطة قضائية. وقد حددت المخالفات التي تقع تحت طائلة العقوبات الجزائية في النصوص المختلفة التي فرضت هذا القانون في المستعمرات بغموض شديد يمنح المديرين الإستعماريين إمكان تفسيرها على هواهم، وإضفاء الصبغة القانونية على ما يمارسونه من تعسف وإضطهاد على الإفريقيين الذين يخضعون لسلطنتهم في جميع المجالات الإدارية والإقتصادية و السياسية.

كما حرم هذا القانون الإفريقيين من حرياتهم الأساسية وهي حرية الإجتماع والانتقال والتعبير عن الرأي. وحال بذلك دون قيام حياة سياسية في إفريقية «الفرنسية». قبل الحرب العالمية الثانية.

ب - نظام الحكم بين ١٩٤٦ - ١٩٦٠.

بموجب دستور عام ١٩٤٦، أخذ نظام الحكم الإستعماري الفرنسي، في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٠، بمبدأي الإدماج والإستقلال الذاتي. وتجلى الإدماج بمنح أقاليم ماوراء البحار (المستعمرات سابقاً) حق إرسال ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) وتعميم حق المواطنة الفرنسية في هذه الأقاليم. في حين أن الإستقلال الذاتي يظهر من خلال إنشاء جمعية منتخبة (مجلس إقليمي) في كل إقليم. وتكليف

الجمعيات العامة (الجهورية الفيدرالية) الإهتمام بالمصالح المشتركة في مجموعات الأقاليم، وتنتخب أعضائها الجمعيات الإقليمية. وتجلى الإنجاء الإتحادي من خلال إنشاء بعض الأجهزة الإتحادية (المجلس الجمهوري، مجلس الوزراء الإتحادي) وفي منح حق المواطنة الإتحادي.

وفي العام ١٩٥٨، عندما أنشئت " الجماعة الفرنسية الجديدة "، أضيف إلى مبدأي الإدماج والإستقلال الذاتي بالنسبة لأقاليم ماوراء البحار مبدأ حق تقرير المصير سواء عند الإلتحاق بهذه الجماعة، أو لدى إختيار الوضع القانوني بداخلها، أو عند الإنفصال عنها. فعدت " الجماعة الفرنسية الجديدة " بذلك نوعاً من المشاركة الحرة (الكومنولث). في حين أن دستور عام ١٩٤٦، فرض الإتحاد فرضاً على الأقاليم التي تكونت منه آنذاك.

هذا في المستوى النظري. أما من الناحية العملية، فحتى عام ١٩٥٨، تمسكت فرنسا بتطبيق نظام الحكم المباشر على مستعمراتها الإفريقية. إذ حرصت على أن تكون لها الكلمة العليا في الحكم والإدارة حتى في المحميات (مراكش، تونس)، وفي البلدان التي تخضع لنظام الإنتداب (التوغو، الكاميرون)، أو تلك التي كانت إمتداداً لفرنسة (الجزائر).

من جهة أخرى، وفي المستوى العملي عدت فرنسا مستعمراتها الإفريقية مصدراً للمواد الخام اللازمة للصناعة فيها، واليد العاملة الرخيصة، وسوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، وتوظيف رؤوس الأموال الفائضة عن حاجتها. ونتيجة هذا كله خضعت المستعمرات الإفريقية الفرنسية إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي الذي تمثل بإستغلال المزارعين واليد العاملة الإفريقية.

كما تجاهلت فرنسا الحضارة الإفريقية. ولجأت إلى سياسة التجهيل. فقد كان نصيب الإفريقيين من مجهودات فرنسا لنشر التعليم في مستعمراتها ضئيلاً جداً. وكذلك الأمر بالنسبة للخدمات الصحية والعناية بالصحة العامة. فقد وصلت نسبة الوفيات بين الأطفال في بعض الأقاليم إلى ٦٠ بالألف. وحتى عام ١٩٤٦، تعرضت المستعمرات الإفريقية " الفرنسية " للإضطهاد السياسي الذي تمثل بمنع الحريات العامة، وحظر الإشتغال بالسياسة، ومنع الصحافة، إلخ...

٣- نظام الحكم الاستعماري البريطاني.

على الرغم من إختلاف الوضع القانوني ("ممتلكات التاج"، محميات، بلدان تحت الإنتداب، مستعمرات) الذي كانت تتمتع به الممتلكات الإستعمارية البريطانية في القارة الإفريقية، فقد خضع بعضها لنظام الحكم المباشر، وبعضها لنظام الحكم غير المباشر. وقد تحكم بفرض هذا النظام أو ذاك مستوى التقدم الحضاري لهذه الممتلكات الإستعمارية.

أ- نظام الحكم غير المباشر.

كانت المستعمرات التي عرفت حضارة قديمة ولها تقاليد حكومية متوارثة، وهي أوغندا، وزنجبار، وباسوتولاند، وساحل الذهب ونيجيرية (الشمالية)، والتوغو والكميرون، قد خضعت لنظام الحكم غير المباشر الذي وضع أسسه فريدريك لوغارد حين كان يشغل منصب المفوض السامي في شمال نيجيرية في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٧، وهي:

١- كسب ولاء الطبقة الحاكمة الإفريقية "التقليدية" للحكم البريطاني، وحكم المستعمرات بواسطتها.

٢- إقتصار دور الحاكم العام البريطاني على تقديم النصح والمشورة لهذه الطبقة الحاكمة الوطنية.

٣- تطبيق التقاليد والأعراف التي كانت سائدة في إفريقية قبل الإستعمار والتي لا تتعارض مع النفوذ البريطاني.

في هذا النظام يتمتع الحاكم العام بالسلطات العليا وهو ممثل التاج البريطاني . ويتبع وزير المستعمرات مباشرة. فهو رئيسه الأعلى ومسؤول أمامه. ويصدر أوامره وتعليماته إلى الحكام الوطنيين (زعماء القبائل، السلاطين، والملوك الصغار). وهي واجبة التنفيذ. ومن حق الحكام العام البريطاني عزل الزعيم أو الملك أو السلطان الإفريقي في حال معارضته لتنفيذ الأوامر التي يصدرها إليه.

ويعين إلى جانب الحكام الوطنيين، موظفون بريطانيون لهم صلاحيات الحاكم العام. ويرأس كل إدارة من إدارات الحكومة موظف بريطاني كبير له وكيل. أما فيما عدا ذلك فالوظفون وطنيون.

وقد يُبقى البريطانيون على المجالس التشريعية (اوغنده)، والمجالس الصغرى التي يعقدها الملوك الصغار من حين لآخر. وعلى هذه المجالس أن تبلغ قراراتها إلى الموظف البريطاني الذي يقوم بدوره بتبليغها إلى الحاكم العام. وفي كثير من الأحيان كان البريطانيون يتركون أمر التشريع للسلطات الوطنية ما دام تشريعهم لا يتعارض مع النفوذ البريطاني. كما يتركون لها جزءاً من الضرائب تنصرف بها.

وقد صاحب نظام الحكم غير المباشر تطبيق مبدأ "التدرج نحو الحكم الذاتي". ويقوم هذا المبدأ على اشراك الزعماء الإفرقيين اشراكاً شكلياً وتدرجياً في حكم البلاد بدءاً من المجلس الاستشاري المكون من بريطانيين وإفرقيين وطنيين متعاونين، ومروراً بالجمعية الاستشارية التي تتدرج لتصبح "جمعية تشريعية"، تشكل نواة لبرلمان. ويكون لها حق التشريع في المستعمرة ضمن حدود معينة ما لم يتعارض ذلك مع نفوذ بريطانية. وخلال هذه المراحل يبقى زمام الأمور في يد الحاكم العام البريطاني للمستعمرة. وقد تطول هذه المراحل أو تقصر حسب اشتداد عود الحركة الوطنية ونضوجها.

ب - نظام الحكم المباشر.

أما المستعمرات التي لم تعرف بعد تقاليد حكومية متوارثة، وهي الصومال البريطاني، وكينية، وتنجانيقة، وروديسية، ونياسا لاند، وبتشوانالاند، وسيراليون، وغامبيا، وجنوب نيجيرية، والسودان، فقد خضعت لنظام الحكم المباشر. وفي هذا النظام يتمتع الحاكم العام البريطاني للمستعمرة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتصرف تصرف الحاكم المطلق، يضع من القوانين ما يشاء دون الالتزام بمشورة أحد ولو شكلياً. ويكلف مساعديه من مديري المناطق، ورؤساء المراكز البريطانيون بتنفيذها.

ويساعد الحاكم العام على إدارة المستعمرة مجلس الحاكم العام. ويتكون من خمسة أعضاء هم السكرتير العام، والسكرتير الإداري، والسكرتير المالي، والسكرتير القضائي، والمفتش العام، وجميعهم من البريطانيون. ويتمتع المدير العام البريطاني في هذا النظام بجميع السلطات. ويقوم بمهمة السلطتين التنفيذية والقضائية، بل بمهمة السلطة التشريعية أيضاً عند اللزوم. وهذا ما

يجعل منه مديراً مستبداً. يساعده على ذلك جهل أبناء المستعمرات من الإفريقيين وتفرق كلمتهم.

ولم يكن هدف نظام الحكم المباشر الارتقاء والتدرج بسكان المستعمرات الذين يخضعون له نحو الحكم الذاتي. فقد ادعت بريطانيا أن لها في هذه المستعمرات "مهمة حضارية" تتمثل بتنصير السكان الوطنيين، وتقديم الغذاء والدواء لهم، وتعليمهم مع بعض التدريب المهني.

وفي بعض الأحيان، كما سبق أن لاحظنا، كان يطبق كلا النظامين في المستعمرة الواحدة. ففي نيجيرية مثلاً خضعت المناطق الشمالية ذات الإمارات الإسلامية لنظام الحكم غير المباشر في حين أن المناطق الجنوبية منها خضعت لنظام الحكم المباشر. ولكن جميع هذه المناطق كانت تخضع في المسائل السياسية الرئيسة لحكم الحاكم البريطاني المطلق.

كما كانت جميع الممتلكات الإستعمارية البريطانية في إفريقية تتبع وزارة المستعمرات، بإستثناء جنوب إفريقية التي أصبحت منذ عام ١٩١٠ تتبع وزارة الدومينيون (المستعمرات التي يسكنها أوروبيون وحصلت على الحكم الذاتي) التي صارت منذ عام ١٩٣٢ وزارة الكومنولث، والسودان التي كانت تتبع وزارة الخارجية البريطانية.

وأياً كان نظام الحكم الذي تخضع له المستعمرات البريطانية في إفريقية، وعلى الرغم من التطورات الدستورية بصورها المختلفة التي عرفتتها هذه المستعمرات، فإن الهدف كان تسهيل مهمة الإدارة الإستعمارية البريطانية، وضمان استغلالها لموارد المستعمرات الاقتصادية والبشرية. ذلك أن السلطة في نهاية الأمر كانت بيد المستعمر البريطاني الذي كان يسخر المستعمرات لخدمة المصالح البريطانية المختلفة.

٤- نظام الحكم الاستعماري البلجيكي.

خلال الفترة التي عاشتها دولة الكونغو الحرة، والتي كانت فيها ملكاً شخصياً لملك بلجيكا ليوبولد الثاني، خضعت الكونغو لنظام استغلالي أناني ووحشي. بما أن الهدف الرئيس الذي كان يمثلو الملك في الكونغو يسعون إلى تحقيقه هو الحصول على أرباح سريعة، فقد حلوا مشكلة الحصول على اليد العاملة بفرض نظام

العمل الإجباري (ضريبة العمل العينية، تزويد الدولة والشركات التجارية بكمية معينة من الكاوتشوك، الخ...) واستخدموا "الكرباج" لإرغام الوطنيين الإفريقيين على الإمتثال لطلباتهم. وقاموا بحرق القرى المتمردة والعاصمة وذبحوا أهلها.

لكن بعد أن أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية (١٩٠٨)، بدأ البرلمان البلجيكي، منذ ١٩١٠، بإصدار القوانين التي ألغت بالتدريج الإمتيازات التي كانت تتمتع بها الشركات التجارية الأوروبية، واستبدلت بالضريبة العينية الضريبة النقدية، ومنحت الإفريقيين حرية التصرف بمنتجاتهم.

وسرعان ما قام نظام الحكم الإستعماري البلجيكي على "السياسة الأبوية". وتتلخص هذه السياسة التي تبنتها وزارة المستعمرات البلجيكية في أن تقدم بلجيكا لأبناء الكونغو ما يقدم الأب لأبنائه من رعاية تتناول المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية.

وقد تعاونت ثلاث هيئات على تنفيذ هذه السياسة في الكونغو هي:
١- الإدارة الحكومية وكانت تتولى شؤون الأمن وحفظ النظام العام، والصحة، والمواصلات.

٢- الكنيسة الكاثوليكية التي اهتمت بالشؤون الدينية والتعليمية.

٣- الشركات التجارية التي تقوم باستغلال المناجم عامة، والنحاس خاصة، وعلى عاتقها كانت تقع مسؤولية تأمين حياة مريحة للعمال، ودفع أجور مجزية لهم، وتنظيم أوقات فراغهم...

هذا في المستوى النظري، أما في المستوى العملي فقد خضعت مستعمرة الكونغو البلجيكية لنظام الإدارة المركزية المطلق. فملك بلجيكا يقوم بإصدار المراسيم الخاصة بالكونغو بناء على توصية من وزير المستعمرات. ويُعد هذا الوزير المرجع الأول لحاكم الكونغو العام الذي يتمتع بسلطة مطلقة، وعلى إرادته يتوقف أمر تنفيذ القوانين التي ترد من وزارة المستعمرات.

وكانت الإدارة الإستعمارية في الكونغو تعتمد على مجموعة كبيرة من الموظفين البلجيكيين والإفريقيين الوطنيين يرأسهم الحاكم العام، ويساعده وكيل يعين بمرسوم ملكي. والحاكم العام ووكيله من البلجيكيين.

حتى عام ١٩٣٩ كانت مستعمرة الكونغو تقسم إلى ستة أقاليم لكل منها حاكم ووكيل. وتقسم الأقاليم إلى مديريات لكل منها مدير. وتقسم المديريات إلى مراكز يرأس كل منها موظف. ويعين الحاكم العام كلاً من حكام الأقاليم والمديرين، وجميعهم من الأوروبيين. أما رؤساء المراكز فيعينهم مدير الاقليم. وقد يكون بعضهم من الإفريقيين الوطنيين.

وبدأ من عام ١٩٣٩، أصبحت حكومة المستعمرة تقسم إلى إدارات لكل منها رئيس ووكيل. وقسمت الإدارات إلى مصالح، والمصالح إلى مراكز، ويقوم الحاكم العام بتعيين مديري الإدارات والمصالح ووكلاءهم، وجميعهم من البلجيكيين.

وفي المستوى النظري، كان جميع هذه الوظائف مفتوحاً أمام البلجيكيين والإفريقيين على السواء. لكن الشروط التي وضعت لشغل كل وظيفة من هذه الوظائف جعلت تعيين الإفريقيين مقصوراً في الوظائف الدنيا منها.

وقبل ادخال المجالس البلدية إلى الكونغو في عام ١٩٥٧، لم تعرف هذه المستعمرة أية مؤسسة حكومية إفريقية يتدرب فيها الإفريقيون على إدارة شؤون البلاد. كما حظرت الإدارة الاستعمارية البلجيكية تشكيل الأحزاب السياسية في الكونغو، وحرمت على البلجيكيين المقيمين فيها الانضمام إلى الأحزاب في بلجيكا نفسها، وممارسة حقوقهم الانتخابية هناك، خوفاً من تسرب الفكر السياسي الأوروبي إلى الكونغو.

واتسمت السياسة الاستعمارية البلجيكية في الكونغو بمبدأ التفرقة العنصرية في جميع المجالات ومنها المجال الاجتماعي، وفي الأحياء السكنية في المدن، وذلك على الرغم من دعوة الحكومة البلجيكية إلى التعاون التام بين الموظفين الإفريقيين والبلجيكيين في المسائل الاقتصادية واستغلال الثروة الزراعية والطبيعية.

ولم يفسح نظام الحكم الاستعماري البلجيكي المجال أمام الافارقة للتدرب على أساليب الحكم بسبب حصر ممارسة الوظائف القيادية بالأوروبيين. كما خضع أبناء الكونغو لابتساع أنواع الاستغلال الاقتصادي.

٥- نظام الحكم الاستعماري الإيطالي.

لما كانت إيطالية قد جاءت إلى الميدان الاستعماري في وقت متأخر (بعد عام

١٨٨٠)، وكان نصيبها من المستعمرات في إفريقية ضئيلاً، وحُرمت من مستعمراتها الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن لديها سياسية استعمارية واضحة المعالم. وكان جل اهتمامها هو الحصول على موارد مستعمراتها الاقتصادية.

وقد فشلت محاولات الحكومة الإيطالية لدمج كل من ليبيا والحبشة (إثيوبية) بإيطالية على الرغم من لجوئها إلى سياسة محو شخصية السكان في كل منهما، وسعيها لصبغهما بالصبغة الفاشية عن طريق فتح مراكز للحزب الفاشي في كل منهما، واستقبالها فتياناً من البلدين لتدريبهم على النظم الفاشية. فقد مارست سياسة التفرقة العنصرية بين الوطنيين الإفريقيين والمستوطنين الإيطاليين وحاولت إبادة الوطنيين في الحبشة (إثيوبية)، وأغلقت الصحف فيها. وحظرت على الليبيين تأسيس النوادي والرابطات، وعقد الاجتماعات العامة، وتأسيس الصحف. ولجأت إلى سياسة التنكيل بالليبيين، وزجهم في السجون، ومصادرة أراضيهم لتوزيعها على المهاجرين الإيطاليين، ومارست سياسة التفرقة العنصرية في وسائل المواصلات والأماكن العامة بين العرب والإيطاليين. وحاولت محو عروبة ليبيا بإصدار قانون الجنسية الإيطالية. وغيّرت أسماء الشوارع والساحات العامة فأطلقت عليها أسماء إيطالية. . .

٦- نظام الحكم الاستعماري الألماني.

بعد أن انتقلت إدارة المستعمرات من الشركات التجارية الألمانية إلى الحكومة الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، اختلف نظام الحكم الذي طبقته هذه الحكومة باختلاف المستعمرات. فطبقت في بعض المستعمرات نظام الحكم المباشر. وكان على رأس الإدارة الاستعمارية المحلية الحاكم العام، ويساعده مديرو الأقاليم. وكان مدير الأقليم الحاكم المحلي المسؤول عن إدارة اقليمه، ويتلقى تعليماته من الحاكم العام. وكان بعض هؤلاء المديرين من العسكريين في الأقاليم الهامة، وبعضهم الآخر من المدنيين في المناطق الهادئة الآمنة. ويساعد الحاكم العام على إدارة المستعمرة مجلس استشاري يتكون من مستشارين في مختلف الشؤون الحربية والمالية والصحية والقضائية والزراعية.... وفي بعض المدن الساحلية التي عرفت في الماضي حكومات وتقاليد

متوارثة في الحكم انشئت المجالس البلدية. وكانت هذه المجالس تتمتع ببعض السلطات. وخصص لها جزء من الضرائب للإشراف على المدارس وغيرها من الشؤون المحلية. وفي بعض المستعمرات الأخرى، مثل روانده وأوراندي، حاولت الحكومة الألمانية تطبيق نظام الحكم غير المباشر. إذ أوكلت السلطة المحلية إلى رؤساء القبائل المواليين لها ليحكموا أتباعهم وفقاً لتقاليدهم وأعرافهم الموروثة شريطة ألا يتعارض ذلك مع النفوذ الألماني.

وقد حدد قانون المستعمرات لعام ١٨٨٦، وتعديلاته لعام ١٨٨٨ حدود كل سلطة من السلطات الحاكمة في المستعمرة. فكان الحاكم العام، هو المسؤول الأول عن إدارة المستعمرة. وهو مسؤول عن إدارته أمام المستشار الألماني. ويعاونه مجلس استشاري حدد القانون اختصاصاته، كما حدد اختصاصات غيره من المجالس الأخرى. وبدءاً من العام ١٩٠٧، لم تعد المستعمرات الألمانية تتبع وزارة الخارجية، وإنما أصبح هناك وزارة مستقلة للمستعمرات تشرف على شؤونها وتصدر لها الأوامر والتعليمات.

٧ - نظام الحكم الإستعماري الإسباني.

نظراً لعدم أهمية المستعمرات الإسبانية في إفريقية سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية الإستراتيجية، فإنه لمن الصعب الحديث عن سياسة إستعمارية إسبانية. لهذا السبب اتسمت مناطق الإستعمار الإسباني في إفريقية بالإهمال الشديد في شتى المجالات، وبالتخلف الواضح مقارنة بالمناطق الإستعمارية الأخرى.

ثانياً - السمات العامة لأنظمة الحكم الإستعمارية في إفريقية.

على الرغم من تباين أنظمة الحكم الإستعمارية عقائدياً ونظرياً- سياسة الإدماج أو الإستيعاب Assimilation الفرنسية، وسياسة الحكم غير المباشر Indirect rule البريطانية... فإنها كانت متشابهة جداً من حيث الجوهر، وتقوم على الأسس التالية:

١- احترام العادات والتقاليد والأعراف المحلية شريطة ألا تتعارض مع نفوذ الدولة المستعمرة ومصالحها.

٢- تحويل رؤساء القبائل والسلاطين والملوك الإفريقيين إلى مجرد أدوات في خدمة الإدارة الإستعمارية وسياستها الإستغلالية.

٣- الفصل بين المجتمع الأوروبي والمجتمع الإفريقي.

٤- خضوع السكان الوطنيين لنظام قضائي خاص.

٥- عدم تمثيل "Sujets" من السكان الوطنيين في البرلمان في "الوطن الأم" أي البلد الإستعماري.

٦- وضع إدارة المستعمرات بيد إدارات خاصة (وزارة المستعمرات، حكام المستعمرات، وإدارين محليين).

٧- الاهتمام بتطوير اقتصاد المستعمرات بحيث يخدم المصالح الإستعمارية الإقتصادية (إقتصاد اكتفائي، حماية جمركية، خطط تنمية تستجيب لحاجات الدول الأوروبية الإستعمارية من المواد الأولية اللازمة لصناعاتها...).

٨- نظام تعليمي يهدف إلى تزويد الإدارة الإستعمارية بما تحتاجه من مساعدين محليين مخلصين لها ليكونوا همزة الوصل بينها وبين أبناء جلدتهم...

وبكلمة موجزة أنظمة حكم استعمارية تقوم على الإستغلال الإقتصادي والإضطهاد الإداري والسياسي والثقافي.

١- الإستغلال الإقتصادي.

يعد الإقتصاد الإستعماري بطبيعته "اقتصاداً تجارياً" ستمناه الرئيستان هما الإحتكار والولع بالربح. ومن ثم يشكل البحث عن تحقيق الربح الأقصى الهدف الرئيس للشركات التجارية الأوروبية وأصحاب المزارع من الأوروبيين. وتحقيق أرباح عالية جداً أمر مرهون باستغلال الإفريقيين في المستعمرات. وهذا ما جعل هؤلاء يتعرضون لأشكال متعددة من الإستغلال الإقتصادي من جانب القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

وكان أهم أشكال الإستغلال الإقتصادي التي مارسها القطاع الخاص على سكان المستعمرات الإفريقية يتمثل بقيام الشركات التجارية الأوروبية بشراء المواد الخام التصديرية من المنتجين الإفريقيين بأبخس الأسعار، وبيعهم البضائع والسلع الأوروبية المستوردة بأسعار مرتفعة جداً، ودفع أجور بسيطة أو عدم دفع أجور العمال الإفريقيين العاملين في المزارع الأوروبية وورشات قطع الأخشاب.

كما أن الإدارة الإستعمارية نفسها مارست أشكالاً أخرى من الإستغلال الإقتصادي كان أهمها في المستعمرات الفرنسية مثلاً، الغرامات الحربية التي فرضتها الإدارة الإستعمارية على الشعوب الإفريقية التي قاومت الغزو الإستعماري بقوة السلاح بهدف ثني الإفريقيين عن اتخاذ أية مبادرة عسكرية أخرى (مثال ساحل العاج)، وضريبة الرأس^(١) التي فرضتها على جميع أبناء المستعمرات الذين تتجاوز أعمارهم عشر سنوات، والضرائب العينية مثل تزويد الإدارة الإستعمارية (لمدة تتراوح بين أسبوعين وستة أسابيع سنوياً) مجاناً باليد العاملة اللازمة لشق الطرق وبناء المباني العامة وصيانتها ومد السكك الحديدية وغيرها من الأعمال ذات المنفعة العامة.

وكان لهذا الإستغلال الإقتصادي بأشكاله المختلفة نتائج سيئة على المجتمعات الإفريقية في مجالات متعددة اقتصادية وبشرية ونفسية.

فالضرائب العينية أدت في بعض أقاليم مختلف المستعمرات إلى هجر معظم العناصر البشرية ولا سيما الشباب منها لمزارعهم فترة طويلة من الزمن، وانخفاض مستوى الانتاج الزراعي فيها، ومن ثم إلى فقدان الفلاح الإفريقي لجزء هام من عائداته النقدية. وأدت الغرامات الحربية وضريبة الرأس إلى سلب الإفريقيين جزءاً مهماً من الفائض الإقتصادي. مما جعل امكانيات الادخار وتراكم رأس المال على المستويين الفردي والوطني ضرباً من المحال، وأسهم من ثم في تفاقم ظاهرة التخلف في المستعمرات.

في حين أن ضريبة الرأس أدت إلى هجرة العناصر الشابة من الأقاليم الفقيرة نحو الأقاليم الأخرى الغنية داخل البلاد (الهجرة من الشمال إلى الجنوب في الداهومي وساحل العاج)، أو نحو البلدان المجاورة (الهجرة من فولتا العليا إلى ساحل الذهب، ومن السودان الفرنسي إلى السنغال). وهذا ما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الإنتاج الإقتصادي في هذه الأقاليم، وأسهم في تفاقم فقرها.

وكان لما صاحب جباية ضريبة الرأس وتقديم الضرائب العينية من اجراءات تعسفية لا تطاق نتائج نفسية ثقيلة الوطأة على الإفريقيين. فقد أصبحت تشكل

(١) ضريبة الأكراخ في المستعمرات البريطانية والالمانية.

كابوساً يجسم فوق صدورهم. في حين أن سلب الإدارة الإستعمارية الإفريقيين فائض انتاجهم جعلهم يعيشون في حالة من البؤس المتزايد، إن لم ينزع من نفوسهم الرغبة في الإذخار والإثراء.

٢- الإضطهاد السياسي.

بما أن النظام الإستعماري بطبيعته يقوم على مبدأ تبعية المجتمع المستعمر سياسياً للدولة المستعمرة، فإن هذه التبعية تترجم بمصادرة الدولة الإستعمارية لسيادة الشعوب والدول والممالك التي سبق أن اعترف بها العديد من المعاهدات التي وقعتها معها. وقد نجح عن مصادرة الدول الإستعمارية لهذه السيادة تعليق معظم النظم السياسية التي عرفتها إفريقية قبل العهد الإستعماري، بل تدميرها. أما تلك التي حافظت الحكومات الإستعمارية عليها، فقد أفرغتها من مضمونها التقليدي، وجعلت القائمين عليها مجرد أدوات تابعة لها تعمل على تنفيذ سياستها وأوامرها. وأصبح مصيرها يتوقف على مشيئة هذه الحكومات وإرادتها. وحتى المجالس التمثيلية مثل مجالس الأعيان التي أقامتها فرنسة في مستعمراتها، والمجالس التشريعية التي أنشأتها بريطانيا في ممتلكاتها الإستعمارية، لم يمكن لها، حتى الحرب العالمية الثانية، سوى دور استشاري فقط.

من جهة أخرى، حرمت الحكومات الإستعمارية الإفريقيين من حقوقهم السياسية، وأخضعتهم لتعسف الإدارة الإستعمارية واضطهادها. وأصبحت تقرر مصيرهم بدلاً عنهم.

٣- الاضطهاد الإداري.

سبق أن رأينا أن البرتغال وفرنسة لم تطبقا قوانينهما على الإفريقيين من أبناء مستعمراتهما وإنما أخضعتهما لقانون خاص هو "قانون الاهالي". وهو قانون منح الإدارة الإستعمارية المحلية صلاحيات واسعة وسلطات استثنائية تسمح لها بممارسة جميع أنواع التعسف والقمع والاضطهاد ضد كل من يخالف أوامرها، أو يمتنع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من واجبات وضرائب نقدية مثل ضريبة الرأس. أو يتهرب من أداء الضرائب العينية المتمثلة بالأعمال المتعلقة بالمنفعة العامة كحشق الطرق البرية وتعبيدها، وبناء المباني الحكومية... بأدوات بدائية وفي ظروف عمل شديدة القسوة،

والعتالة على الرأس لنقل مواد البناء والأدوات والمواد التموينية وغيرها. كما منح الإدارة الإستعمارية المحلية حق ممارسة القمع والإضطهاد ضد ما أطلق عليه اسم "المخالفات السياسية": كعدم احترام ممثلي السلطة الإستعمارية، أو توجيه الإهانة لهم، أو النيل من شرف وكرامة الدولة الإستعمارية التي يمثلونها، أو على من يجرؤ على القاء الخطب العامة التي تهدف إلى النيل من السلطات الإستعمارية، أو ترويج الشائعات التي قد تؤدي إلى اضطراب الهدوء والأمن العام، وعلى كل من يقوم بنشر المطبوعات التي تحمل تهجماً على الإدارة الإستعمارية أو أحد ممثليها، أو تنتقد مساوئ نظام الحكم الإستعماري وممثليه... وزود الإدارة الإستعمارية أيضاً بحق ممارسة القمع والإضطهاد ضد الأشخاص الذين ينتقلون من وحدة إدارية إلى أخرى داخل المستعمرة الواحدة، أو من مستعمرة إلى أخرى دون إذن مسبق من الإدارة الإستعمارية، أو يدخلون الأحياء السكنية الأوروبية دون بطاقة انتقال (المستعمرات البرتغالية)، وضد أولئك الذين يمتنعون عن تزويد الإدارة الإستعمارية بالعمال اللازمين للعمل في المزارع الأوروبية داخل المستعمرة أو خارجها.

كما تجلّى الإضطهاد الإداري في سياسة عدم المساواة في الأجور والرواتب بين الإفريقيين والأوروبيين العاملين في المستعمرات، وتعيين الإفريقيين في الوظائف الدنيا في الإدارة وحرمانهم من تولي المناصب القيادية فيها، والتمييز بينهم وبين الأوروبيين في المساكن الحكومية، والخدمات الصحية، والأحياء السكنية...

وما قبل عن ممارسات الإدارة الإستعمارية التعسفية والقمعية بحق الإفريقيين والإضطهاد الإداري الذي تعرضوا له في المستعمرات البرتغالية والفرنسية، ينطبق على المستعمرات البلجيكية والإسبانية، وبدرجات متفاوتة على المستعمرات البريطانية...

٤- الإضطهاد والإستلاب الثقافي.

لما كانت الثقافة الوطنية الأساس الذي يقوم عليه وعي الإنسان بانتمائه القومي، ويمكن بهذا المعنى أن تصبح "وسيلة مقاومة" ضد النظام الإستعماري، سعت الحكومات الإستعمارية إلى استخدام جميع الوسائل والسبل الكفيلة بتدمير مكونات الثقافة الإفريقية الرابضة من قيم ونظم ومؤسسات ثقافية وفنون إفريقية، وتجاهل ما يمكن تجاهله منها (الآثار والأوابد التاريخية).

ولكي يبرر أنصار الاستعمار وجود النظام الإستعماري أمام العالم، بل أمام أنفسهم عند اللزوم، فقد ادعوا أن الشعوب الإفريقية "شعوب قاصرة"، "بدائية ومتخلفة"، وبحاجة لمن يأخذ بيدها على طريق الحضارة، وأن هذه "المهمة الحضارية" تقع على عاتق المستعمر الأوروبي "المتحضر".

أما "التحضير"، في نظر دعاة مهمة الدول الإستعمارية الحضارية، فيعني "التغريب Occidentalisation"، أي الولوج إلى الثقافة الغربية العصرية، أي "الحضارة". وهذا أمر غير ممكن بدون تعلم لغة المستعمر الأوروبي والثقافة بثقافته. وهذا يعني "الإستلاب الثقافي" أي سلخ الإفريقي عن ثقافته وحضارته الزنجية الإفريقية، وسلبه شخصيته الإفريقية المميزة وتأقلمه مع الثقافة الغربية، أو الثقاف وضياع الذات. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لجأت الدول الإستعمارية إلى استخدام وسيلتين أساسيتين هما التنصير والتعليم. فمن خلال التنصير، سعى المبشرون إلى إقناع الإفريقيين بتفاهة ديانتهم الإفريقية السلفية ودونيتها بالمقارنة مع الدين المسيحي. واعتناق المسيحية يعني التخلي عن الديانات الإفريقية، والتخلي معها عن نمط المعيشة الإفريقي، وتبني نمط المعيشة الأوروبي، أي إستلاب الإفريقيين المنتصرين دينياً وثقافياً. ومن خلال التعليم على النمط الأوروبي، هدفت الحكومات الإستعمارية إلى تكوين جيل من الشباب الإفريقيين المثقفين بالثقافة الغربية والمخلصين لقضيتها، والمتحمسين لها، ليقوموا بفاعلية في نشر الثقافة الغربية بين إخوانهم في العرق، ومن ثم تدمير الثقافات الإفريقية، أي تدمير الحضارة الزنجية الإفريقية. وحظر إستخدام اللغات الإفريقية في التعليم، وفي الخطاب اليومي في المدارس الأوروبية، والمكانة المهمة التي حظيت بها اللغات الأوروبية في برامج التعليم يشكلان خير دليل على مدى شدة الإضطهاد الثقافي الذي تعرض له الشباب الإفريقيين، وعلى شدة حماس الدول الأوروبية الإستعمارية في محاولاتها للوصول إلى استلابهم الثقافي.

هذه الأنواع المختلفة من الإضطهاد التي لازمت الأنظمة الإستعمارية، وما خلفته من آثار ونتائج سلبية في إفريقية وشعوبها هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات الوطنية فيها، ونضالها العنيد من أجل التحرر والإستقلال.

الفصل السادس

الحركات الوطنية في إفريقية جنوب الصحراء الكبرى

عموماً وبغض النظر عن الفوارق الزمنية في بداية كل مرحلة ونهايتها في مختلف مناطق القارة وإقليمها، مرت الحركات الوطنية في إفريقية جنوب الصحراء الكبرى بثلاث مراحل رئيسية هي:

- ١- مرحلة الكفاح المسلح.
- ٢- مرحلة النضال الشعبي ضد النظام الاستعماري.
- ٣- مرحلة النضال السياسي.

أولاً - مرحلة الكفاح المسلح.

تمتد هذه المرحلة عموماً من بداية الغزو الاستعماري الأوروبي الإمبريالي للقارة الإفريقيةين بهدف احتلالها حتى قيام الأنظمة الاستعمارية المختلفة فيها. وقد تزعمت الكفاح خلالها قيادات إفريقية دولانية *étatique* وقبلية ودينية، أي من الطبقة الحاكمة التي كانت تحكم إفريقية قبل الاستعمار (رؤساء دول، ملوك وسلاطين وأمراء، وزعماء قبائل، وزعماء حرب، ورجال دين، الخ...)، واستمدت أساليب نضالها ووسائله من الحضارة الزنجية الإفريقية، وتركز النضال خلالها بالدرجة الأولى في الأرياف. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين رئيسيتين اختلفت أهداف النضال فيهما باختلاف أهداف الغازي الأوروبي.

١- الكفاح المسلح من أجل حماية الاستقلال والسيادة الوطنية (١٨٨٥ - ١٩٠٢).

لم تقف الدول والشعوب والقبائل الإفريقية مكتوفة الأيدي أمام غزو الدول الأوروبية الاستعمارية للقارة الإفريقية واحتلالها وتقسيمها فيما بينها في الفترة ١٨٨٥ - ١٩٠٢.

وكأمثلة على ذلك سنكتفي في هذا المقام بدراسة الكفاح المسلح الذي قاده دول إفريقية الغربية ضد الغزاة الفرنسيين والبريطانيين.

خلال هذه المرحلة شهدت إفريقيا الغربية لجوء المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية، أو الغزو العسكري، أو هاتين الوسيلتين معاً. فبعد أن عقد الفرنسيون والبريطانيون معاهدات مختلفة (حماية، صداقة، تعاون، تجارية،...) مع قادة الدول والممالك والسلطنات والإمارات وروؤساء القبائل الإفريقية، غالباً ما اضطروا إلى استخدام القوة، وإرسال بعثات وحملات عسكرية منظمة لم تشهد إفريقيا الغربية لها مثيلاً من قبل بهدف احتلال مناطق نفوذهم فيها، وفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية على سكانها الإفريقيين.

وعلى الرغم من تماثل أهداف القادة الإفريقيين، وهي الدفاع عن استقلال دولهم وممالكهم وسلطناتهم... ومجتمعاتهم والحفاظ على سيادتها الوطنية وحماية ثقافتها، فقد اختلفت الطرائق والوسائل التي استخدموها لتحقيق هذه الأهداف. إذ كانوا أمام ثلاثة خيارات لتحقيق هذه الأهداف هي المواجهة، أو التحالف، أو الإذعان. وشملت استراتيجية المواجهة الحرب النظامية والحصار، وحرب العصابات، وسياسة الأرض المحروقة، والدبلوماسية. وقد استخدم القادة الإفريقيون جميع هذه الخيارات. واستمدوا أساليب النضال ووسائله من الحضارة الزنجية الإفريقية.

أ - الغزو والإحتلال الفرنسي وردود الفعل الإفريقية.

منذ عام ١٨٨٠، تبنت فرنسا سياسة إحتلال إفريقيا الغربية بأكملها، بدءاً من السنغال، ثم النيجر والتشاد، وربط هذه المناطق مع مراكزها على ساحل غينية في ساحل العاج والداهومي. وقد أوكلت تنفيذ هذه المهمة إلى ضباط سلاح البحرية الفرنسية الذين كلّفوا بإرادة منطقة السنغال بدءاً من عام ١٨٨١. لهذا السبب لجأ الفرنسيون إلى استخدام الوسائل العسكرية في غزو إفريقيا الغربية وفرض سيطرتهم عليها أكثر من استخدامهم للوسائل الدبلوماسية وعقد المعاهدات التي استخدمها البريطانيون بكثرة.

في الوقت نفسه، فضل معظم القادة الإفريقيين أسلوب المواجهة على الوسائل الأخرى. وكانت المقاومة الإفريقية في مناطق النفوذ الفرنسي أطول أمداً بالمقارنة مع

المقاومة الإفريقية في مناطق النفوذ الأوروبية الأخرى. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:
١- إن استخدام الفرنسيين للحل العسكري أكثر من أية طريقة أخرى، أثار بالمقابل رد فعل عسكري من جانب الإفريقيين.

٢- إن إنتشار الإسلام في هذه المناطق كان أهم بكثير من إنتشاره في أية منطقة أخرى من إفريقيا الغربية، و « قبول الحكم الأوروبي في نظر المجتمعات الإسلامية يعني الخضوع للكفار. وهو الأمر الذي يرفضه المسلم الصالح ». لهذا السبب اتجهت هذه المجتمعات إلى مقارعة الأوروبيين بعزم وصلابة وتصميم لم يعرفها الكثير من المجتمعات غير الإسلامية.

(١) - مملكة كايور في السنغال.

في الفترة ١٨٦١ - ١٨٨٦، لجأ ملك مملكة كايور، لاتديور ديوب، إلى أسلوب المواجهة مع الفرنسيين للدفاع عن إستقلال مملكته. لكن تصميمه ورجاله على الموت في سبيل تحقيق هذا الهدف لم يكن كافياً. فعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي حقوها بالغااصيين الفرنسيين، سقط ملك كايور مع ولديه شهداء في ساحة الشرف في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٨٦. ومع وفاته سقطت مملكة كايور في يد قوات الإحتلال الفرنسي وفقدت استقلالها. وأصبح من السهل عليهم احتلال ما بقي من السنغال.

(٢) - إمبراطورية التكرور toucouleur في منطقة النيجر الأعلى الشمالية.

كان الشيخ أحمدو الذي خلف والده الحاج عمر (مؤسس إمبراطورية التكرور) على عرش الإمبراطورية مصمماً على الدفاع عن استقلال إمبراطوريته وسيادتها. وفي سبيل تحقيق ذلك لجأ إلى استخدام استراتيجيتي التحالف والمواجهة مع الفرنسيين. لكن بخلاف معظم القادة الأفارقة الآخرين، اعتمد الشيخ أحمدو على استراتيجية التحالف أكثر من اعتماده على سياسة المواجهة. وتفسير ذلك ان الشيخ أحمدو بعد أن استولى على عرش الإمبراطورية كان عليه أن يحارب على ثلاث جبهات: ضد إخوته الذين كانوا ينازعونه وراثه العرش، وضد بعض أتباعه من قبائل البيمارا والماندنك والفولانسي وغيرهم الذين كانوا يكرهون سيدهم الجديد كرهاً شديداً ويسعون إلى استعادة استقلالهم، وضد الفرنسيين الذين كانوا يريدون الاستيلاء على أراضي الإمبراطورية.

لذلك كان على الشيخ أحمدو أن يعمل أولاً على تعزيز عرشه، وتوطيد سلطته في الإمبراطورية قبل أن يدخل في أية حرب مع الفرنسيين. ولكي ينجح في تحقيق الهدفين الأول والثاني كان الشيخ أحمدو بحاجة إلى الأسلحة والذخيرة والموارد المالية التي كان يحصل عليها عن طريق التجارة.

ولتأمين هذه التجارة كان لابد له من إقامة علاقات طيبة مع الفرنسيين. يضاف إلى هذا كله أن الفرنسيين كانوا يسيطرون على (فوتاتورو) في السنغال، مسقط رأس أبيه الذي كان يزوده بالأنصار talibes .

أمام هذه المشكلات الداخلية التي كانت تهدد وجود إمبراطورية التكرور، رأى الشيخ أحمدو أن من الأفضل مهادنة الفرنسيين، بل التحالف معهم إن اقتضت الحاجة، إلى أن يتمكن من حل هذه المشكلات ويوطد أركان إمبراطوريته ويعزز سلطته فيها. ثم بعد ذلك يكرس جهوده لمواجهة الفرنسيين.

في الوقت نفسه كانت السلطات الفرنسية في السنغال بحاجة إلى مهادنة الشيخ أحمدو، بل التحالف معه عند الضرورة، ريثما تبسط سيطرتها على المنطقة بين نهري السنغال والنيجر، وتقضي على المقاومة الإفريقية فيها. لهذا السبب لم تكن فرنسا عازمة على احترام أية معاهدة من المعاهدات الثلاث (التحالف والصداقة، التعاون والتجارة، الحماية) التي وقعها ممثلوها مع الشيخ أحمدو (١٨٧٤، ١٨٨٠، ١٨٨٧) على الرغم من إعرافها بموجها بإمبراطورية التكرور دولة ذات سيادة، وموافقتها على دفع جزية سنوية لإمبراطورها أسلحة وذخيرة . وإنما كانت تنتظر الفرصة المناسبة للإنقضاض على الإمبراطورية واحتلالها.

ولم يدرك الشيخ أحمدو، أن فرنسا مصممة على الاستيلاء على إمبراطوريته بكاملها، وبلغاً إلى المواجهة العسكرية إلا بعد فوات الأوان. فقد نجح الفرنسيون في إقحام عاصمة الإمبراطورية (نيورو) في الأول من يناير /كانون الثاني ١٨٩١. وفقدت إمبراطورية التكرور استقلالها نهائياً.

(٣) - إمبراطورية الماندنك في منطقة النيجر الأعلى الجنوبية.

اختار عاهل الإمبراطورية الماندنكية ساموري توري استراتيجية المواجهة ، واستخدام سلاحي الحرب والدبلوماسية معاً. لكنه اعتمد على الصدام المسلح أكثر من

اعتماده على سلاح الدبلوماسية. وقد استمر النضال سجلاً خلال الفترة فبراير/شباط ١٨٨٢ - مارس/أذار ١٨٩٤.

حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، لم يكن بين الإمبراطورية الماندنكية والأوروبيين إلا القليل من الاتصالات. وكانت علاقات الإمبراطورية معهم تقتصر على التجارة فقط. لكن بدءاً من العام ١٨٨٢، كان على الشعب الماندنكي بقيادة ساموري توري أن يتصدى للتغلغل الاستعماري الفرنسي في منطقة النيجر الأعلى والأطماع الإمبريالية في إمبراطوريته.

في الفترة ١٨٨٢ - ١٨٨٦، كان النضال الذي قاده الشعب الماندنكي وملكه ضد الغزاة الفرنسيين للدفاع عن إستقلال الإمبراطورية وحريتها نضالاً مسلحاً. تبنى ساموري توري خلالها استراتيجية الهجوم تارة، والدفاع تارة أخرى.

وعلى أثر الصدامات التي وقعت بين الجيشين الفرنسي والماندنكي خلال هذه الفترة، استطاع ساموري توري تقدير مدى تفوق أعدائه الجدد في التجهيز والعتاد الحربي وأساليب القتال وفنونه. ولاحظ أن الفرنسيين يستخدمون أساليب وفنون قتالية لا يعرفها، ومختلفة إختلافاً كلياً عن أساليب المسلمين القتالية التي يعرفها جيداً. ولكي يمنح نفسه الوقت الكافي للتفكير رأى من الحكمة تبنى استراتيجية دفاعية، ومحاولة سبق العدو، وتوسيع بعض الفتوحات الإفريقية وتوطيدها.

هكذا في الفترة مارس/أذار ١٨٨٦ - أبريل/نيسان ١٨٩١، بدأت مرحلة جديدة من نضال الشعب الماندنكي بقيادة ساموري توري، يمكن أن نطلق عليها اسم مرحلة النضال السياسي والدبلوماسي من أجل حماية حرية الإمبراطورية وسيادتها واستقلالها. خلال هذه الفترة عقد ساموري توري ثلاث معاهدات مع الفرنسيين. وأثناء المفاوضات التي جرت بين الجانبين بشأن هذه المعاهدات، أبدى العاهل الماندنكي تمسكه الشديد بعدم التخلي عن سلطته وحماية استقلال إمبراطوريته وسيادتها. الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى اللجوء لاستخدام الحيلة والخديعة لكي ينتزعوا من ساموري توقيع على هذه المعاهدات. يدل على ذلك الخلاف الذي وقع بين الجانبين حول ماهية هذه المعاهدات وتفسيرها. ففي حين أن الإمبراطور الماندنكي كان يرى فيها "معاهدات صداقة وتجارة"، كما يقول هو نفسه في إحدى رسائله إلى ممثل الحكومة

الفرنسية في منطقة السودان الأعلى، كان هذا الأخير يرى في هذه المعاهدات - كما يقول هو نفسه - " وثائق دبلوماسية لإثبات حقوقنا في المناطق التي تتطلع إليها بريطانيا العظمى "، أي معاهدات تبعية وإدماج في النظام الإستعماري الفرنسي، وأن السياسة الواجب إتباعها حيال الإمبراطورية الماندنكية هي العمل للقضاء على عاهلها واحتلالها. ونتيجة لإنتهاكات الفرنسيين المتكررة لشروط هذه المعاهدات، أدرك ساموري سوء نيتهم، وأنهم يعملون من أجل إحتلال الإمبراطورية والقضاء عليه. فأخذ يستعد للصدام المباشر معهم. وهذا ما حدث فعلاً في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني - مارس/آذار ١٨٩٢. وعلى أثر هذا الصدام المباشر والحاسم الذي دام ثلاثة اشهر، أصبح العاهل الماندنكي على قناعة بعدم نجاعة المقاومة المباشرة. لهذا السبب قرر ساموري الهجرة نحو الشرق وبناء إمبراطورية جديدة في شمال ساحل العاج وبلاد الأشانتي ومواصلة النضال من هناك ضد الفرنسيين.

و إن نجح العاهل الماندنكي في بناء الإمبراطورية الجديدة التي أصبح يحلم بها، فإنه قد فشل في وقف تقدم القوات الفرنسية في اتجاه هذه الإمبراطورية، وإجباره على الإستسلام في ٢٩ سبتمبر/أيلول ١٨٩٨، حين نفى إلى الغابون. وتوفي هناك عام ١٩٠٠.

وبذلك انتهت " أطول سلسلة من الحملات العسكرية الفرنسية ضد عدو واحد في تاريخ السودان الفرنسي وإحتلاله ".

(٤) - مملكة الداھومي.

إستخدم ملك الداھومي بيهانزان أيضاً إستراتيجية المواجهة من أجل الدفاع عن سيادة مملكته وإستقلالها.

ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، دخلت مملكة الداھومي في صراع علني مع فرنسة التي نجحت في فرض حمايتها على مملكة بورتونوفو الساحلية التابعة لهذه المملكة في الجنوب. مما ألحق أضراراً إقتصادية فادحة بمصالح مملكة الداھومي الإقتصادية. لهذا السبب أعلم ولي عهد الداھومي، في عام ١٨٨٩، الحاكم الفرنسي لمستعمرة الأنهار الجنوبية (غينية الفرنسية لاحقاً) بايول برفض شعب الفون (شعب الداھومي) القاطع للوضع الجديد. وجاء رد الحاكم الفرنسي على ذلك في شهر

فبراير/شباط ١٨٩٠، بإصدار الأوامر إلى القوات الفرنسية باحتلال مدينة (كوتونو) التابعة لمملكة الداھومي واعتقال أعيان الفون المتواجدين هناك. عندئذ قرر ملك الداھومي بيهانزان (بعد توليه المملكة في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٨٩) إرسال جيئشه للإنتقام من الفرنسيين في (بورتونوفو). الأمر الذي أجبرهم على طلب عقد سلام مع مملكة الداھومي. وفي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٠، عقدت معاهدة بين الجانبين الفرنسي والداھومي تعهد الفرنسيون بموجبها دفع جزية سنوية مقدارها ٢٠/ ألف فرنك مقابل إعتراف ملك الداھومي بسلطتهم على كوتونو، ووضع حامية فرنسية وجباية الضرائب فيها.

غير أن ذلك لم ينل من تصميم ملك الداھومي على متابعة النضال من أجل الدفاع عن بقية أراضي مملكته. يدل على ذلك الجهود التي بذلها من أجل تحديث جيش المملكة. ففي الفترة يناير/ كانون الثاني - أغسطس/ آب ١٨٩٢، اشترى بيهانزان من الشركات الألمانية في لومي (في التوغو الحالية) ١٧٠٠ بندقية سريعة الطلقات، وستة مدافع كروب، وخمسة رشاشات و ٤٠٠/ ألف طلقة، وكمية كبيرة من قذائف المدفعية.

ولما كان الفرنسيون قد عقدوا العزم على غزو مملكة الداھومي واحتلالها، فقد استغلوا حادثة قيام الجنود الفون بإطلاق النار على أحد المراكب الفرنسية المسلحة (التوباز) في ٢٢ مارس/ آذار ١٨٩٢ لتوجيه الجيوش نحو عاصمة المملكة (أبومي). وفي الفترة أيار/ مايو ١٨٩٥ - آذار/ مارس ١٨٩٣، دافع شعب الفون بقيادة ملكه بيهانزان دفاعاً مستميتاً عن استقلال مملكته وسيادتها. إلا أن شجاعة جيش الداھومي وبسالة رجاله ونسائه لم تكف لإنقاذ استقلال المملكة وسيادتها بسبب تفوق جيش العدو الفرنسي في العدة والعتاد وعدد أفرادہ. فقد نجح الفرنسيون في دخول العاصمة أبومي، بعد أن أحرقها ملك الداھومي قبل إنسحابه منها، على أمل إعادة تنظيم جيئشه، وإستئناف النضال ضد الفرنسيين. إلا أن هؤلاء نجحوا في نهاية الأمر باعتقال بيهانزان في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٨٩٦. وانتهت بذلك مرحلة من مراحل نضال شعب الفون من أجل الدفاع عن استقلال مملكته وحریتها.

ب - الغزو والإحتلال البريطاني وردود الفعل الإفريقية.

في الفترة ١٨٨٠ - ١٩٠٢، في حين أن فرنسا لجأت بالدرجة الأولى إلى استخدام القوة العسكرية لإحتلال مناطق نفوذها في إفريقيا الغربية والقضاء على المقاومة الوطنية فيها، فإن بريطانيا استخدمت إستراتيجيتي الدبلوماسية والمواجهة المسلحة معاً. إذ قام ممثلوها بعقد العديد من معاهدات الحماية مع بعض الدول الإفريقية في الأجزاء الشمالية من سيراليون، وساحل الذهب، ومع بعض دول اليوروبا في نيجيرية. في حين أن السلطات الإستعمارية البريطانية لجأت إلى استخدام القوة العسكرية مع إتحاد الأشانتي (في ساحل الذهب)، والإيغبو في بلاد اليوروبا، ومع بعض الملوك الأفارقة في دلتا النيجر (أي في جنوب نيجيرية)، وبشكل خاص مع الإمارات الإسلامية في شمال نيجيرية. أما الدول والممالك والشعوب الإفريقية، فقد استخدمت الخيارات الثلاثة المتاحة لها. وهي الخيارات نفسها التي استخدمتها الشعوب الإفريقية في مناطق النفوذ الفرنسي، أي المواجهة أو التحالف مع العدو، أو الإذعان المؤقت، أو جميع هذه الخيارات معاً.

(١) - إتحاد الأشانتي في ساحل الذهب.

اختار إتحاد الأشانتي في ساحل الذهب إستراتيجيتي المواجهة العسكرية والدبلوماسية بهدف الدفاع عن إستقلاله وسيادته. ولم تشهد أية منطقة أخرى من إفريقيا الغربية مواجهة عسكرية بين الإفريقيين والأوروبيين أطول أمداً من تلك التي شهدتها ساحل الذهب بين شعب الأشانتي والقوات البريطانية.

بدأت المواجهة العسكرية بين الجانبيين في السبعينات من القرن الثامن عشر، وبلغت ذروتها في الصدام العسكري الذي وقع بينهما عام ١٨٢٤ حين هزم جيش الأشانتي القوات البريطانية والإفريقيين المتحالفين معها هزيمة ساحقة، وقتل قائدها السير شارل مكارثي، حاكم ساحل الذهب آنذاك.

و إن تفادى الجانبان الإنجليزي والأشانتي الحرب في عامي ١٨٥٠ و ١٨٦٣، فإن جيش الأشانتي، قام في الفترة ١٨٦٩ - ١٨٧٢، بالهجوم على الدول الساحلية والجنوبية و احتلالها. ولكي تجبر جيش الأشانتي على القتال القهقري، أرسلت الإدارة الإستعمارية البريطانية أهم حملة عسكرية نظمتها في الفترة موضوع هذه الدراسة

(١٨٨٠ - ١٩٠٢) بقيادة أشهر ضباطها آنذاك وهو الجنرال غاريت ولسيلي Wolseley. وبفضل أحدث الأسلحة التي استخدمها جيش الحملة آنذاك، نجح في إجبار جيش الأشانتي على الانسحاب من جنوب ساحل الذهب. ثم دخل الجيش البريطاني مدينة كوماسي، عاصمة إتحاد الأشانتي في فبراير /شباط ١٨٧٤، ودمرها. وكان لهزيمة الأشانتي نتائج عظيمة الأهمية أثرت إلى حد كبير في نضالهم خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٩٢٠ كلها. وكان أهم هذه النتائج استقلال الدول التابعة للإتحاد وتفسخ إتحاد الأشانتي نفسه. ولم يتمكن الإتحاد من التغلب على هذه الأزمة العنصرية إلا في عام ١٨٩١، حين نجح ملك إتحاد الأشانتي في جمع الدول الأعضاء فيه من جديد.

وهذا مادفع بريطانية، بالإضافة إلى تخوفها من نجاح فرنسا أو ألمانيا في سبقتها بضم بلاد الأشانتي إليها، إلى أن تعرض على ملك إتحاد الأشانتي وضع الإتحاد تحت حمايتها. ولما رفض هذا الملك قبول الحماية البريطانية، عرطت عليه الإدارة الإستعمارية البريطانية أن يسمح لمقيم بريطاني أن يقيم في العاصمة كوماسي، مقابل دفع رواتب له وللملوك دول الإتحاد. لكنه رفض هذا العرض أيضاً، وأرسل بعثة دبلوماسية إلى لندن لتبحث مع ملكة إنجلترا (أبريل/نيسان ١٨٩٥) "بعض المسائل التي تخص مملكتنا". عندئذ قررت السلطات الإستعمارية البريطانية اللجوء إلى استخدام القوة. ودخلت الحملة العسكرية التي نظمها بقيادة السير فرانسيس سكوت العاصمة كوماسي دون أن تواجه أية مقاومة في يناير/كانون الثاني ١٨٩٦، لأن ملك إتحاد الأشانتي ومستشاريه كانوا قد قرروا عدم محاربة البريطانيين، على أمل أن يجدوا في استخدام إستراتيجية الدبلوماسية حلاً للحفاظ على استقلال بلادهم وسيادتها. ومع ذلك قام البريطانيون باعتقال ملك الإتحاد والملكة والدته وأخيه وبعض قادة جيشه، ونفوههم إلى سيراليون، ثم إلى جزيرة سيشيل في عام ١٩٠٠.

(٢) - في نيجيرية.

لقي الغزاة البريطانيون مقاومة عنيفة في جنوب نيجيرية وشمالها من جانب الكثير من الدول والممالك والقبائل الإفريقية.

(أ) - في جنوب نيجيرية.

مع قدوم عام ١٨٨٤، كان المستعمرون البريطانيون قد وقعوا معاهدات حماية

مع معظم القادة والزعماء الأفارقة في دلتا النيجر، كما في المناطق الأخرى من نيجيرية الحالية. وفي حين أن بعض ملوك دلتا النيجر، مثل ملك كالابار، وملك بوني، سمحوا للمبشرين بممارسة نشاطهم التبشيري في ممالكهم، فإن بعضهم رفض ذلك. إلا إن جميع الملوك في المنطقة أصروا على التمسك بسيادتهم وبحقهم في تنظيم التجارة وحماية المكوس من التجار البريطانيين. وهذا ما لم يقبل به القناصل البريطانيون من أمثال جونستون، وهيويت Hewett.

والتمثال النموذجي للحكام والملوك الأفارقة الذين وقفوا في وجه القناصل والمبشرين والتجار البريطانيين في منطقة دلتا النيجر، كان ملك مملكة أوبوبو O pobo. فقد أصر هذا الملك على أن يقوم التجار البريطانيون في تسديد ما يتوجب عليهم من ضرائب، وأمر بوقف التجارة في مملكته ما لم توافق الشركات البريطانية على دفع ما يتوجب عليها من رسوم. وعندما أمره القنصل البريطاني جونستون بالإمتناع عن حيازة الضرائب من التجار البريطانيين قام ملك أوبوبو بإرسال بعثة إلى وزارة الخارجية البريطانية للإحتجاج على تصرف جونستون. وعندما أصر الملك على رفض تنفيذ طلب جونستون على الرغم من تهديده له بقذف عاصمة مملكته بالقنابل من السفينة الحربية البريطانية، لجأ القنصل البريطاني إلى استخدام الحيلة والخديعة معه. ففي عام ١٨٨٧، وعد جونستون ملك أوبوبو «الأمان» إذا ما صعد على ظهر إحدى السفن البريطانية، إلا أنه أمر رجاله باعتقال هذا الملك، وإرساله إلى أكرا حيث جرت محاكمته. وحكم عليه بالنفي إلى جزر الكاريبي. وقد أدهشت هذه المعاملة التي لقيها أعظم ملوك دلتا النيجر قوة وثراء معظم قادة الدول الأخرى في المنطقة. ولما كانوا منقسمين على أنفسهم، فقد استسلمت دول الدلتا الأخرى وهي كالابار، وبراس وبوني. ووافقت على اللجان الإدارية التي وضعها جونستون على رأس كل منها.

وفي بلاد اليوروبا في جنوب نيجيرية، لم يتمكن البريطانيون من توقيع معاهدة سلام في عام ١٨٨٦، مع عبّدان، وتحالف إيكيتا - بارو إلا بعد حروب قاسية دامت نحو سبع سنوات (١٨٧٩ - ١٨٨٦). وكانت دولة (ايغبو) الدولة الوحيدة في بلاد اليوروبا التي استمرت في مقاومة كل من المبشرين والتجار البريطانيين والإدارة الإستعمارية البريطانية في لاغوس. لذلك قررت الإدارة الإستعمارية البريطانية تلقين

هذه الدولة درساً قاسياً ليكون عبرة للدول اليوروبا الأخرى وإقناعها بعدم جدوى المقاومة. ففي عام ١٨٩٠، جهزت السلطات الإستعمارية حملة عسكرية قوامها ١٠٠٠ رجل مزودين بأحدث الأسلحة النارية. وقد نجحت هذه الحملة في قهر جيش (إيغبو) الذي كان عدد أفراده يتراوح ما بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جندي. عندئذ أدركت معظم دول اليوروبا^(١) عدم جدوى المقاومة واضطرت في الفترة ١٨٩٣ - ١٨٩٩ إلى توقيع معاهدات وافقت بموجبها على وجود مقيمين بريطانيين في بلادها. وبقيت أيوكونتا مستقلة استقلالاً اسمياً حتى عام ١٩١٤.

من جهة أخرى، على الرغم من توقيع مملكة بنين معاهدة حماية مع بريطانيا في عام ١٨٩٢، فإنها أصرت بحزم على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها. وهذا ما لم تكن السلطات البريطانية قادرة على تحمله آنذاك. لهذا السبب استغلت حادثة موت القنصل البريطاني العام بالوكالة وخمسة من البريطانيين وهم في طريقهم إلى مملكة بنين، لإرسال حملة عسكرية عقابية قوامها ١٥٠٠ رجل نجحت في دخول عاصمة المملكة عام ١٨٩٧، على الرغم من دفاع أهالي المملكة المستميت، وأضرمت النار فيها، بعد أن نهبت ثرواتها الفنية.

(ب) - في شمال نيجيرية.

إن كان غزو نيجيرية الجنوبية واحتلالها قد وقع على عاتق الحكومة البريطانية وساعدها على ذلك التجار والمبشرون البريطانيون، فإن غزو شمال نيجيرية واحتلالها كان شأن الشركة الوطنية الإفريقية البريطانية (شركة النيجر الملكية بدءاً من عام ١٨٨٦) أولاً، ثم الحكومة البريطانية. وكانت الإستراتيجية الوحيدة التي استخدمها البريطانيون هنا التدخل العسكري. ومع ذلك فقد سبق التدخل العسكري البريطاني عقد مجموعة من المعاهدات بين قادة نيجيرية الشمالية وامرائها، من جهة، والشركة من جهة أخرى، كان هدفها إثبات حق بريطانيا في مناطق نيجيرية الشمالية أمام الدول الإستعمارية الأخرى ولاسيما فرنسا والمانيه اللتان كانتا تتقدمان من الغرب نحو الشرق.

(١) أيوكونتا، عبدان، ايكيني - اجيشة، واوبو.

وبما أن مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) كان قد تبنى - كما سبق أن رأينا - مبدأ الإحتلال الفعلي لإثبات حق دولة ما في أية منطقة من مناطق إفريقية، فإن الشركة البريطانية التي أصبحت همها الأول فرض الهيمنة البريطانية على مناطق نيجيرية الشمالية قبل الفرنسيين والألمان، اضطرت إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف.

و إن نجح البريطانيون خلال العام ١٨٩٧ في إلحاق الهزيمة بدولتي إيلورين ونوبي وإجبارهما على الخضوع على الرغم من شجاعة وبسالة شعبي هاتين الدولتين وتصميمهما على الدفاع عن حرية وسيادة وإستقلال بلديهما، فما ذلك إلا بسبب قوة الأسلحة النارية البريطانية وعدم إدراك قادة هاتين الدولتين لواقع أن المواجهة المباشرة بين قوات كل منهما المسلحة بالأسلحة التقليدية (أقواس ورماح، سيوف ودروع، وسلاح أبيض). والقوات البريطانية المدججة بالأسلحة النارية الحديثة يعد نوعاً من الإنتحار الجنوني، و أن الغلبة في نهاية الأمر ستكون للبريطانيين.

من جهة أخرى، لم تفل الإنتصارات التي حققها البريطانيون على هاتين الدولتين من تصميم أمراء إمارات شمال نيجيرية الإسلامية وشعوبها (باستثناء زاريا) وعزمهم الذي لا يلين على الموت في سبيل الدفاع عن دينهم وإستقلال إماراتهم وسيادتها. هذا ما يظهر من تصريح سلطان سو كوتو عام ١٩٠٢ أمام حاكم نيجيرية الشمالية البريطاني لو غارد: « لا يمكن أن تقوم أية علاقة بيننا وبينكم إلا تلك التي تقوم بين المسلمين والكفار... (أي) الحرب. كما أمرنا بذلك الله العلي القدير ».

ولم ينجح البريطانيون في تحقيق النصر على هذه الإمارات إلا بعد إعداد سلسلة من الحملات العسكرية، في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٠٣، ضد كونتا غورا، وأداماوا، وبوشي، وكانو، وسو كوتو، وبورويري. ولم تكن بسالة أمراء هذه الإمارات وشعوبها وشجاعتهم وأسلحتهم التقليدية كافية لتحقيق النصر على عدو مجهز بأحدث الأسلحة النارية ومدرب على أرقى أساليب القتال الغربية وفنونه.

٢- الكفاح المسلح من أجل استعادة الإستقلال والسيادة الوطنية (١٩٠٢ - ١٩١٤).

مع بدايات القرن العشرين، كانت الدول الأوروبية التي استعمرت إفريقية قد قضت على جميع أشكال الكفاح التي نظمها قادة الممالك والإمبراطوريات والدول

الإفريقية خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٩٠٢، بهدف إنقاذ أوطانهم من الوقوع في براثن المستعمرين الأوروبيين والدفاع عن استقلالها وسيادتها. وانتهت هذه الفترة بسقوط قسم كبير من هؤلاء القادة في ساحات القتال، وإجبار من بقي منهم حياً على الاستسلام للغزاة الأوروبيين، ونفيهم من بلادهم، ووفاتهم في بلاد المنفى. إلا أن الانتصارات التي حققتها الدول الأوروبية الإستعمارية في القارة الإفريقية، لم تنل من عزيمته الشعوب والقبائل الإفريقية وتصميمها على مواصلة النضال ضد المستعمر الأوروبي.

فخلال الفترة ١٩٠٢ - ١٩١٤، تابعت الدول الأوروبية الإستعمارية جهودها في تنظيم الإدارات الإستعمارية المحلية الأوروبية الطابع وتعزيزها في مستعمراتها، وفرض النظام الإستعماري بمؤسساته وقوانينه المختلفة على شعوب هذه المستعمرات وقبائلها، وتوطيد أركانه فيها لتسهيل مهمتها وتحقيق هدفها الرئيسي من احتلال القارة الإفريقية وهو الإستغلال الإقتصادي بأشكاله المختلفة.

وعلى الرغم من بقاء قيادة الكفاح الإفريقي خلال هذه الفترة بين أيدي قيادات إفريقية تقليدية، قبلية ودينية (بإستثناء الكومونات الأربع في السنغال)، تستمد أساليب نضالها ووسائله من الحضارة الزنجرية الإفريقية أيضاً، وارتكازه بالدرجة الأولى في الأرياف، فقد أصبح هدف هذا الكفاح هو طرد المستعمر الأوروبي من البلدان الإفريقية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر بعض الثورات والانتفاضات التي شهدتها المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية: إنتفاضات ممالك الموسي في (كودوغو) و (فادانغورما) في فولتا العليا (جمهورية بورкина فاسو الحالية) في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤، وانتفاضات قبائل اللوبي، والديولا (١٩٠٨ - ١٩٠٩) في السودان الفرنسي (جمهورية مالي الحالية)، وثورات قبائل الباوله، وقبائل منطقة أعالي سانسندرا (١٩٠٠ - ١٩١٤) في ساحل العاج، والعديد من الانتفاضات الأخرى في أنحاء متفرقة من مستعمرة غينية الفرنسية (جمهورية غينية الحالية) في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١٤. وسنكتفي هنا بدراسة مثال على ذلك هو ساحل العاج.

أ - حالة ساحل العاج.

خلال فترة فرض النظام الإستعماري بمؤسساته وقوانينه المختلفة واجهت الإدارة

الإستعمارية الفرنسية في ساحل العاج مقاومة مسلحة شديدة الوطأة نظمتها قبائل هذه المستعمرة كان أشهرها تلك التي نظمتها قبائل الباوله، وقبائل الغورو ومنطقة أعالي ساسندرا في غرب ساحل العاج وجنوبه.

(١) - نضال قبائل الباوله.

والواقع ان كفاح قبائل الباوله المسلح لم يبدأ مع بداية فرض النظام الإستعماري، وإنما تعود بدايته إلى عام ١٨٩٣، حين بدأ الفرنسيون بغزو بلاد الباوله. وكانت مقاومة قبائل الباوله المسلحة للغزو والاحتلال الفرنسي شديدة العنف لدرجة إستدعت معها نقل إدارة بلدانها إلى السلطات العسكرية في المستعمرة. إلا أن العمليات العسكرية الفرنسية المتعددة التي شهدتها مختلف بلدان الباوله وسقوط بعض قراها المشهورة بمناعتها، والخراب والدمار اللذين لحقا بالقرى الأخرى، لم ينل من عزيمه قبائل الباوله وتصميمها على الدفاع عن استقلالها وسيادتها. وإن أجبرت على الاستسلام والخضوع مع نهاية العام ١٩٠٣، فإن خضوعها لم يكن إلا أمراً مؤقتاً. ولم تؤذ عودة إقليم الباوله، منذ بداية عام ١٩٠٣، إلى الإدارة المدنية من جديد إلا إلى هدوء نسبي ومؤقت استمر عام ١٩٠٨. ويعود السبب في ذلك إلى التزاخي التدريجي للروابط السلطوية التي تربط مختلف قبائل الباوله بالإدارة الإستعمارية، والإعتقاد الذي ساد بين هذه القبائل بأن تواجد المحتلين الفرنسيين في بلادها ليس إلا أمراً مؤقتاً.

لكن حين أدركت قبائل الباوله أن رحيل المحتلين الفرنسيين على المدى القريب أصبح أمراً مستبعداً، فإنها لم تتردد في استئناف النضال المسلح بهدف طردهم من البلاد واستعادة استقلالها وسيادتها.

وفي يوليو / تموز ١٩٠٩، أصبح من المستحيل على الإدارة الإستعمارية إقامة أي اتصال سلمي مع قبائل الباوله. فقد قاومت هذه القبائل مقاومة عنيفة جميع محاولات هذه الإدارة للإتصال معها. مما دفع حاكم المستعمرة الفرنسي أنغولفان إلى القول إن هذه المحاولات اللامجدية " تشهد على تصميم السكان المحليين (أي قبائل الباوله) الجازم على رفض إقامة أية علاقة معنا طالما أنهم يعتقدون أنهم قادرون على مقاومتنا والسلاح في أيديهم". فبدأ من عام ١٩٠٩، رفضت قبائل الباوله دفع ضريبة الرأس، وترويد الإدارة الإستعمارية بالحمالين والرجال للقيام بأداء الضرائب العينية (شق طرق

ترابية وغيرها). وأخذت بمهاجمة القوافل العسكرية الفرنسية، والبلدان المجاورة التي انضمت إلى الفرنسيين، والديولا (التجار) الذين عدتهم من المتعاونين مع الإدارة الإستعمارية. وحاصرت المخافر العسكرية والإدارية أو قامت بتدميرها. وقطعت خطوط التلغراف، وسدت طرق المواصلات.

لكن رد الإدارة الإستعمارية الفرنسية كان سريعاً. فقد كلفت الأرتال العسكرية الفرنسية بمهمة القضاء على ثورات قبائل الباوله المسلحة وإخضاعها. وصدرت الأوامر إليها بالبحث عن ثرواتها وتدمير قراها ومعسكراتها واتلاف محاصيلها ومؤونها الغذائية بهدف تجويعها.

و إن نجحت السلطات الإستعمارية الفرنسية في ساحل العاج، عام ١٩١١، في القضاء على مقاومة قبائل الباوله المسلحة للنظام الإستعماري بهدف طرد المستعمر الفرنسي واستعادة استقلالها وسيادتها، فإن الفضل في ذلك يعود إلى تفوق القوات العسكرية الفرنسية في التجهيز العسكري (بنادق نارية متعددة الطلقات وماض عسكري تليد مقابل بنادق رمي الحجارة وجرأة وشجاعة الباوله)، وفي أساليب القتال وفنونه، ووحشية قمع هذه المقاومة.

ولم ترغم قبائل الباوله على التخلي عن الكفاح المسلح إلا بعد سقوط بعض قادتها ورؤسائها في ساحات النضال، واعتقال وسجن آخرين منهم (٧٥ رئيساً)، وفقدان الألوف من أبنائها في ساحات المعارك، واحراق أغلب قراها أو تدميرها، ومصادرة أو تدمير احتياطي أغذيتها وتعرضها للمجاعة، ونزع سلاحها، وإفقارها بفرض غرامات حربية ثقيلة الوطأة عليها (٢٤٦٦٠٠ فرنك). لكن ما إن تخلت قبائل الباوله، كما قبائل وشعوب ساحل العاج الأخرى، عن المقاومة المسلحة، والتقطت أنفاسها حتى تبنت أشكالاً أخرى للنضال ضد النظام الإستعماري واستعادة استقلالها وسيادتها.

(٢) - مقاومة شعوب غرب ساحل العاج وقبائله (١٩٠٨ - ١٩١٤).

قاد عنف واستمرارية مقاومة شعوب غرب ساحل العاج وقبائله لفرض النظام الإستعماري إدارة المستعمرة المدنية إلى تسليم هذا الاقليم إلى السلطات العسكرية الفرنسية منذ نهاية عام ١٩٠٨.

وقد اتخذت المقاومة في هذا الإقليم شكلين أحدهما سلمي، والآخر مسلح. وتحسدت المقاومة السلمية برفض دفع الضريبة النقدية (ضريبة الرأس)، أو تزويد الإدارة الإستعمارية بالحمالين والرجال لأداء الضرائب العينية، وسد الطرق التي تصل فيما بين المخافر العسكرية والمراكز الإدارية الفرنسية، وإعاقة الاتصالات مع البلدان المجاورة، وتخريب خطوط التلغراف. وتمثلت المقاومة المسلحة بالهجوم على المخافر العسكرية والمراكز الإدارية أو حصارها، والإعتداء على فصائل الاستطلاع وقوافل المؤن، وقتل الجنود الفرنسيين، والاعتداء على القرى التي انضمت إلى المستعمر، ومضايقة القوات العسكرية وخوض المعارك معها، إلخ... ويشهد على ضخامة المقاومة المسلحة وشدتها التي نظمها شعوب غرب ساحل العاج وقبائله ضد فرض النظام الإستعماري وسيطرته عليها، ولاسترداد استقلالها وسيادتها:

١- أهمية اعداد القوات الفرنسية التي كلفت بالقضاء على هذه المقاومة واستخدامها لسلاح المدفعية.

٢- طول الفترة الزمنية النسبي للعمليات العسكرية الفرنسية (من نحو ثلاث سنوات في بلاد الغورو إلى خمس سنوات في منطقة أعالي كافالي).

٣- قسوة عمليات قمع هذه المقاومة ووحشتها من حرق للقرى، وتدمير للمحاصيل الزراعية، ومصادرة للمؤن الغذائية، وتعريض السكان للمجاعة.

٤- إفقار السكان الثائرين بدفع الضرائب المتأخرة والغرامات الحربية.

٥- سجن الزعماء العصاة أو نفيهم، وإعدام من قبض عليه منهم والسلاح في

يده.

٦- أهمية اعداد الأفارقة النسبية الذين سقطوا في ساحات المعارك (٤٢٧٧ قتيلًا في بلاد الغورو في الفترة مارس/آذار ١٩١٢ - أغسطس/آب ١٩١٤) واعداد الجرحى التي فاقت بكثير اعداد القتلى.

أخيرًا، لم تكن المقاومة التي نظمها الشعوب والقبائل الإفريقية في المستعمرات الفرنسية الأخرى في إفريقيا الغربية أقل حدة من تلك التي شهدتها مستعمرة ساحل العاج. وإن نجحت الإدارة الإستعمارية في هذه المستعمرات في القضاء على هذه المقاومة وإخضاع القبائل والشعوب الثائرة لسلطتها بسرعات متفاوتة (في عام ١٩١٠

في غينية، وفي عام ١٩٣٤ في موريتانية)، وطرائق متباينة، فإن الخضوع بالنسبة لهذه الشعوب لم يكن يعني الاستسلام والتخلي عن كل شكل من أشكال النضال ضد المستعمر الفرنسي.

وما قلناه عن النضال المسلح الذي شهدته المستعمرات الفرنسية والبريطانية في إفريقيا الغربية ينطبق بدرجات متفاوتة على جميع المستعمرات التابعة للدول الإستعمارية الأخرى في إفريقيا بأكملها.

ثانياً - مرحلة النضال الشعبي ضد النظام الإستعماري (١٩١٤ - ١٩٣٩).

يقصد بالنضال الشعبي ضد النظام الإستعماري رفض الجماهير الإفريقية لجميع نظم الاستغلال والقسر والإكراه والإضطهاد التي قام عليها هذا النظام ونضالها ضد ما صاحب هذه النظم من ظلم وجور وقمع ومهانة.

والواقع بعد مرحلة الكفاح المسلح ضد الغزو الإستعماري وإقامة الأنظمة الإستعمارية المختلفة، وفرض الدول الأوروبية الإستعمارية سيطرتها السياسية والعسكرية واصلت مختلف المجتمعات الإفريقية، خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٩، نضالها ضد هذه الأنظمة وما تمثله من إستغلال إقتصادي وإضطهاد سياسي وإجتماعي وثقافي، بهدف حماية ثقافتها الزنجية الإفريقية. وقد تركز النضال خلالها بالدرجة الأولى في الأرياف.

خلال هذه الفترة اعتمد النضال الشعبي... أساساً على المقاومة السلبية، أي على أشكال متعددة من المقاومة غير المسلحة، مستمدة من الحضارة الزنجية الإفريقية.

وسنكتفي هنا بدراسة النضال الشعبي ضد النظام الإستعماري في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية على سبيل المثال لا الحصر.

في الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٩، مرّ النضال الشعبي... في هذه المستعمرات بفترتين هما:

١- النضال الشعبي ضد المجهود الحربي (١٩١٤ - ١٩١٩).

٢- النضال الشعبي ضد نظم الاستغلال والقسر والإكراه والقمع والإضطهاد

(١٩٢٠ - ١٩٣٩).

١- النضال الشعبي ضد المجهود الحربي (١٩١٤ - ١٩١٩).

إبان الحرب العظمى الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، وجهت فرنسا إلى شعوب مستعمراتها في إفريقيا الغربية العديد من الدعوات لتزويدها بما تحتاج إليه من "جنود" ومنتجات زراعية غذائية وصناعية. وقد عرف ذلك باسم المجهود الحربي.

أ - مقاومة المجهود الحربي العسكري.

منذ عام ١٩١٢، حين فرضت الحكومة الإستعمارية الفرنسية نظام الخدمة العسكرية الإلزامية على الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ - ٢٨ عاماً من أبناء مستعمراتها في إفريقيا الغربية، والتجنيد العسكري يلقي عداء الإفريقيين ومقاومتهم. ومع فرض المجهود الحربي العسكري على الإفريقيين في هذه المستعمرات إبان الحرب العظمى الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) تفاقم عداء هؤلاء ومقاومتهم للتجنيد العسكري الإلزامي. ولاسيما بعد لجوء الإدارات الإستعمارية المحلية لاستخدام العنف وطرق أخرى حائرة ووحشية ومهينة لإجبار الإفريقيين على تزويدها بالأعداد المطلوبة من الرجال. وأمام مبالغة بعض هذه الإدارات في استخدام العنف تحولت مقاومة بعض الشعوب والقبائل الإفريقية من مقاومة سلبية إلى مقاومة مسلحة.

(١) - المقاومة السلبية.

وقد اتخذت أشكالاً متعددة ومتنوعة. نذكر منها:

١- تقديم أشخاص غير لائقين صحياً للخدمة العسكرية. فقد بلغ متوسط نسبة الأشخاص غير اللائقين صحياً للخدمة العسكرية الذين قدمتهم مختلف المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية نحو ٧٠٪ في الفترة ١٩١٤ - ١٩١٧.

٢- الهروب الجماعي إلى الأدغال، أو الهجرة الجماعية إلى المستعمرات الأجنبية المجاورة. وقد شكلا الوسيلة الأكثر شيوعاً أيضاً بين جماهير الفلاحين في جميع المستعمرات الفرنسية. فالهروب الجماعي إلى الأدغال شكل الوسيلة التي استخدمتها في لحظة ما مختلف المناطق الإدارية الداخلية في جميع المستعمرات. أما الهجرة الجماعية إلى المستعمرات الأجنبية المجاورة فكانت الوسيلة الأكثر استخداماً بين أبناء المناطق المجاورة لهذه المستعمرات. فآباء الداهومي كانوا يهاجرون إلى نيجيرية والتوغو، والعاجيون إلى ساحل الذهب وليبيرية، والغينيون إلى سيراليون وغينيا البرتغالية، إلخ... في عام

١٩٧١، بلغ عدد الداهوميين في نيجيرية /١٥/ ألف شخص، والعاجيين في ساحل الذهب /٢٠/ ألف شخص. وفي عام ١٩١٨، قُدِّر عدد الفارين من المستعمرات الفرنسية إلى المستعمرات الأجنبية المجاورة بنحو /١٠٠/ ألف شخص.

٣- التشويه الجسدي وإثارة الأمراض الطوعية. وهي وسيلة لجأ إلى استخدامها الكثير من الشبان. وتقوم على استخدام جميع الطرائق وإبتلاع أية مادة قد تثير الأمراض المختلفة (إبتلاع أدوية محلية، إجراء عمليات غسل معوي بمواد ضارة بالصحة، إجراء حروق، إثارة التهابات ملتحمة حادة، والتهابات بولية، قطع الإبهام...) التي تستدعي إعفاءهم من الخدمة العسكرية من قبل اللجان الفاحصة.

٤- الفرار من الخدمة. لقد تراوحت نسبة الفارين من الخدمة العسكرية في جميع المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية ما بين نحو ٥ و ١٨٪. إبان عملية تجنيد عام ١٩١٥، وما بين ٢,٥ و ٨,٥ ٪ خلال عملية تجنيد عام ١٩١٨.

٥- بساطة عدد المتطوعين. على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها الحكومات الإستعمارية الفرنسية المحلية لتشجيع الإفريقيين الغربيين على التطوع في الجيش إبان الحرب، فإن معظم الشبان الإفريقيين لم يكثرثوا بذلك، واستمروا في مقاومة التطوع. فخلال عمليتي تجنيد ١٩١٤ — ١٩١٥ و ١٩١٨، لم تصل نسبة المتطوعين في جميع المستعمرات إلى ١٥٪.

(٢) - المقاومة المسلحة.

في بعض المستعمرات مثل الداهومي، وأعالي السنغال - النيجر تحول النضال الشعبي من المقاومة السلبية إلى المقاومة المسلحة للمجهود العسكري الحربي. فقد شهدت مستعمرة الداهومي إبان الحرب العظمى الأولى أربع ثورات مسلحة هي:

- ١- ثورة "الهولي" (سبتمبر /أيلول ١٩١٥ - فبراير /شباط ١٩١٦).
- ٢- ثورة "السومبا" في إقليم الأتاكورة (ابريل /نيسان ١٩١٥ - إبريل /نيسان ١٩١٧).
- ٣- ثورة "الباريا" في إقليم البورغو (أكتوبر /تشرين الأول ١٩١٦ - يناير /كانون الثاني ١٩١٧).

٤- ثورة "الساهاوية" (يوليو / تموز ١٩١٧ - يناير / كانون الثاني ١٩١٨).
في حين أن مستعمرة أعالي السنغال - النيجر عرفت إبان الحرب ثلاث ثورات

هي:

- ١- ثورة البمارا في بيليدوغو (فبراير / شباط - إبريل / نيسان ١٩١٥).
- ٢- الثورة الكبرى في غرب الفولتا (نوفمبر / تشرين الثاني ١٩١٥ - يوليو / تموز ١٩١٦).

٣- ثورات الطوارق في النيجر (١٩١٥ - ١٩١٧).

وقد اتسمت جميع هذه الثورات بكونها ثورات جماهيرية فلاحية، أي ثورات شعبية، نظمت حول زعماء إفريقيين تقليديين (زعماء قرى، زعماء حرب، رجال دين...). سبقتها فترة إعداد وتحضير، واستدعى قمعها إستخدام عدد مهم من القوات العسكرية الإستعمارية. والسبب المباشر المشترك لاندلاعها كان سأم أبناء هاتين المستعمرتين الإفريقيتين وضجرهم من المبالغة في عدد عمليات التجنيد العسكري التي نفذت منذ إعلان الحرب العظمى الأولى (١٩١٤-١٩١٨). إلا أن هذه المبالغة في عدد عمليات التجنيد، وما رافقها من تعسف المشرفين عليها وفضاظتهم، ومناخ الإكراه والخوف الناجم عنها، لم تشكل إلا قطرة الماء التي جعلت الكيل يطفح. ففرضية الرأس، والضرائب العينية وما سببته من آلام وبؤس وشقاء لأبناء المجتمعات الإفريقية شكلت الأسباب غير المباشرة لهذه الثورات.

من جهة أخرى، لم يكن هدف هذه الثورات المعلن رفض النظم الإستعمارية القمعية (الضرائب المختلفة، التجنيد العسكري...) فحسب، بل كان أيضاً التخلص من الوجود الإستعماري الفرنسي في البلدان التي قامت فيها واستعادة حريتها واستقلالها.

وإن فشلت هذه الثورات في تحقيق أهدافها، ونجحت الإدارة الإستعمارية المحلية في كل مستعمرة في قمعها، وأخضعت الشعوب والقبائل الثائرة لسلطتها، فإن الخضوع بالنسبة لهم لم يكن يعني الاستسلام. وهذا ما يفسر استمرار عدائهم للنظام الإستعماري، وبقاء تصميمهم على مواصلة النضال ضده.

٢- النضال الشعبي ضد نظم الإستغلال والإكراه والقمع والإضطهاد (١٩٢٠-١٩٣٩).

تجلى النضال الشعبي ضد نظم الإستغلال والإكراه والقمع والإضطهاد في رفض الجماهير الإفريقية ومقاومتها لكل من الخدمة العسكرية الإلزامية، وضريبة الرأس، والعمل القسري بصيغه المختلفة. وفي معظم الأحوال اتخذ النضال الشعبي ضد هذه النظم صيغة المقاومة السلبية. وهي الصيغة الوحيدة التي بقيت في متناول الإفريقيين بعد أن قام المستعمر الفرنسي بنزع السلاح من أيديهم في مرحلة الغزو الإستعماري لبلادهم، وإقامة النظام الاستعماري فيها.

أ- مقاومة الخدمة العسكرية الإلزامية.

بموجب قانون ٣٠ يوليو/ تموز ١٩١٩، أصبح على كل مستعمرة فرنسية في إفريقيا الغربية أن تقدم سنوياً سوقاً عسكرية تختلف عدد أفرادها بحسب المستعمرة. استخدم قسم منها في الجيش، والباقي وضع تحت تصرف السلطات العسكرية لاستخدامه في أعمال مدنية.

سبق أن رأينا أن مقاومة الإفريقيين لعمليات التجنيد ظهرت إبان الحرب العظمى الأولى بعد دعوة فرنسا لهم للمشاركة في "الدفاع القومي". ولم يؤد فرض نظام الخدمة العسكرية الإلزامية في مختلف المستعمرات في إفريقيا الغربية إلا إلى استمرار هذه المقاومة وجعلها أكثر حيوية بجر جميع الإفريقيين تقريباً في كل مستعمرة للاشتراك فيها. وأسباب هذه المقاومة عديدة ومتنوعة. فهي ذات طبيعة بسيكولوجية (التهجير من الوطن، العزلة الناجمة عن الاختلاف اللغوي، الخوف من العنف) واقتصادية (طول مدة الخدمة العسكرية وقدرها ثلاث سنوات وما ينجم عن ذلك من اضطراب في الأنشطة الزراعية والتجارية) ومادية (صعوبة النقل إلى المعسكرات، سوء التغذية، مساكن غير صحية) واجتماعية (عدم وجود تقليد لجيش نظامي في كثير من المجتمعات الإفريقية ما قبل الإستعمار) وسياسية (حدثة عهد الإحتلال والشعور بالعبودية تجاه النظام الإستعماري).

وقد اتخذت مقاومة الخدمة العسكرية الإلزامية صيغة المقاومة السلبية مثل هجر القرى واللجوء إلى الأدغال مع اقتراب وصول لجان التجنيد، أو الهجرة إلى المدن داخل

المستعمرة، أو المحجرة إلى المستعمرات الإنجليزية المجاورة، وتقديم رجال إلى اللجان الطبية قد سبق أن رفضوا في السنوات السابقة لعدم لياقتهم للخدمة، ورفض المحاربين القدماء خدمة العلم من جديد...

ب - مقاومة ضريبة الرأس.

دفعت أسباب مالية ونفسية - تربوية الحكومة الإستعمارية الفرنسية إلى فرض "ضريبة الرأس" في مختلف مستعمراتها في إفريقية الغربية.

استند قانون ١٣ ابريل /نيسان ١٩٠٠، الذي حدد العلاقات المالية بين فرنسا ومستعمراتها، إلى مبدأ قيام المستعمرات بتمويل احتياجاتها بنفسها. ومن ثم أدى إلى الاستقلال المالي الذاتي لكل مستعمرة. ولكي تحصل الإدارات الإستعمارية على الأموال اللازمة لتغذية الميزانيات المحلية، فرضت ضريبة الرأس في كل مستعمرة. وسرعان ما أصبحت هذه الضريبة تشغل المرتبة الأولى في موارد هذه الميزانيات (٦٠ إلى ٧٠٪ من عائدات الميزانية).

وإن لعب السبب المالي دوراً رئيساً في فرض هذه الضريبة، فإن أسباباً أخرى نفسية - تربوية كانت وراء فرضها أيضاً هدفها دفع الإفريقيين للعمل والاندماج في نشاطات الأوروبيين الاقتصادية، وتوسيع القطاع الاقتصادي النقدي.

وقد رفض الإفريقيون من أبناء المستعمرات الفرنسية ضريبة الرأس وقاوموها لما صاحبها من مظالم واضطهاد. فقد ارتبط هذا الرافض عملياً بالزيادة المستمرة لنسبة هذه الضريبة وشروط توزيعها المحقة، وأعمال العنف والوحشية التي كانت ترافق جبايتها.

كانت ضريبة الرأس مصدراً من مصادر توازن الميزانية العامة في مختلف المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية، وسرعان ما أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الإفريقيين بسبب تزايد نسبتها المستمر، وتفاقم ثقلها، ولا سيما إبان الأزمات الاقتصادية (١٩٢١-١٩٢٢، ١٩٢٩-١٩٣٥) حين أصبحت دخول الفلاحين تكفي بالكاد لدفع ضريبة الرأس في معظم الأحوال. هكذا أصبحت زيادة الضريبة تشكل بالنسبة للمناطق الفقيرة نوعاً من الاضطهاد أكثر مما كانت سبباً للغنى أو وسيلة تربوية.

ولما كانت أعمال العنف الوحشية ترافق جباية هذه الضريبة فقد جعلت فترة جبايتها بالنسبة للأفريقيين فترة مشحونة بالقلق والتوتر النفسي. فالإفريقي الذي لم يتمكن من أداء واجبه الضريبي والحصول على براءة ذمة تؤكد ذلك كان مهنطراً للاحتباء لكي لا يعرض نفسه للاعتقال في المدن، أو لتجاوزات جباة الضرائب لسلطاتهم المتمثلة بممارسة العنف الجسدي ضد المخالف في الأرياف، ومصادرة محصوله وحيواناته.

وقد تجلّت مقاومة الإفريقيين لهذه الضريبة باللجوء إلى العنف، بل إلى الثورات الجماعية (في الأقاليم الفقيرة)، أو توجيه النداءات إلى السلطات العليا في الإدارة الاستعمارية، وإلى لجنة حقوق الإنسان في العاصمة الفرنسية، أو باللجوء إلى المقاومة السلبية من تزييف لإحصاءات دافعي الضريبة بإعطاء معلومات غير صحيحة، وعدم الخروج من المنازل في أوقات الرقابة في المدن، واستعارة بطايق أداء الضريبة ممن قاموا بدفعها، أو الهروب إلى الأدغال عند اقتراب موعد جباية هذه الضريبة في الأرياف.

جـ - مقاومة العمل القسري أو نظام العبودية المقنعة.

كان البرتغاليون والإسبان أول من أدخل نظام العمل القسري إلى مستعمراتهم في أمريكا الوسطى والجنوبية. في حين أن عدة أسباب اقتصادية واجتماعية أدت إلى إدخال هذا النظام إلى المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية أهمها عدم الكفاية العددية في اليد العاملة، وضرورة مساعدة فرنسا في إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى، وأسباب أخرى نفسية مثل تفضيل المستوطنين الأوروبيين ترك ممارسة الأعمال الشاقة لأبناء المستعمرات والاحتفاظ لأنفسهم بالمراكز القيادية، ونظرة المستعمرين الأوروبيين لنظام العمل القسري على أنه دليل على التبعية السياسية لأبناء المستعمرات...

لقد اتخذ العمل القسري عدة أشكال هي العتالة، والضريبة العينية، وأرغام الإفريقيين على العمل في المزارع والورشات الأوروبية والإفريقية على السواء.

وسواء أتعلق الأمر بجمع الرجال رغماً عنهم لأداء الضريبة العينية أي من أجل القيام بأعمال بناء البنية التحتية في القطاع الحكومي (بناء السكك الحديدية، شق الطرق الترابية وصيانتها...)، أم للعمل في القطاع الخاص (مزارع، ورشات قطع

الأخشاب في الغابات....)، فإن أسباباً سيكولوجية واقتصادية واجتماعية دفعت الإفرقيين لمقاومة نظام العمل القسري الذي وصفه رئيس جمهورية ساحل العاج السابق هوفيت بواني بـ "نظام العبودية المقنعة". واستعراض جميع هذه الأسباب يضيق به الحيز المكاني المخصص لهذه الفقرة. لهذا السبب لن نذكر هنا إلا بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر: الارغام على العمل، والقسوة الفائقة لشروط العمل، والمعاملة السيئة (استخدام الكرباج والعصا) التي كان يلقاها العمال في الورشات العامة والخاصة وفي المزارع، وسوء التغذية، وعدم توافر الشروط الصحية في المساكن وتعدد فرص العدوى والمرض فيها، وعدم كفاية العناية الطبية أو فقدانها، وارتفاع نسبة الوفيات في الورشات والمزارع، والارغام على العمل في الليل كما في النهار بدون أجور اضافية، وفي أيام الحر القاتظ كما في أيام البرد القارس، وعدم احترام الحد الأدنى للاجور وانخفاضها المفاجئ، وعدم الانتظام في دفعها أو عدم دفعها على الإطلاق.... وضعف مردود الزراعات الاجبارية...

وتجلى رفض الإفرقيين لنظام العمل القسري ومقاومتهم له بأساليب متباينة بدءاً من التهديد بالثورة إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن مروراً بالمقاومة السلبية مثل هجر القرى واللجوء إلى الأدغال عند اقتراب موعد مجيء ممثلي السلطة الإدارية لتجنيد الرجال للعمل القسري.... لكن ما هو مهم جداً هو أن هذه المقاومة كانت عامة شارك فيها جميع الشعوب والقبائل والشرائح الاجتماعية في مختلف المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية.

ولا بد من الإشارة أخيراً إلى أن ما رأيناه بخصوص النضال الشعبي ضد النظام الإستعماري الفرنسي ينطبق بدرجات متفاوتة على ما شهدته جميع المستعمرات الإفريقية الاخرى التابعة لفرنسة أو تلك التابعة للدول الإستعمارية الاخرى في إفريقية بأكملها.

مما سبق نستنتج أن النضال الشعبي ضد النظام الإستعماري وما يقوم عليه من نظم القسر والإستغلال والإضطهاد ظل ناشطاً خلال فترة ما بين الحربين. وكان في أغلب الأحوال بقيادة عناصر من القيادات الإفريقية "التقليدية". ويستمد أساليبه وطرائقه من الحضارة الزنجية الإفريقية. وإن بقي هذا النضال ناشطاً، وتركز بالدرجة

الأولى في الأرياف، فإنه أصبح منتشرًا، لكن عام ويصاحبه فترات من التوتر الشديد.
ثالثاً - مرحلة النضال السياسي.

بينما كان النضال الشعبي ضد النظام الإستعماري يواصل نشاطه، في فترة ما بين الحربين، ويتركز بالدرجة الأولى في الأرياف، ويستمد طرائقه ووسائله من الحضارة الزنجية الإفريقية، بدأت تتوافر في المدن الشروط المناسبة لنشوء حركات التحرر الوطني الحديثة، وبدء مرحلة جديدة من النضال هي مرحلة النضال السياسي. خلال هذه المرحلة اتخذ النضال يتركز في المقام الأول في المدن، ويستمد أساليبه وطرائقه ووسائله من ثقافة المستعمر الأوروبي نفسه، أي من الثقافة الغربية، وتتولى قيادته "البرجوازية الصغيرة" الناشئة، وفي طليعتها "الصفوة المختارة".

١- تعريف حركات التحرر الوطني.

يطلق مصطلح حركات التحرر الوطني على الحركات الجماهيرية التي نظمتها "الصفوات المختارة" (من المثقفين الأفريقيين المشبعين بأفكار التقدم والديمقراطية وحق تقرير المصير المستمدة من الثقافة الغربية، من خريجي المدارس والمعاهد العليا والجامعات الغربية...) نظمتها في أحزاب سياسية ومنظمات مهنية وشبابية بهدف توعية جماهيرها سياساً ووطنياً وقومياً، وقيادة نضالها أولاً من أجل الحصول على الحكم الذاتي وتكوين الأمة، ثم من أجل استعادة حرية بلدانها واستقلالها وسيادتها الوطنية.

٢- ظروف نشأتها.

في الفترة ١٩٠٢ - ١٩٣٩، شهدت مختلف المستعمرات الإفريقية تحولات مهمة في شتى مجالات الحياة. وقد لعبت هذه التحولات دوراً عظيماً في تغيير سيماء المجتمعات الإفريقية التي تعيش فيها، وهيأت الظروف الملائمة لنشوء حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية.

فتقسيم إفريقية بين مختلف الدول الأوروبية الاستعمارية أدى إلى تكوين وحدات سياسية إقليمية جديدة، لها حدودها، وإداراتها المركزية أوروبية الطابع، وعاصمتها واسم خاص بها يميزها عن غيرها.

في حين أن فرض لغة المستعمر الأوروبي لغة رسمية للإدارة، ونشر "الأمن" والاستقرار، وشق الطرق البرية، ومد خطوط السكك الحديدية التي تربط عاصمة

المستعمرة بالاقاليم، أمور أدت إلى سيادة "السلام" بين مختلف القبائل والمجتمعات الإفريقية التي تعيش في نطاق كل مستعمرة، وتعرف بعضها بعضاً باستخدام لغة المستعمر أداة للاتصال فيما بينها، والتعود التدريجي على التعايش معاً، بل إلى إزالة الحدود القبلية أو الإثنية والإختلاط والتمازج فيما بينها، والانصهار في بوتقة واحدة. فتوسع عالمها تدريجياً ليشمل نطاق المستعمرة بأكمله، بل تجاوزته أحياناً إلى المستعمرات الأخرى المجاورة. وأخذ الانتماء للأرض والوطن الواحد يحل تدريجياً محل الانتماء للعشيرة أو القبيلة أو الإثنية.

من جهة أخرى، ساعد ادخال نظام الانتاج الاقتصادي الرأسمالي وتعميمه على دمج مختلف الجماعات الإثنية في كل مستعمرة في دروة اقتصادية رأسمالية واحدة وبناء وحدات اقتصادية ورأسمالية جديدة متباينة الثراء.

وقد افرزت هذه الوحدات الاقتصادية "طبقات" اجتماعية جديدة، لا يقوم التمايز بينها على الأصل والنسب كما كان عليه الحال سابقاً، وإنما يقوم على المهنة ومستوى الدخل ونمط المعيشة. فظهرت نواة لطبقة برجوازية ريفية تتكون من كبار أصحاب المزارع الإفريقية وأخرى لطبقة برجوازية حضرية تضم كبار أصحاب الحوانيت والمتاجر، ووسائل النقل وكبار أصحاب الملكيات العقارية، وحملة الشهادات من محامين وأطباء ومعلمين وممرضين وموظفين. أفارقة من العاملين في القطاعين العام والخاص (كبنية، محاسبين، مترجمين...)، ونواة لثالثة لطبقة بروتيتارية (عاملية) تتكون من العمال المأجورين (عمال السكك الحديدية والأشغال العامة والمناسجم والمنشآت الكبيرة الخاصة، والشركات التجارية....).

في حين أن تعرض جميع هذه الفئات لالوان مختلفة من الإستغلال والقمع والإضطهاد (الإستغلال الاقتصادي، والإضطهاد السياسي، والقمع الإداري، والإستلاب الثقافي) ومرور كل منها بظروف خاصة بها، أمور أدت إلى وعيها لهذا الإستغلال والإضطهاد بأشكاله المختلفة، ودفعتها للدفاع عن حقوقها. فأدركت وحدة مصالحها. ونشأ نوع من التضامن بين أفراد الفئة الواحدة، ثم بين هذه الفئات المختلفة. وتعزز هذا التضامن عبر النضال المشترك ضد قوى الإستغلال والقمع والإضطهاد.

في الوقت نفسه، أدى نشر التعليم في المدارس والمعاهد الأوروبية في المستعمرات

إلى نشوء فئة "النخبة" أو "الصفوة المختارة"، المكونة من خريجي المدارس والمعاهد العليا الإقليمية والجامعات الأوروبية المختلفة، ولا سيما بين أبناء المستعمرات الفرنسية والبريطانية الذين عاشوا في عواصم دول مستعمراتهم، وتعرفوا عن كثب على الحضارة الأوروبية الغربية ومناقبها ومثالبها، والمذاهب السياسية والعقائدية والفلسفية المختلفة، ووسائل الحضارة الغربية وطرائقها التي يحاربهم المستعمرون بهتها، وأدوات النضال السياسي وأساليبه في الغرب.

في حين أن ممارسة الإدارة الإستعمارية لسياسة الميز العنصري تجاه هذه الفئة في العمل والأجور، والسكن الحكومي، والعطل السنوية... أدى إلى وعيها لحدود النظام الإستعماري وتناقضاته، وعدم تطابق الشعارات التي ترفعها الدول الإستعمارية والوعود التي قطعتها مع أفعالها وممارساتها التعسفية. وكان هذا كله وراء استياء "الصفوة المختارة" من النظام الاستعماري وسخطها عليه وثورتها ضده. وعلى كاهلها وقع القسط الأكبر في تعبئة الجماهير الشعبية الإفريقية وتوعيتها، وتنظيم حركات التحرر الوطني في البلدان الإفريقية وقيادة نضالها.

٣- عوامل نشأة حركات التحرر الوطني.

أسهمت عدة عوامل في نشوء حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية، وهي عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

أ - العوامل الداخلية.

وقد تمثلت بسيادة جو من الإستياء العام داخل المجتمع الإفريقي في كل مستعمرة، ووعي مختلف فئات الطبقة البرجوازية الصغيرة لتناقضات "الوضع الإستعماري" فيها، وضرورة النضال من أجل تغييره.

(١) - سيادة الإستياء العام داخل المجتمع الإفريقي في كل مستعمرة.

في فترة ما بين الحربين، أدت السياسة الإدارية. الإستعمارية المحلية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتعاونها مع الشركات التجارية الأوروبية في استغلال مختلف الفئات الإجتماعية الإفريقية في كل مستعمرة، أدت إلى عدة نتائج سلبية أسهمت في إثارة استياء جميع فئات المجتمع الإفريقي داخل كل مستعمرة.

(أ) - تهميش البرجوازية التجارية الصغيرة الوليدة.

لقد تعاونت الإدارة الإستعمارية المحلية مع الشركات التجارية الأوروبية للقضاء على التجار الإفريقيين، وفي أفضل الأحوال لتهميشهم. فمن جهة، لم تبذل الإدارة الإستعمارية المحلية أي مجهود لتسهيل اندماج البرجوازية التجارية الوليدة في كل مستعمرة في النظام التجاري الجديد الذي ادخلته إليها. وتبنت سياسة ضريبية انتقائية ضارة بالتجار الإفريقيين، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية. وتحلت بالصرامة في جباية الضرائب المتوجبة عليهم، وفي إجراءات المصادرة بحق من يعاني منهم صعوبات مالية. ومن جهة أخرى، منحت هذه الإدارة الشركات التجارية الأوروبية تخفيضات ضريبية، وتسهيلات في دفعها، وساعدتها على حماية الأسعار.

في الوقت نفسه، تبنت الشركات التجارية الأوروبية سياسة ترمي إلى إقصاء التجار الإفريقيين من النظام التجاري، باحتكارها التجارة في المستعمرات. بما فيها تجارة المفرق. من جهة أخرى، قامت هذه الشركات بعقلنة نشاطاتها في أوقات الأزمات الاقتصادية بهدف مواجهتها. وتمثل ذلك في عقد اتفاقات فيما بينها بهدف خفض أسعار المواد الخام التصديرية، ورفع أسعار السلع المصنوعة المستوردة، وبيع البضائع للتجار الإفريقيين بسعر المفرق، ورفض تسليفهم. فأسهمت بهذا الشكل في خلق صعوبات جمة أمام هؤلاء التجار. ومن ثم ساعدت على تفاقم هشاشة مركزهم المالي، وإفلاس الكثيرين منهم بدءاً من عام ١٩٣٠ - ١٩٣١، وسيادة الإستهاء العام من "الوضع الاستعماري" وأدواته في صفوفهم.

(ب) - إفقار الشرائح الفلاحية.

شارك في إفقار جميع الشرائح الفلاحية كل من الإدارة الإستعمارية المحلية والشركات التجارية الأوروبية بطرائق مختلفة، في فترة ما بين الحربين. فقد قامت الإدارة الإستعمارية المحلية بزيادة ضريبة الرأس باستمرار، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية. فتحولت هذه الضريبة تدريجياً، كما سبق أن رأينا، إلى عبء يثقل كاهل الشرائح الفلاحية المختلفة وشكلت أحد أسباب فقرهم الرئيسة. وفي الوقت الذي تسبب الانخفاض الشديد في أسعار المواد الخام في أوروبا إبان

الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٠ في انخفاض عائدات الفلاحين الإفريقيين انخفاضاً مماثلاً (في الداهومي، مثلاً) انخفض سعر طن زيت النخيل بنسبة ٨٨,٧٪، وطن لوز النخيل بنسبة ٨٠٪ تقريباً، وطن القطن بنسبة ٦٤٪، فإن الشركات التجارية الأوروبية قد زادت هامش ربحها أو حافظت عليه تقريباً في الإستيراد كما في التصدير.

هكذا خلال الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩ - ١٩٣٠، وجد الفلاحون الإفريقيون أنفسهم بين طرفي كماشة: الإدارة الإستعمارية المحلية، من جهة، والشركات التجارية الأوروبية من جهة أخرى. فقد واطب الجانبان على عزمهما تحميل الإفريقيين وحدهم ثمن الأزمة. الأولى، بتمسكها بعزمها على تحميل هؤلاء زيادة الضرائب وضغوط الميزانية، والثانية بإصرارها على تحميل الفلاحين الإفريقيين وحدهم انخفاض أسعار المواد الخام في أوروبا والمحافظة على هامش ربحها. وإذا علمنا أن الفلاحين الإفريقيين كانوا يشكلون آنذاك نسبة ٩٠٪ من سكان المستعمرات، فيمكننا أن ندرك مدى الاستياء العام الذي كان يسود فيها.

(ج) - انخفاض القوة الشرائية لعالم العمل.

على الرغم من تواضع عدد أفراد الفئة العاملة في المجتمعات الإفريقية الغربية في فترة ما بين الحربين، فقد تأثرت هذه الفئة تأثراً شديداً بإبان الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩ - ١٩٣٠. وقد تجلّى هذا في انخفاض القوة الشرائية لعالم العمل، وتقلص فرص العمل المتاحة، وبروز ظاهرة البطالة للمرة الأولى في المستعمرات الفرنسية في إفريقية الغربية.

فقد اضطر تباطؤ النشاطات التجارية بعض الشركات التجارية الأوروبية إلى إغلاق متاجرها ووكالاتها التجارية، وتسريح عدد من العاملين الإفريقيين فيها لتخفيض نفقاتها. فوجد العديد من المستخدمين الإفريقيين فيها أنفسهم عاطلين عن العمل (محاسبين، سائقين، باعة، حراس...) بين عشية وضحاها.

كما أدت رغبة أصحاب العمل في المنشآت الخاصة في تخفيض أسعار كلفتهم وضغوط الميزانية إبان الأزمة الاقتصادية إلى تدهور شروط الاستخدام تدهوراً ملموساً، ولا سيما في مجال الأجور (بين ١ و ٥٠٪ في غينية والداهومي، وبين ٣٧ - ٥٠٪ في ساحل العاج) ومخصصات الإعاشة اليومية.

من جهة أخرى، تزامن انخفاض الاجور مع غلاء أسعار المعيشة الأمر الذي زاد في بؤس اليد العاملة الإفريقية غير المتخصصة، وأسهم في تفاقم استياء عالم العمل من "الوضع الاستعماري".

(٢) - وعني البرجوازية الصغيرة الإفريقية لتناقضات "الوضع الاستعماري" واستيائها.

في فترة ما بين الحربين، أسهمت عدة عوامل داخلية في وعي مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة الإفريقية (موظفين في الإدارة الاستعمارية، كبار ملاك الأراضي الزراعية، كبار ملاك العقارات...) لتناقضات "الوضع الاستعماري" ومظالمه، وضرورة النضال من أجل تغييره. وأهم هذه العوامل:

(أ) - سياسة الإدارة الإستعمارية المحلية العنصرية واستبدادها.

يُعد قسم مهم من أفراد الفئات الاجتماعية الجديدة التي شكلت البرجوازية الصغيرة الإفريقية من خريجي المدارس والمعاهد الأوروبية حيث بُرِزَ لهم العمل الإستعماري باسم المبادئ الإنسانية، والقضاء العبودية، وتخليص الإفريقيين من العادات والتقاليد "البربرية"، وطغيان الملوك، وتعريف الإفريقيين بالحضارة (أي الحضارة الأوروبية) وتمدينهم. وفي المدرسة أيضاً تعرفوا المبادئ الجمهورية من حرية وديموقراطية ومساواة، وغرس فيهم الطموح لكي يصبحوا "أفارقة فرنسيين" يعاملون معاملة الفرنسيين في الحقوق والواجبات.

لكن بعد انخراطهم في الحياة العملية، وجدوا أنفسهم أمام إدارة استعمارية محلية عنصرية ومستبدة. تمارس عليهم جميع أنواع التعسف والإضطهاد التي تمارسها على باقي السكان الوطنيين من عامة الإفريقيين، وتُنكر عليهم جميع حقوقهم السياسية ولا تسمح لهم بأي نقد. ومن يجرؤ منهم على نقد السياسة الاستعمارية، أو يعلن سخطه واستيائه أمام تجاوزات ممثلي السلطة الاستعمارية (مديرين فرنسيين، ومساعدتهم من الزعماء التقليديين) لسلطاتهم كان يعرض نفسه لممارسات الإدارة الاستعمارية المحلية التعسفية من نقل إلى وظائف في الادغال، أو التسريح، أو السجن أو النفي داخل البلاد أو خارجها. كما حرمتهم هذه الإدارة من تولي المناصب القيادية فيها، وحصرت استخدامهم في المراتب الدنيا منها، وطبقت عليهم سياسة الميز العنصري في الرواتب

والأحوز، وفي المستشفيات والمطاعم ووسائل النقل العام....
هكذا وجد جميع الإفريقيين المؤهلين لأن يصبحوا يوماً ما قادة بلادهم، وجدوا
انفسهم مضطهدين ومهانين من قبل الإدارة الإستعمارية. وادركوا أن "الوطن المشترك"
الذي حدثوهم عنه في المدرسة يتنكر لقسم من أبنائه الإفريقيين. وهم الذين تمثلوا القيم
الغربية، واكتسبوا المهارات التي توهلهم للارتقاء الى أعلى مراتب السلم الوظيفي، بل
الإجتماعي أيضاً.

(٢) - سلوك المستوطنين الأوروبيين العنصري.

لم يكن سلوك المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا على احتكاك دائم مع مختلف
عناصر البرجوازية الصغيرة الإفريقية أفضل من سلوك الإدارة الإستعمارية المحلية معهم.
فقد كان هؤلاء المستوطنون يذكرونهم دوماً وبفظاظة أنهم مهما كانوا من
أصحاب الشهادات فهم ليسوا إلا "سكاناً محليين" مثل الآخرين، وإنه ليس عبر جيل أو
جيلين فقط يمكن للإفريقيين أن يدعوا أنهم وصلوا إلى مستوى الرجل الأوروبي،
وريت ثقافة عمرها ألف سنة، ولو كان هذا الرجل الأوروبي إنساناً فظاً وأمياً جاهلاً.
وبكلمات أخرى، كان المستوطن الأوروبي متعالياً في نظره إلى الإفريقيين، ولو
كانوا من عناصر البرجوازية الصغيرة الإفريقية. كما كان عنصرياً في تعامله معهم
يذكرهم على الدوام بمهانة "الوضع الاستعماري" وتناقضاته.

(٣) - الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات.

لعبت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها إفريقيا في النصف الأول من الثلاثينات من
القرن العشرين دوراً حافزاً في وعي "الصفوات المختارة" الإفريقية لهشاشة مركزها
الاقتصادي داخل المجتمع الاستعماري. وكالمزارعين والتجار، تأثر المستخدمون في عالم
التجارة، وموظفو الإدارة الإستعمارية من الإفريقيين بشدة بإسقاطات هذه الأزمة. وإن
تحمل المزارعون والتجار الإفريقيون عقابيل الهبوط التدريجي لأسعار المواد الخام
التصديرية، فإن موظفي القطاع الخاص والقطاع العام تحملوا نتائج سياسة السلطات
الإدارية الإنكماشية التي تمثلت في تخفيض الرواتب والأجور بنسبة ٥٠٪، بل أكثر من
ذلك أحياناً، وزيادة الضرائب المحلية، وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة الدخل،
وضريبة العقارات. وادى هذا كله إلى انخفاض القوة الشرائية لعناصر البرجوازية

الصغيرة الإفريقية، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من تدهور وضعها المادي نتيجة
غلاء المعيشة الذي صاحب هذه الأزمة.

ب - العوامل الخارجية.

أسهمت عدة عوامل خارجية اسهاماً كبيراً في اليقظة السياسية "للصفوة
المختارة" وأولئك الإفريقيين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى في كل مستعمرة،
ومن ثم في نشوء حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية.

١ - الحرب العظمى الأولى (١٩١٤-١٩١٨).

لعبت الحرب العظمى الأولى وما تمخض عنها من نتائج دوراً لا يستهان به في
يقظة الإفريقيين ووعيهم السياسي.

(أ) - توسيع عالم الرجل الإفريقي.

أدى إشراك الإفريقيين بأعداد كبيرة (٢,٥ مليوناً) إبان الحرب العظمى الأولى
في مسارح العمليات العسكرية في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، أدى إلى إخراج
هؤلاء الإفريقيين من عالمهم المغلق، وفتح عيونهم على أفاق جديدة. كانت وراء وعي
المثقفين منهم على الأقل أنهم يشكلون جزءاً من قارة (القارة الإفريقية)، بل من عالم
واسع (العالم بأسره).

(ب) - استعادة الإفريقيين الثقة بالنفس.

إن إشراك "الجنود" الإفريقيين مع نظرائهم الأوروبيين في الحرب في مسارح
العمليات العسكرية في أوروبا أدى إلى القضاء على الأسطورة التي انطبعت في أذهان
الإفريقيين خلال مرحلة غزو القارة الإفريقية واحتلالها وتقسيمها والقائلة بـ "تفوق
الرجل الأبيض ودونية الرجل الأسود". فمن جهة اكتشف ضباط الصف الإفريقيون
الذين كلفوا بتدريب المتطوعين الأوروبيين على تقنيات أدوات الحرب وفنون القتال
وأساليبه أن الرجل الأوروبي لا يعرف كل شيء، ومن ثم فإن المجهفة ليست، كما
كانوا يعتقدون، حكراً عليه وحده. من جهة أخرى، أدرك الإفريقيون الذين كانوا
شهود عيان على سقوط آلاف الأوروبيين في ساحات المعارك أن الرجل الأوروبي
ليس "بالسوبرمان"، أي ليس بالرجل الذي لا يقهر، وأنه إنسان كغيره من الناس
وبالإمكان مقاومته. وانهم هم أنفسهم ليسوا بأقل قوة ومهارة وشجاعة منه. فعادت

إليهم الثقة بالنفس. وعندما عادوا إلى بلادهم نشروا هذه الصورة الجديدة للرجل الأوروبي بين أبناء جلدتهم. لذلك لا عجب أن العديد من الرواد الأوائل للحركات الوطنية في إفريقية كانوا من بين هؤلاء الإفريقيين الذين شاركوا في الحرب العظمى الأولى.

(ج) - وعي الإفريقيين لمبادئ سياسية جديدة.

كان من بين النتائج التي تمخضت عنها الحرب العظمى الأولى وعي الإفريقيين لمبدأي "حق الشعوب في تقرير مصيرها" و"مسؤوليات الحكومات الإستعمارية عن رخاء الشعوب المستعمرة".

فقد روج لمبدأ "حق الشعوب..." خلال الحرب العالمية وبعدها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ويلسون بنقاطه الأربع عشرة. والمناقشات التي دارت حول هذا المبدأ بعد الحرب. كما روج لهذا المبدأ أيضاً دول الحلفاء عن طريق دعاياتهم التي نظموها خلال الحرب لاقناع العالم أنهم شنوا الحرب لتدعيم حق الشعوب الصغيرة في حكم نفسها بنفسها.

أما المبدأ الثاني "مسؤولية الحكومات الاستعمارية..." الذي أثار اهتمام الإفريقيين ووعيمهم، فقد نجم عن فكرة الإنتداب الحديثة التي تضمنها ميثاق عصبة الأمم. لقد أعلنت المادة الثانية من هذا الميثاق أن "رخاء وتطور الشعوب التي لم تستطع حتى الآن الوقوف على قدميها معتمدة على نفسها، تحت ظروف الحياة الحديثة الشاقة... هو أمانة مقدسة تلتزم بها الحضارة الحديثة. وقد شكلت هذه المادة لأول مرة اعترافاً دولياً رسمياً بواجب الحكومات الإستعمارية تجاه الشعوب التي تستعمرها.

وإن استندت حركات التحرر الوطني في بعض البلدان الإفريقية المستعمرة (مصر وتونس مثلاً) إلى مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" للمطالبة باستقلالها غداة الحرب، فإن هذين المبدأين لعبا دوراً مهماً في يقظة الرواد الأوائل لحركات التحرر الوطني ووعيمهم السياسي في البلدان الإفريقية المستعمرة الأخرى.

٢- حركتي "الجامعة الإفريقية Panafricanisme" و"النهضة الزنجية La Renaissance Nègre".

شهد العقدان الأول والثاني من القرن العشرين ظهور ثلاث حركات زنجية في الولايات المتحدة الأمريكية. اثنتان منهما سياسيتان وهما حركتا "الجامعة الإفريقية"، الأولى بزعامة الدكتور دوبوا، والثانية برئاسة ماركوس غارفي^(١)، والثالثة أدبية وهي حركة "النهضة الزنجية".

وقد أسهمت الحركات الثلاث اسهاماً مهماً في يقظة "الصفوات المختارة" في إفريقية والشتات وفي وعيها لهويتها العرقية، وحضارتها الزنجية الإفريقية وقيمها، ولضرورة الاعتزاز بها والعمل على رد الاعتبار لها. كما أسهمت أيضاً في وعيها لمشكلات الجنس الأسود، وضرورة العمل على تحسين مستواه المادي والمعنوي، ومحاربة التمييز العنصري، والمطالبة بحق الجنس الأسود وشعوبه في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والنضال من أجل تحريرهم من ربة النظام الاستعماري.

٣- الحركات اليسارية الأوروبية.

لعبت الحركات اليسارية الأوروبية ولا سيما الحركة الشيوعية الأممية اللبنة المناهضة للإمبريالية (كومنتران)، والأحزاب الشيوعية وبخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي دوراً مهماً في توعية "الصفوات المختارة" في المستعمرات الإفريقية ولا سيما الفرنسية منها، بمطالب النظام الاستعماري بصفته أحد ركائز الإمبريالية العالمية، وما يقوم عليه من استغلال اقتصادي، واضطهاد سياسي، واستلاب ثقافي، وبضرورة النضال من أجل تدميره.

٤- المنظمات الزنجية الإفريقية المناهضة للإستعمار في عواصم الدول الإستعمارية.

في فترة ما بين الحربين، شهدت عواصم الدول الإستعمارية الأوروبية ولا سيما باريس ولندن وليشبونة قيام أبناء إفريقية المقيمين فيها بتأسيس العديد من المنظمات الزنجية الإفريقية المناهضة للإستعمار.

وإن اختلفت طبيعة هذه المنظمات (عمالية، طلابية، ثقافية) وتباينت تبعاً لذلك

^(١) من أجل مزيد من المعلومات حول هاتين الحركتين انظر فصل الوحدة الإفريقية

أهدافها، فقد كان هناك بعض الأهداف المشتركة بينها مثل الدفاع عن الجنس الأسود والحضارة الزنحية الإفريقية ورد الاعتبار إليهما، والكشف عن مساوئ النظام الاستعماري واسقاطاته على الجنس الأسود، والنضال من أجل تحريره.

وقد لعبت هذه المنظمات، عن طريق صحفها التي نجحت في تسريبها إلى المستعمرات الإفريقية لعبت دوراً مهماً في اليقظة السياسية "للصفوات المختارة" في القارة الإفريقية بترويجها لأفكار حركات "الجامعة الإفريقية" و"النهضة الزنحية" سالفة الذكر كالمساواة المطلقة بين الأجناس البشرية، وحضارة الجنس الأسود الخاصة به، والافتخار بهذا الجنس، والاعتزاز بالانتماء إليه، واحترام الذات الإفريقية، وحثها الإفريقيين على المطالبة بحرياتهم الأساسية وحقوقهم السياسية، ودعوتهم إلى النضال من أجل وحدة إفريقية وتحريرها من النظام الاستعماري...

٤- نشوء حركات التحرر الوطني ونشاطها.

لم تبدأ حركات التحرر الوطني في التكون في جميع البلدان الإفريقية في وقت واحد. ويعود هذا التفاوت الزمني في بدايات نشأتها إلى عدة أسباب أهمها:

١- التباين في درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في فترة ما قبل الاستعمار للمجتمعات الإفريقية التي جُمعت في نطاق المستعمرة الواحدة.

٢- التفاوت الزمني في بدء اتصالها المباشر مع أوروبا الغربية وانتشار التعليم على النمط الأوروبي فيها.

٣- التباين الزمني في تشكل البرجوازية الصغيرة في كل مستعمرة، وأهمية عدد أفرادها، ومن ثم التفاوت الزمني في نضج عناصرها المتعلمة ووعيها لتناقضات "الوضع الاستعماري" ومظالمه، ويقظتها السياسية والوطنية.

٤- تباين أنظمة الحكم الاستعمارية بتباين مذاهبها (مذهب الإدماج الفرنسي، المذهب الذرائعي الإنجليزي، المذهب "الأبوي" البلجيكي...) وسياساتها الاستعمارية.

هكذا فإن البلدان التي كان اتصالها مع أوروبا الغربية قديماً نسبياً، وتكونت فيها برجوازية صغيرة أبكر من غيرها (السنغال، الداهومي، ساحل الذهب، نيجيرية، سيراليون...) ظهرت حركات التحرر الوطني فيها أبكر من غيرها (ساحل العاج، غينية الفرنسية...) بفترة زمنية لا بأس بها.

٥- مراحل حركات التحرر الوطني.

بغض النظر عن بداية كل مرحلة ونهايتها، مرت حركات التحرر الوطني في إفريقية بمرحلتين رئيسيتين هما مرحلة الإعداد والتهيؤ والنضال من أجل اصلاح النظام الإستعماري باتجاه ديمقراطي، ومرحلة قيام حركات التحرر الوطني ونضالها من أجل الإستقلال.

أ - مرحلة الإعداد والتهيؤ.

بينما كان النضال الشعبي يواصل نشاطه في الأرياف ضد النظام الإستعماري ومساوئه وممارساته التعسفية والقمعية، أخذت تظهر في المدن جمعيات ورابطات ونوادٍ، وأحزاب سياسية، وصحافة أحياناً، سادها تياران أحدهما ديني والآخر علماني.

(١) - التيار الديني.

مثل التيار الديني بعض الجمعيات والحركات الإسلامية الإصلاحية التي أكدت على الهوية الزنحية الإفريقية الإسلامية لشعوب البلدان التي ظهرت فيها (إفريقية الغربية)، وتصدت لسياسة الإدماج (في المستعمرات الفرنسية). واستنكرت مساوئ النظام الإستعماري. وطالبت باصلاحه باتجاه ديمقراطي. وقامت بفتح الكتاتيب لتعليم القرآن الكريم (في غرب إفريقية وشرقها).

كما تجلّى هذا التيار أيضاً من خلال الحركات المسيحية الإصلاحية (إفريقية الجنوبية ووسطها وشرقها وغربها)، وظهرت الكنائس الإفريقية المستقلة تعبيراً عن سخطها وغضبها، وتواطئها مع الإدارات الإستعمارية وممارساتها التعسفية والقمعية وتطبيقاتها لسياسة الميز العنصري. كما عملت على طبع المسيحية والكنيسة بالطابع الزنحي الإفريقي.

(٢) التيار العلماني.

مثل التيار العلماني جمعيات ونوادٍ ورابطات ثقافية واجتماعية ورياضية وخيرية وتعاونية. لكن كان لمعظمها اهتمامات سياسية. وقد تجلّت هذه الاهتمامات من خلال الدور الفعال الذي لعبته في توعية اعضائها بمساوئ النظام الإستعماري وتناقضاته وممارساته الإستغلالية والتعسفية والإضطهادية، ودور مثقفها في توعية الفئات الاجتماعية الجديدة الأخرى (أصحاب المزارع، العمال، كبار أصحاب الحوانيت، كبار الملاك العقاريين...) ، وتوعية الجماهير الإفريقية، وارشاد هؤلاء وأولئك إلى الوسائل العصرية

لمقاومة المستعمر (الإضراب، كتابة العرائض، تشكيل الوفود للاحتجاج، أو تقديم الشكاوى والمطالب...) . فنشأ بين هذه الفئات والجماهير الشعبية من جهة، والفئة المثقفة أو "الصفوة المختارة" من جهة أخرى، نوع من التضامن مهد السبيل لقيام حركات التحرر الوطني في مختلف المستعمرات الإفريقية.

وقد اقتصر النضال في هذه المرحلة على الكشف عن مساوئ النظام الاستعماري وتناقضاته، وتجاوزه، وعلى المطالبة باصلاحه باتجاه ديمقراطي يسمح بمشاركة الأفارقة في إدارة شؤون بلادهم وتقرير مصيرهم، وتحديث التعليم وتعميمه، والتوسع في نشر المراكز الصحية، والغاء نظم القسر والقمع والإكراه (التجنيد الإلزامي، العمل الإجباري...)، ووضع حد لممارسات المديرين الاستعماريين التعسفية... وبكلمة موجزة على النضال من أجل اصلاح النظام الاستعماري باتجاه ديمقراطي، وليس المطالبة بالاستقلال إلا في حالات نادرة، وإن لم تكن فكرة الاستقلال على المدى البعيد غائبة عن أذهان الفئة المثقفة في بعض المستعمرات في هذه الفترة (الداهومي، السنغال، ساحل الذهب...) .

وقد امتدت هذه الفترة في قسم من المستعمرات حتى عام ١٩٣٥، وفي قسم آخر منها حتى عام ١٩٣٩ أو عام ١٩٤٥ .

ب - قيام حركات التحرر الوطني والنضال من أجل الاستقلال.

تبدأ هذه المرحلة عموماً بعد عام ١٩٣٥ وتنتهي مع الاستقلال. وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس الحركات التحريرية الوطنية الجماهيرية بقيادة "الصفوة المختارة".

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٤) تقاسم حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية تياران هما التيار المطالب بالاستقلال الفوري مع الارتباط بالدولة المستعمرة أو بدونه (كومنولث، اتحاد)، والتيار المطالب بالاستقلال الذاتي المحلي في اطار دولة فيدرالية أو كونفدرالية مع الدولة المستعمرة. وقد ساد التيار الأول بخاصة في المستعمرات الإنجليزية في إفريقيا الغربية، وتواجد التياران معاً في البداية بخاصة في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية والإستوائية. لكن الغلبة في النهاية كان للتيار الثاني. غير أن سرعان ما أدرك اصحاب التيار الثاني من قادة حركات التحرر الوطني مدى تمسك الدول الاستعمارية بإرادة الهيمنة والسيطرة، وأن تحقيق أمانيهم وأمني شعوبهم في التقدم والرخاء مرهون بالحصول على الاستقلال.

وقد اتخذ النضال من أجل الحصول على الإستقلال في الأعم الأغلب طابع النضال السياسي (المستعمرات الإنجليزية في إفريقيا الغربية، والفرنسية في إفريقيا الغربية والإستوائية).

لكن في البلدان التي يوجد فيها عدد مهم من المستوطنين الأوروبيين (المستعمرات الإنجليزية في جنوب إفريقيا والمستعمرات البرتغالية في وسط إفريقيا وغربها...) فقد اضطر قادة حركات التحرر الوطني إلى اللجوء في آن واحد إلى الكفاح المسلح والنضال السياسي لنيل الإستقلال.

وبدأ من عام ١٩٥٧، بدأت الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى بالحصول على استقلالها. فمن دولتين مستقلتين فقط (ليبيرية، واثيوبية/الحبشة) في عام ١٩٥٦، ارتفع عدد الدول الإفريقية المستقلة إلى ٢٦ في عام ١٩٦٣، و٤٦ في عام ١٩٧٧ و٤٨ في عام ١٩٩٣.

الفصل السابع

الوحدة الإفريقية

أسهم عاملان في ظهور فكرة "الجامعة الإفريقية Panafricanisme". وقد ارتبط هذان العاملان أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً. تمثل العامل الأول في إدراك الافارقة السود في العالم أجمع لانتمائهم إلى حضارة واحدة هي الحضارة الزنجية الإفريقية، وتمائل تجاربهم في تاريخهم الحديث. فهم يشكلون جنساً بشرياً مضطهداً في العالم أجمع هو الجنس الأسود، ومشكلاتهم متشابهة، وتطلعاتهم متماثلة. وتجلى العامل الثاني في رغبتهم في التعاون، وتقديم الدعم المتبادل من أجل تحرير أنفسهم تحراً تاماً، وأن يكون لهم رأيهم في شؤون العالم المعاصر، ويسهموا في بناء الحضارة الإنسانية العالمية.

أولاً- حركة "الجامعة الإفريقية".

ظهرت فكرة "الجامعة الإفريقية" في آن واحد في كل من العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية وجزر البحر الكاريبي) وفي القارة الإفريقية نفسها.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، أخذت الميول الوحودية الإفريقية بالظهور في إطار الحركة القومية الزنجية في العالم الجديد. فقاد هذه الحركة لم يهتموا بأوضاع أبناء الجنس الأسود ومعاناتهم في العالم الجديد فحسب، بل اهتموا أيضاً بأوضاع الشعوب الإفريقية الخاضعة للسيطرة الاستعمارية الأوروبية ومعاناتها في القارة الإفريقية نفسها. ونادوا بضرورة وحدة أبناء الجنس الأسود في كل مكان في العالم من أجل تحرير أنفسهم. وفي العقود الأولى من القرن العشرين بلغت هذه الحركة أوج ذروتها بفضل جهود بعض قادتها الأفرو - أمريكيين العظام من أمثال د.دوبوا، وماركوس غاري.

في الوقت نفسه ظهرت حركات مماثلة في أوساط "الصفوة المختارة" في إفريقيا نفسها، وحصل تقارب بين الطرفين خلال القرن العشرين.

وقد مرت حركة "الجامعة الإفريقية" في القرن العشرين بثلاث مراحل رئيسة لكل منها سماتها الخاصة بها.

١- حركة "الجامعة الإفريقية" في الفترة ١٩٠٠-١٩٤٥.

خلال هذه المرحلة من تاريخ حركة "الجامعة الإفريقية"، عمل افارقة العالم الجديد وفي طليعتهم الدكتور دوبوا، وماركوس غار في على نشر فكرة "الجامعة الإفريقية" بين أبناء الجنس الأسود في العالم الجديد، وبين أبناء إفريقية المقيمين في عواصم الدول الأوروبية الإستعمارية، وفي إفريقية نفسها. وكانت مرجعية الحركة في هذه المرحلة من تاريخها هي "الجنس الأسود". وهما الأول هو إقامة إتصال دائم بين أبناء الجنس الأسود الذين يعيشون في "الشتات" من جهة، وأولئك الذين يعيشون في القارة الإفريقية من جهة أخرى، بهدف بحث المشكلات التي يعاني منها هذا الجنس وإيجاد سبل لحلها، ومناقشة المسائل التي تهمه، وطرائق النهوض به، واستعادته لعزته وكرامته، وإسهامه في بناء الحضارة العالمية.

وقد تقاسم حركة "الجامعة الإفريقية" في العالم الجديد خلال هذه المرحله تياران: التيار "المعتدل" ويتزعمه الدكتور دوبوا^(١)، والتيار "الثوري" ويقوده ماركوس غارفي^(٢).
أ- التيار "المعتدل".

وكان تياراً إصلاحياً نخبوياً. فأنصاره من أفراد "الصفوة المختارة"، أهملوا العمل

^(١) ولیم ب دوبوا (١٨٦٨-١٩٦٣). ولد في مدينة (فريت هارنغتون) من مقاطعة ماشوشيتس في الولايات المتحدة الأمريكية من أب خلالي من جزر البحر الكاريبي في ٢٣ شباط / فبراير ١٨٦٨. تخرج الدكتور دوبوا من جامعة هارفارد. وفي الفترة ١٨٩٤-١٩٤٤، شغل عدة كراسٍ للاستاذية في العديد من الجامعات الأمريكية. وكان خلال ما يزيد على نصف قرن في طليعة الدعاة إلى تحسين أوضاع الشعوب السوداء في أمريكا وفي "الشتات" وفي إفريقية نفسها، وإلى المساواة بين الأجناس البشرية في الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية. وفي عام ١٩٦١، أصبح من مواطني جمهورية غانا، وتوفي فيها عام ١٩٦٣. ويعرف اليوم بأبي حركة الجامعة الإفريقية.

^(٢) ماركوس غارفي (١٨٨٧-١٩٤٠). ولد عام ١٨٨٧ في مدينة (كوبنجستون) من جامايكا، من أبوين زنجيين من الطبقة المتوسطة. في فترة ١٩٠٩ - ١٩١٢، تنقل ماركوس بين عدة بلدان أمريكية لاتينية ودرس أوضاع السود فيها. وفي عام ١٩١٦، استقر بها المقام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العام التالي أسس غارفي "الرابطة العالمية لاعلاء شأن السود" واحتكر المسرح السياسي في الوسط الزنجي بما دعا إليه ونشره من أفكار.

على كسب دعم الجماهير الشعبية السوداء وتعبيثها خارج إفريقية وداخلها. واقتصر نشاطهم على الاحتجاج على سياسة الميز العنصري والاحتقار للذين يتعرض لهما الأفارقة السود في إفريقية نفسها وفي "الشتات"، وإدانة النظام الاستعماري بصفته نظام سيطرة وعبودية وقمع واضطهاد.

أما مطالب أنصار التيار "المعتدل"، فقد تركزت على المساواة بين الأجناس البشرية ولا سيما بين الجنسين الأسود والأبيض في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمطالبة بإصلاح النظام الاستعماري، وتنمية إفريقية لصالح الإفريقيين، وتمثيل إفريقية في لجنة الإنتدابات في عصبة الأمم، وإنشاء معهد لدراسة قضية الجنس الأسود، والإعتراف بحقوق الرجل الأسود في العالم بأكمله، وتحرير اثيوبية وهايي ولييرية "من قبضة الاحتكارات والممارسات الربوية لرجال المال الذين يسيطرون على العالم"، ومنح الشعوب الإفريقية الحكم الذاتي، ودمج زنوج الولايات المتحدة الأمريكية في المجتمع الأمريكي الأبيض دمجاً كاملاً.

ولتحقيق هذه المطالب سعى أنصار هذا التيار إلى تحقيق التفاهم والتضامن بين مختلف شعوب الجنس الأسود وجماعاته في إفريقية وفي "الشتات" بهدف الدفاع عن حقوق الجنس الأسود، واستعادته لعزته وكرامته، والعمل معاً على تنمية عبقريته. وذلك باستخدام "جميع الطرائق السلمية المتحضرة، وبالتعاون مع الليبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبية"، واستبعدوا اللجوء إلى استخدام العنف لتحرير القارة الإفريقية من ربة الاستعمار.

ب - التيار "الثوري".

وكان تياراً جماهيرياً شعبياً. يرى أنصاره أن للجنس الأسود حضارته وقيمه الثقافية، وعلى عاتق أبنائه تقع مسؤولية الدفاع عنها وحمايتها والنهوض بها. ويؤمنون باخفاق أية محاولة لدمج الجنس الأسود بالأجناس البشرية الأخرى، كما يؤمنون بأن خلاص الجنس الأسود وفرض احترامه على الأجناس البشرية الأخرى وتعاملها معه على قدم المساواة يتوقف على نجاح ابنائه في تحقيق ثلاثة أهداف هي: "نهضة الجنس الأسود"، وتحرير القارة الإفريقية من سيطرة القوى الاستعمارية، وبناء دولة إفريقية واحدة تضم جميع بلدان القارة الإفريقية وتكوين أمة قوية فيها تضم جميع أبناء الجنس الأسود بما فيهم أفارقة "الشتات".

وإن اتفق هذان التياران في بعض الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها وهي إيقاف وعي أبناء الجنس الأسود بجنسهم وحضارتهم الزنحية الإفريقية، وحثهم على الاعتزاز بهما، ومن ثم رد الاعتبار إلى الجنس الأسود، والإسهام في تحديث القارة الإفريقية وتحريرها من القوى الإستعمارية الأوروبية، وبناء الوحدة الإفريقية، فقد اختلفا حول وسائل تحقيق هذه الأهداف.

فانصار التيار "المعتدل" كانوا يرون إمكان تحرير القارة الإفريقية من السيطرة الإستعمارية الأوروبية بالطرائق السلمية، أي عن طريق المفاوضات مع الدول الأوروبية الإستعمارية وبمساعدة الأوروبيين الليبراليين أنفسهم. وأكدوا أن الطريق الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يسمح لأبناء الجنس الأسود بالسير على طريق التقدم والتنمية الاقتصادية وتحسين ظروفهم المعاشية. كما كانوا يرون أن حركتهم تمثل تيارا سياسيا ديناميا، وقائدا لنضال الأفارقة في إفريقيا في الوقت الذي يقومون فيه بإرساء دعائم منظمات التحرر الوطني فيها.

في حين أن أنصار التيار "الثوري" كانوا يؤكدون على تعذر تحرير القارة الإفريقية بالطرائق السلمية، وأنه لا بد من اللجوء إلى استخدام العنف لتحقيق هذا الهدف. ويعتقدون بضرورة عودة زنوج الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا للمساهمة في النضال من أجل تحريرها، وفي تنميتها وارتقاء شعوبها، وأن الطريق الرأسمالي هو السبيل الوحيد لنجاح نضال هذه الشعوب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية والسير بها على طريق التقدم.

وأياً كان الأمر، فقد أسهم تيارا حركة "الجامعة الإفريقية" بما قاما به من نشاط خلال هذه المرحلة من تاريخ هذه الحركة في إقامة نوع من التواصل بين أفارقة القارة الإفريقية السود وأفارقة "الشتات"، وأسهما في التربة السياسية لأبناء الجنس الأسود ووعيهم بهذا الجنس ومشكلاته، وإثارة اعتزازهم وافتخارهم بالانتماء اليه، وفي توعيتهم بضرورة تكاتفهم وتعاونهم من أجل تحرير القارة الإفريقية وتنميتها وتقدمها. كما أسهما في نشر فكرة "الوحدة الإفريقية" وأهميتها لنجاح الأفارقة في تحقيق أمانتي الجنس الأسود. وغير دليل على ذلك تأسيس المنظمات الزنحية في باريس ولندن في فترة ما بين الحربين، واستمرار نشاط بعضها خلال مرحلة السبات التي عرفتتها حركة "الجامعة الإفريقية" التي كان يترعها د. دوبوا في الفترة ١٩٢٧ - ١٩٤٥.

جـ - "الصفوة المختارة" الإفريقية وفكرة "الجامعة الإفريقية".

في الفترة نفسها، أخذت فكرة "الجامعة الإفريقية" بالظهور في أوساط "الصفوة المختارة" الإفريقية في إفريقية نفسها، وفي لندن وباريس.

(١) - في إفريقية.

أصبح من المعروف اليوم أن شعار "إفريقية للإفريقيين" الذي جعلته حركة "الجامعة الإفريقية" في الولايات المتحدة الأمريكية شعاراً لها، ظهر في بادئ الأمر في إفريقية الجنوبية - في نيسالانده^(١) بالتحديد. ففي عام ١٨٩٦، قام القس البريطاني جوزيف بوث، الذي كان يعمل مبشراً في نيسالانده، بنشر كتاب بعنوان "إفريقية للإفريقيين". وتبنى الزعيم السياسي الوطني شلنبوي هذا الشعار وجعل من القس بوث مستشاراً سياسياً له.

وفي ١٤ يناير / كانون الثاني ١٨٩٧، قام شلنبوي وبو ث بتأسيس "الإتحاد المسيحي الإفريقي" في نيسالانده. وكان هدف هذا الإتحاد أن يقوم "باسم المسيح بلم شمل جميع الرجال الراغبين بانصاف الجنس الأسود والعازمين على العمل لتحقيق ذلك وإقامة شعائر الصلاة لكي يصبح الأفارقة في يوم ما أمة مسيحية إفريقية". وكان طموحهم الأول والأخير هو العمل بثبات وبلا ملل على تطبيق سياسة "إفريقية للإفريقيين" وبناء أمة مسيحية متحدة، والتعجيل بقيام هذه الأمة عن طريق الصلاة والعمل الجماعي.

من جهة أخرى، ظهرت فكرة "الجامعة الإفريقية" في المستعمرات البريطانية في إفريقية الغربية. وكان من أهم قادتها الدكتور ادوار ويلموت بلايدن (ليبرية)، والاسقف جيمس جونسون، والبرفسور ادوي دينيجا Adeoye Deniga (نيجيرية)، وجوزيف كاسلي هايفورد (ساحل الذهب / غانة الحالية).

فقد مجد بلايدن الثقافة الإفريقية. ودعا الأفارقة إلى التخلص عن القيم الأوروبية، والعودة إلى قيم الثقافة الإفريقية. وكان أول من تحدث عن شخصية إفريقية مميزة. ونزع من الاسقف جونسون الحركة "الإثيوبية" الداعية إلى توحيد بلدان إفريقية في دولة مسيحية واحدة.... وشرح البرفسور دينيجا أفكاره حول الوحدة الإفريقية (وقد خص بها إفريقية الغربية) في كتيب بعنوان "الحاجة إلى إتحاد إفريقية الغربية The Need For West African Federation".

(١) ما لاوي حالياً.

في حين أن هايفورد اسس حزب المؤتمر الوطني لإفريقية الغربية البريطانية في اكرا (مارس /آذار ١٩٢٠). وحضر المؤتمر التأسيسي وفود من سيراليون وغامبيا وساحل الذهب ونيجيرية. وقد نجح "المؤتمر الوطني..." في تعزيز التعاون بين أفارقة المستعمرات البريطانية الأربع خلال العقد التالي.

(٢) - في عواصم الدول الأوروبية الإستعمارية.

(أ) - في لندن.

في الوقت نفسه الذي كان فيه "المؤتمر الوطني..." يعزز روح التعاون والوحدة في مستعمرات إفريقية الغربية الخاضعة للسيطرة البريطانية، كان الطلبة الأفارقة من أبناء هذه المستعمرات يقومون بدورهم في هذا المجال. ففي عام ١٩٢٤، أسس هؤلاء الطلبة في لندن بزعامة لايدو سولانكي (نيجيرية) اتحاد طلبة إفريقية الغربية في لندن. وكان من بين أهم أهدافه:

١- أن يكون الإتحاد مركزاً للبحث في جميع الشؤون الخاصة بإفريقية وتنميتها.

٢- نشر الوعي القومي والاعتزاز بالجنس الأسود بين الشعوب الإفريقية.

وقد أصبح نزل إتحاد طلبة إفريقية الغربية ملتقى للطلبة الأفارقة مع رجال الفكر المنحدرين من أصول إفريقية من الولايات المتحدة الأمريكية وجزر البحر الكاريبي، يتبادلون معهم الأفكار حول الجنس الأسود ويناقشونها. وأصبح الإتحاد مؤسسة تشرب فيها الطلبة الأفارقة الأفكار الوطنية. وقد تأثروا بأفكار ماركوس غارفي.

(ب) في باريس .

في فترة ما بين الحربين انتشرت فكرة "الجامعة الإفريقية" أيضاً في أوساط الجاليات الزنجية والإفريقية في باريس. ويعود الفضل في ذلك إلى مؤتمرات الجامعة الإفريقية التي نظمها الدكتور دوبوا في عواصم الدول الأوروبية الإستعمارية ولا سيما باريس، وإلى انتشار أفكار ماركوس غارفي في هذه الاوساط. ومن أهم قادة حركة "الجامعة الإفريقية" في باريس الداهومي (كوجو توفالو هوينو)، والسنغالي (الأمين سنغور) والسوداني (تيمويكو جاران كوياته).

وشهدت باريس تأسيس "رابطة الجامعة الإفريقية" (١٩٢١)، وهدفها الإسهام "في تحسين مصير الجنس الأسود في جميع نقاط المعمورة"، "والرابطة العالمية للدفاع عن الجنس

الأسود"، وكان من بين أهم أهدافها "تطوير روابط التضامن والاحوة بين أبناء الجنس الأسود في العالم". وكانت هذه الرابطة على اتصال مباشر مع "الرابطة العالمية لإعلاء شأن السود" التي يترعها ماركوس غارفي في الولايات المتحدة الأمريكية. كما شهدت باريس نشاط منظمات زنجية إفريقية أخرى مثل "لجنة الدفاع عن الجنس الأسود"، و"رابطة الدفاع عن الجنس الأسود"، و"اتحاد العمال الزنوج"، وكان من بين أهدافها: تحرير الجنس الأسود من نير الاستعمار والعبودية، وتوحيد بلدان إفريقية بتأسيس دولة زنجية واحدة في إفريقية، ومنح الشعوب السوداء في جزر البحر الكاريبي حرية الاختيار بين التجمع في دولة كونفدرالية، أو الاندماج من جديد مع إفريقية المحررة...

وقد سعت هذه المنظمات إلى تأسيس فروع لها في المستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية ونشر أفكارها بين أبنائها.

وفي الثلاثينات، إلى جانب هذه المنظمات السياسية، عرفت باريس حركة أدبية زنجية هدفها العودة إلى الأصول وبعث الثقافة الزنجية الإفريقية والنهوض بها، وكان لسان حالها بعض الدوريات مثل "مجلة العالم الأسود" (١٩٣١)، كان من بين أهدافها تعريف الأوساط الزنجية والإفريقية بحركة "النهضة الزنجية" في الولايات المتحدة الأمريكية، وبأعلامها مثل آلن لوك، وكلود ماكي، ولانغستون هوكس... وخلق رابطة تضامن ثقافي وأدبي بين أبناء الجنس الأسود في العالم كله، ومجلة "الطالب الأسود" لسان حال حركة الزنوجة La Négritude التي جعلت من العودة إلى الأصول ورد الاعتبار للجنس الأسود وانبعاثه ونهضته وتحرره أحد أهدافها. وكان أهم روادها السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، والمارتينيكي إيميه سيزر، والغوياني ليون داماس.

٢ - حركة "الجامعة الإفريقية" ١٩٤٥ - ١٩٥٨.

أصبح من المتفق عليه أن المؤتمر الخامس لحركة "الجامعة الإفريقية" الذي عُقد في مانشستر في المملكة المتحدة في شهر أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٤٥، يشكل بداية المرحلة الثانية من تاريخ هذه الحركة للأسباب التالية:

١ - منذ هذا المؤتمر انتقلت قيادة حركة "الجامعة الإفريقية" من المثقفين ورجال الفكر الأفرو - أمريكيين إلى رجال الفكر والعمل السياسي من أبناء القارة الإفريقية نفسها.

٢- تبني الحركة الصريح لمبدأ مناهضة النظام الإستعماري ودعوتها الواضحة للقضاء عليه بالقوة إذا لزم الأمر، وتوجيه نداء إلى العمال والفلاحين وأصحاب المهن الحرة والثقفيين الإفريقيين لتوحيد جهودهم في منظمات جماهيرية لتحقيق هذا الهدف.

٣- لم يعد هدف حركة "الجامعة الإفريقية" تحقيق وحدة الجنس الأسود كله، وإنما أصبح هدفها أكثر واقعية وهو السعي لتحقيق وحدة بلدان القارة الإفريقية نفسها.

• مؤتمر مانشيستر (أكتوبر / تشرين الأول ١٩٤٥).

حضر المؤتمر أكثر من مئتي مندوب يمثلون "العالم الملون". وكانت القارة الإفريقية للمرة الأولى ممثلة تمثيلاً مهماً. فقد حضر مؤتمر مانشيستر مندوبون عن الحبشة (اثيوبية)، وساحل الذهب، وكنيسة، وجنوب إفريقيا، والتوغو... وكان ممثلو هذه البلدان من الشباب المثقفين الذين سرعان ما أصبحوا من قادة حركات التحرر الوطني في بلدانهم ثم صاروا رؤساء دول فيها بعد الإستقلال، مثل د. كوامي نكروما، وجومو كينياتا. ولم يحضر هذا المؤتمر من الأفرو-أمريكيين سوى د. دوبوا.

وقد ناقش المؤتمر للمرة الأولى بإسهاب مسألتي الوحدة الإفريقية والقومية الإفريقية. وأكد للمرة الأولى أيضاً ضرورة تأسيس حركات نضالية محكمة التنظيم والتماسك والترابط كشرط أساسي لنجاح نضال التحرر الوطني في إفريقيا.

وانتهى مؤتمر مانشيستر بتبني عدة قرارات. بعضها يدعو الدول الإستعمارية لالغاء الإستغلال ومظالم النظام الإستعماري في المستعمرات، لا سيما أنه منذ قدوم الإنجليز والفرنسيين والبلجيكيين والأوروبيين الآخرين لم تشهد البلدان الإفريقية "إلا التخلف بدلاً من التقدم بسبب الإستغلال المنهجي الذي تمارسه هذه القوى الإمبريالية الإستعمارية". ولم يستبعد بعض القرارات الأخرى إمكان اللجوء إلى استخدام القوة لتحرير البلدان الإفريقية إذا ما أصر العالم الغربي على الإستمرار في حكم البشرية بالقوة، وطالب باستقلال إفريقيا، وأكد حق جميع الشعوب المستعمرة في التحكم بمصيرها. وعبر المؤتمر عن اعتقاده الراسخ بضرورة "تحرير جميع المستعمرات من السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية". وبعد أن شدد المؤتمر على أن نضال الشعوب المقهورة من أجل الحصول على السلطة السياسية يشكل "الخطوة الأولى والشرط الأساسي للتحرر الكامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي"، دعا طبقات العمال والفلاحين وأصحاب المهن الأخرى والثقفيين إلى النهوض بمسؤولياتهم، وتنظيم أنفسهم تنظيماً قوياً لكسب هذا الإستقلال.

ومع انتهاء المؤتمر أصبح من الواضح أن حركة "الجامعة الإفريقية" قد تحولت من حركة احتجاج يقودها رجال سود ينحدرون من أصول إفريقية من جزر البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى أداة من أدوات نضال الحركات الوطنية الإفريقية ضد الحكم الاستعماري. وبهذا تحولت هذه الحركة إلى حركة جماهيرية إفريقية للإفريقيين.

إلا أن العمل بقرار مانشيستر الداعي إلى تنظيم أحزاب سياسية في مختلف المستعمرات الإفريقية بهدف النضال لكسب معركة الاستقلال كونه الخطوة الأولى نحو بناء إفريقية المتحدة، أدى إلى دخول حركة "الجامعة الإفريقية" في فترة من السبات ما بين ١٩٤٦ - ١٩٥٧. وذلك بسبب تركّز اهتمام رجال السياسة الإفريقيين على البلدان الإفريقية المستعمرة، وانهماكهم في النضال من أجل كسب معركة الاستقلال لدرجة أنهم لم يجدوا الوقت الكافي لتنظيم مؤتمرات إفريقية على مستوى القارة. لكن هذا لا يعني أن فكرة "الجامعة الإفريقية" قد غابت عن الأذهان يدل على ذلك حضورها في كتابات قادة النضال الوطني وخطاباتهم. فقد كان الجميع يصرحون أنهم لا يناضلون من أجل حرية بلدانهم فحسب، وإنما أيضاً من أجل حرية إفريقية ووحدها. كما استمر حضور فكرة "الجامعة الإفريقية" في فكر رجال الأدب والفكر السود خارج إفريقية. ففي عام ١٩٥٥، مثلاً، نشر جورج بادامور^(١) كتابه "جامعة إفريقية أم شيوعية"، حلل فيه الأسس النظرية لحركة الجامعة الإفريقية.

في الوقت نفسه، بقيت حركة "الجامعة الإفريقية" في أوساط رجال الأدب والسياسة الإفريقيين الناطقين باللغة الفرنسية تقتصر أساساً على المجال الأدبي، أي على حركة الزنوجة التي نشطت في تلك الفترة وعقدت أول مؤتمر دولي للكتاب والفنانين السود في جامعة السوربون بباريس في عام ١٩٥٦.

٣ - حركة الجامعة الإفريقية منذ ١٩٥٨.

يعد عام ١٩٥٨ بداية المرحلة الثالثة من تاريخ حركة "الجامعة الإفريقية". فقد شهد هذا العام بداية:

(١) من ترينيداد، وهو أحد قادة حركة "الجامعة الإفريقية" اللامعين.

- ١- تحول فكرة الجامعة الإفريقية من فكرة عرقية إلى مطلب سياسي، وحصر اهتمام حركة "الجامعة الإفريقية" بالقارة الإفريقية فقط.
- ٢- انتقال حركة "الجامعة الإفريقية" من المجال النظري إلى حيز العمل والتنفيذ، وتعزيز الروح النضالية ضد الإستعمار في البلدان الإفريقية، ومنح دعم حقيقي لحركات التحرر الوطني التي لا تزال تناضل من أجل كسب معركة الإستقلال.
- ٣- قيام منظمات ومؤسسات إفريقية دائمة على المستوى الإقليمي مهدت السبيل لقيام منظمة الوحدة الإفريقية.

آ- الطريق إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ تمخض النضال من أجل تحقيق فكرة "الجامعة الإفريقية"، أي إقامة الوحدة الإفريقية عن ظهور عدة تجمعات ثنائية، أو متعددة الاطراف. كان هدفها إما الحصول على الإستقلال في إطار هذه التجمعات أو تشكيل نواة لوحدة الدول الإفريقية المستقلة، أو القيام بنوع من تنسيق السياسات بين الحكومات المعنية في جميع المجالات، ولا سيما في المجال الإقتصادي.

(١) - الحركة الوحدوية من أجل حرية إفريقية الشرقية والوسطى.

تأسست في شهر سبتمبر /أيلول ١٩٥٨ بمبادرة من زعماء حركات التحرر الوطني في تنجانيقا وزنجبار، وكينية واورغندا. وقد حدد ميثاق هذه الحركة أهدافها كما يلي:

١- تعزيز روح "الجامعة الإفريقية" (أي الروح الوحدوية) لتحرير بلدان إفريقية الشرقية والوسطى من الإمبريالية والهيمنة البيضاء (أي الأوروبية)، والإستغلال الإقتصادي، والتفسيخ الإجتماعي بمضاعفة العمل الوطني للحصول على الحكم الذاتي Self government وإقامة الديمقراطية البرلمانية.

٢- تنسيق البرامج والمشاريع والجهود الوطنية للإسراع في تحرير البلدان سالفة الذكر.

٣- المساعدة على تأسيس الحركات الوطنية المتحدة وتنظيمها في البلدان الإفريقية عن طريق التربية السياسية، والمؤتمرات الدورية وغيرها من الوسائل التي تحددها الحركة.

٤- انشاء صندوق مشترك من أجل تحرير إفريقية الشرقية والوسطى.

٥- تأييد استخدام سياسة اللاعنف في النضال الوطني الإفريقي من أجل نيل الحرية وتحقيق الإزدهار.

٦- تمهيد السبيل أمام إقامة إتحاد إفريقية الوسطى والشرقية يمتد من الصومال حتى روديسية.

كما تبني المؤتمر التأسيسي لهذه الحركة وثيقة أخرى هامة بعنوان "ميثاق الحرية" ضمنها القواعد التي تحكم نشاطها. وموجها كرس قادة إفريقية الشرقية والوسطى في الحركة أنفسهم لمهمة استعادة حرية بلدان إفريقية الشرقية والوسطى، وقضية حرية إفريقية وازدهارها.

وخلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٢، انضم إلى هذه الحركة زعماء حركات التحرر الوطني في كل من نيسالانده، والصومال، واثيوبية (الحبشة)، والروديستين الشمالية والجنوبية، وبتشوانا وسوازيلانده، وجمهورية إفريقية الجنوبية، وجنوب غرب إفريقية، وباسوتو، وروانده وبوراندي. واصبحت تعرف باسم "الحركة الوحدية من أجل حرية إفريقية الشرقية والوسطى والجنوبية".

(٢) - اتحاد غانه - غينية.

بعد استقلال غينية مباشرة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٨، أعلنت حكومتا غينية وغانة في بيان مشترك عن تأسيس اتحاد غانه وغينية على أن تكون نواة لإتحاد الدول الإفريقية المستقلة. وترك باب العضوية مفتوحاً أمام جميع الدول الإفريقية المستقلة أو الإتحادات الفيدرالية التي تؤمن بمبادئ هذا الإتحاد.

إلا أن هذا الاتحاد الغيني - الغاني اقتصر عملياً على تبادل الوزراء المقيمين كل لدى مجلس حكومة البلد الآخر، والتضامن السياسي بينهما، وتقديم المساعدة المالية من غانه إلى غينية. بعد أن كان قد بدا للوهلة الأولى أن قرابة ايدولوجية "الجامعة الإفريقية" قد اسقطت الحاجز اللغوي الموروث عن العهد الإستعماري. لكن يبدو أن العقبة المهمة التي اعترضت سبيل تحقيق هذا الإتحاد عملياً هي عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين. إذ يفصل بينهما ثلاث دول هي ساحل العاج، وليبيرية، وسيراليون.

(٣) - اتحاد مالي.

في شهر يناير/كانون الثاني ١٩٥٩، عقد مؤتمر في داكار عاصمة السنغال حضره

ممثلون عن حكومات السنغال، والسودان، والداهومي وفولتا العليا. وانتهى هذا المؤتمر بتأسيس اتحاد مالي ويضم هذه البلدان الأربعة. ونص الدستور الاتحادي الذي تبناه المؤتمر على إنشاء ثلاث هيئات عليا هي:

١- السلطة التنفيذية الاتحادية. وتتكون من رئيس الدولة الاتحادية، وحكومة اتحادية تتألف من وزيرين عن كل دولة عضو في الاتحاد.

٢- السلطة التشريعية الاتحادية. ويمثلها البرلمان الاتحادي المنتخب. ويتكون من ١٢ نائباً عن كل دولة عضو في الاتحاد يختارهم المجلس الاقليمي في كل منها.

٣- السلطة القضائية الاتحادية. وهي المحكمة الاتحادية المستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لكن سرعان ما انسحبت الداومي وفولتا العليا من الاتحاد بعد أن رفضت حكومتها التصديق على الدستور الاتحادي، ليصبح اتحاداً ثنائياً يضم كلاً من السنغال والسودان.

إلا أن الخلاف سرعان ما دب بين السودان والسنغال. وفي ٢٠ اغسطس/آب ١٩٦٠ اعلنت السنغال استقلالها عن الاتحاد.

(٤) - الاتحاد الجمركي لدول إفريقية الإستوائية.

تأسس في شهر يناير /كانون الثاني ١٩٥٩. ويضم التشاد، وأوبانغي - شاري (جمهورية إفريقية الوسطى حالياً)، والغبون، والكونغو برازافيل (جمهورية الكونغو الحالية) والكميرون. وهدفه توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتأسيس "صندوق التضامن" يتم تمويله بنسبة ٢٠٪ من الرسوم الجمركية، وتوحيد مصالح البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل.

(٥) - مجلس الوفاق.

وتأسس في ٣٠ مايو /مايس ١٩٥٩. ويضم ساحل العاج وفولتا العليا والنيجر. ثم انضم إليه لاحقاً كل من الداومي والبرغوا. وهدفه تنسيق سياسات حكومات الدول الأعضاء في جميع المجالات، ولاسيما الإقتصادي منها. وتقرر عقد مؤتمرات دورية لرؤساء الحكومات، ورؤساء المجالس التشريعية، والوزراء، "وإنشاء صندوق تضامن"، وإقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء على أن تقسم الرسوم الجمركية والضرائب المحيية فيما بينها.

(٦) - إعلان سانكييلي.

مبادرة من الرئيس الليبري توبمان عقد اجتماع بينه وبين رئيس دولة غانة كوامي نكروما ورئيس غينية أحمد سيكتوري في قرية سانكييلي (ليبيرية). وفي ١٩ يوليو/تموز ١٩٥٩ صدر إعلان سانكييلي الذي نص على تأسيس رابطة Commumauté الدول الإفريقية المستقلة. وحدد هذا الإعلان المبادئ التي سوف يتم على أساسها تأسيس هذه «الرابطة»، وليس إتحاد Union الدول المستقلة. فقد كان أهم ما نص عليه هذا الإعلان المبادئ والأسس التالية:

١- احتفاظ كل دولة أو إتحاد من أعضاء الرابطة بشخصيته القومية وكيانه الدستوري.

٢- الهدف من إنشاء الرابطة هو العمل على تحقيق الوحدة Unité بين الدول الإفريقية المستقلة، دون المساس بالسياسية الدولية الحاضرة والمستقبلية للدول الموقعة على الإعلان ولا بعلاقاتها أو التزاماتها.

٣- التزام الدول الأعضاء باحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها.

٤- أن تحكم تصرفات الدول والإتحادات الأعضاء الأهداف الجوهرية: وهي الحرية والاستقلال والوحدة وصالح الشعوب الإفريقية.

٥- الالتزام بمساعدة حركات التحرر الوطني في البلدان الإفريقية التي لاتزال تناضل من أجل الحصول على الإستقلال.

٦- باب العضوية في الرابطة يبقى مفتوحاً لكل الدول والإتحادات الإفريقية المستقلة.

٧- شعار الرابطة: الإستقلال والوحدة.

وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لم يجد أي تطبيق عملي له، فقد شكل مرحلة جديدة من مراحل النقاش الدائر بين أنصار "الجامعة الإفريقية" حول أفضل السبل لتحقيق الوحدة الإفريقية.

هكذا نرى أن ما تحقق، حتى عام ١٩٦٠، على مستوى ايدولوجية "الجامعة الإفريقية"، كان أقل بكثير مما عقدت عليه الطموحات والآمال.

ب - التيارات الوجدوية.

في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٢، تبلورت الاتجاهات الوجدوية بين أنصار "الجامعة

الإفريقية " عن تيارين: " التيار المعتدل "؛ الفيدرالي أو التعاوني الذي يعتقد أن الوحدة يجب أن تبنى من القاعدة، والتيار " الثوري " الوحدوي الذي يؤمن بالوحدة العضوية، وبإمكان بناء هذه الوحدة من القمة.

(١) - التيار "المعتدل".

تجسد التيار "المعتدل" في "تجمع مونروفا"^(١) الذي تمخض عن "تجمع برازافيل". ويدعو "تجمع مونروفا" إلى قيام تعاون أخوي بين الدول الإفريقية المستقلة يركز على المبادئ والأسس التالية:

١- المساواة التامة بين الدول الإفريقية بما فيها مدغشقر بغض النظر عن حجمها الجغرافي وعدد سكانها وثروتها القومية.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

٣- احترام سيادة جميع الدول الإفريقية وحقوقها الثابت في الوجود وتنمية شخصيتها المستقلة.

٤- الإدانة القاطعة لأي عمل تخريبي خارجي من الدول المجاورة.

٥- تعزيز التعاون القائم على المساواة والتسامح والتضامن وعلاقات حسن الجوار، وتنسيق سياسات التنمية وتبادل وجهات النظر بشكل دوري ورفض الزعامة أيّاً كانت *refus de toute sorte de leadership*.

٦- أن يكون مفهوماً « إن الوحدة المزمع إقامتها في الوقت الحاضر ليست الإدماج السياسي لدول إفريقية ذات سيادة، وإنما توحيد الطموحات والعمل الهادف لتحقيق التضامن القومي الإفريقي وتمائل وجهات النظر».

كما أقر "تجمع مونروفا" ميثاق لاغوس (٥ يناير / كانون الثاني ١٩٦٢) الذي نص على مبدأ تأسيس منظمة تضم الدول الإفريقية ومدغشقر، وحدد أهداف هذه المنظمة كمايلي:

(١) ويضم ساحل العاج، السنغال، الداومي (بنين الحالية)، فولتا العليا (بوركينافاسو حالياً)، النيجر، التوغو، التشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، الغابون، الكونغو برازافيل، ليبيريا، سيراليون، نيجيريا، الحبشة (إثيوبية)، الصومال، ليبيا، مدغشقر.

- ١- تسريع التبادل الإقتصادي والاجتماعي.
- ٢- تأسيس صندوق مالي مشترك والاستخدام الناجع للثروات.
- ٣- توفير فرص تعليم افضل وأرحب أفقاً للشعوب الإفريقية وتحسين مستواها الصحي ورفاهيتها.

٤- تنسيق العمل السياسي ما أمكن وتبني وسائل جديدة لإقامة علاقات تكون فيها مصالح القارة الإفريقية محددة بوضوح وتخدم هذه المصالح.

أما طرائق تحقيق هذه الأهداف ووسائله، فقد حددها "ميثاق لاغوس" كمايلي:

١- التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة المقترح تأسيسها في جميع المجالات التجارية والصناعية والتعليمية والثقافية، والصحية والتغذية، والسياسية والدبلوماسية، والعلمية والتقنية والدفاع.

٢- وضع سياسات تنمية مشتركة، وتبادل المعلومات الإقتصادية.

٣- تنسيق برامج البحث العلمي.

٤- إقامة شبكة من الطرق والسكك الحديدية، وخطوط الملاحة البحرية و الجوية تربط الدول الإفريقية بعضها ببعض وتسهل الإتصال فيما بينها.

على أن تكون المنظمة من الأجهزة التالية.

١- مجلس رؤساء الدول والحكومات. ويشكل السلطة العليا للمنظمة. ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل عامين. ويبحث جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات بين الدول الأعضاء.

٢- مجلس وزراء. وهو مسؤول عن سير العمل في جميع مجالات التعاون. ويجتمع مرة واحدة في العام على الأقل. ويعقد جلسات طارئة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٣- أمانة عامة. وتشكل الجهاز الإداري المركزي للمنظمة.

* الإتحاد الإفريقي - الملغاشي.

لقد مثل التيار المعتدل "الإتحاد الإفريقي - الملغاشي" الذي يعرف أيضاً باسم " تجمع برازافيل"، وتأسس في شهر سبتمبر /أيلول ١٩٦١، وضم جميع الدول الإفريقية المستقلة الناطقة بالفرنسية في جنوب الصحراء الكبرى^(١)، بإستثناء دولتي مالي وغينيا.

(١) وهي السنغال، ساحل العاج، الداهومي، موريتانية، النيجر، فولتا العليا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الغابون، التشاد، الكونغو برازافيل، الكاميرون، مدغشقر.

وجعل من أهم أهدافه: البحث عن نوع من "السلام الإفريقي" القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والتعاون الإقتصادي والثقافي على قدم المساواة، والتنسيق الدبلوماسي بين الدول الأعضاء.

(٢) - التيار «الثوري».

وتجسد في " تجمع الدار البيضاء " الذي تأسس في الدار البيضاء بالمغرب في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٦١. وضم المغرب، والجمهورية العربية المتحدة (سورية ومصر). وليبية، والحكومة الجزائرية المؤقتة، وغانة، وغينية ومالي. وأهم أهدافه^(١) العمل من أجل إنتصار الحرية في إفريقية وبناء وحدتها وضمن سلامتها، وذلك عن طريق:

١- تحرير البلدان الإفريقية التي لاتزال خاضعة للسيطرة الأجنبية. ودعمها مادياً ومساعدتها على تصفية الإستعمار والإستعمار الجديد بجميع أشكالهما، وثنيتها عن الإحتفاظ بقوات أجنبية وإقامة قواعد عسكرية تعرض تحرير إفريقية للخطر...

٢- توجيه الدول الإفريقية سياساتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية نحو استغلال الثروة القومية لصالح شعوبها، وضمن توزيع هذه الثروة بين مواطنيها توزيعاً عادلاً.

٣- تكثيف الجهود لإقامة تعاون فعال بين الدول الإفريقية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

٤- تكثيف استقلال الدول الإفريقية وسيادتها ووحدة أراضيها.

٥- الحفاظ على تطابق وجهات نظر الدول الإفريقية ووحدة عملها في مجال الشؤون الدولية وتوطيدها، وتعزيز السلام في العالم بتبني سياسة عدم الإنحياز. وبهدف توطيد الحرية في إفريقية وبناء وحدتها وضمن أمنها، أقرت دول "تجمع الدار البيضاء" مايلي:

أولاً- تكوين مجلس إستشاري إفريقي، حالما تنهياً الظروف الملائمة - يضم ممثلين عن كل دولة إفريقية ويكون له مقر دائم، ويعقد جلسات دورية.

ثانياً - تشكيل اللجان التالية:

١- اللجنة السياسية الإفريقية. وتتكون من رؤساء الدول أو ممثليهم المعتمدين. وهي

(١) ميثاق الدار البيضاء ، كانون الثاني/يناير ١٩٦١ .

السلطة العليا. ومهمتها تنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء. وتعد اجتماعات دورية.

٢- اللجنة الاقتصادية الإفريقية. وتضم وزراء مالية الدول الأعضاء أو ممثليهم وتعد اجتماعاً دورياً بهدف اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الإفريقي.

٣- اللجنة الثقافية الإفريقية. وتتألف من وزراء التربية للدول الأعضاء أو ممثليهم. ومهمتها الحفاظ على الثقافة والحضارة الإفريقيتين وتطوريهما، وتكثيف التعاون الثقافي بينها ودعمه.

٤- القيادة العسكرية الإفريقية المشتركة العليا. وتتكون من رؤساء الأركان العامة للدول الأعضاء. ومهمتها تأمين الدفاع المشترك عن القارة الإفريقية في حال تعرض أي جزء منها لعدوان خارجي، والسهر على حماية استقلال الدول الإفريقية.

٥- مكتب الاتصال. ويتكون من أمين عام وأمناء عامين مساعدين. مهمته إقامة تعاون حقيقي بين مختلف اللجان سائلة الذكر.

* اتحاد الدول الإفريقية.

كخطوة أولى على طريق بناء الوحدة الإفريقية، اجتمع رؤساء دول غينية وغانة ومالي في أكرابشهر إبريل/نيسان ١٩٦١، وقرروا تأسيس "اتحاد الدول الإفريقية" على أن يكون نواة لقيام "الولايات المتحدة الإفريقية". وترك باب العضوية مفتوحاً أمام دول إفريقية وإتحاداتها. وأعلن الاتحاد انتماءه "لميثاق الدار البيضاء". وأدان كل تجمع إفريقي يقوم على أساس لغات الدول الإستعمارية. وكان المقصود بهذا طبعاً "تجمع برازافيل". الذي كان يضم دولاً إفريقية ناطقة بالفرنسية حصراً (ديسمبر ١٩٦٠).

هكذا في عام ١٩٦١، تمخضت اتجاهات أنصار "الجامعة الإفريقية" عن تيارين. تيار ثوري يدعو إلى تكثيف جهود الدول الإفريقية لإقامة تعاون فعال بينها في جميع المجالات، وتوجيه سياساتها نحو استغلال الثروة القومية لمنفعة شعوبها. ويؤمن بضرورة تحرير إفريقية من الداخل وتوحيدها (الولايات المتحدة الإفريقية)، وترسيخ الشخصية الإفريقية وفرضها على الغرب والإستعمار والإستعمار الجديد، وتحقيق الثورة السياسية الديمقراطية بضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أي تغيير وجه إفريقية بالقضاء على علاقات التبعية التي تربطها بالعالم الغربي، وتبني سياسة عدم الانحياز تجاه الكتل الدولية. وكان أبرز رواد هذا التيار،

وأشدهم حماساً، وأكثرهم اسهاماً في الترويج لفكرة "الجامعة الإفريقية" أي تأسيس الولايات المتحدة الإفريقية الرئيس الغاني د. كوامي تكروما، ونظيره الغيني أحمد سيكوتوري. وتيار "معتدل"، تيار "الحلول الوسط" و"الواقعية" و"الممكن". وهدفه تحقيق التعاون بين الدول الإفريقية، واحترام سيادتها في الشؤون الداخلية والدولية، ودون تغيير جذري في طبيعة العلاقات التي تربط إفريقيا بالدول الإستعمارية السابقة. وكان من أبرز زعماء هذا التيار وقادته رئيس ساحل العاج فيليكس هوفيت - بواني، ورئيس الوزراء الإتحادي النيجري الحاج أبو بكر تفاوه بيليو.

وقد ظهر انقسام دعاة "الجامعة الإفريقية" بين هذين التيارين بوضوح بمناسبة الأزمة الكونغولية لعام ١٩٦٠، حين سعى الزعيم الكونغولي مورييس تشومبي إلى فصل إقليم كانتنجا عن دولة الكونغو كينشاسا (زائير) وتشكيل دولة مستقلة. فقد دعمت الدول التي شكلت "تجمع الدار البيضاء" أنصار وحدة الكونغو برعاية باتريس لومومبا. في حين أن الدول التي كونت "تجمع برازافيل" دعمت كلاً من لومومبا وتشومبي إلى تشكيل دولة فيدرالية تضم دولتي الكونغو وكانتنجا (مارس ١٩٦١).

ثانياً - منظمة الوحدة الإفريقية.

على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي حول ماهية "الجامعة الإفريقية" بين قادة "تجمع الدار البيضاء" وقادة "تجمع مونروfia"، فقد كان القاسم المشترك في ميثاقهما الذي يمكن أن يجمع بينهما هو إرادة التعاون الإقتصادي.

وهذا ما أدركه تماماً العاهل الحبشي (اثيوبية) هिला سيلاسي حين صرح في خطابه في مؤتمر لاغوس^(١) يقول: "أخبرونا أن إفريقية منقسمة إلى تجمعات متنافسة، وأن هذا الانقسام يحول دون قيام التعاون بين الدول الإفريقية ويعيق تقدمها. سمعنا بتجمع الدار البيضاء وتجمع مونروfia، وبعلان كوناكري وعلان داكار. وحذرونا بأن وجهات نظر هؤلاء وأولئك وسياساتهم متضادة لدرجة يستحيل معها العمل معاً كشركاء في مؤسسة نذر الجميع أنفسهم لها. ولكن هل يوجد حقاً مثل هذه التجمعات الصارمة؟ وإن قامت بعض الدول التي تقاسم وجهات نظر متشابهة باتخاذ اجراءات لتنسيق سياساتها، فهل

(١) عقد مؤتمر لاغوس في يناير / كانون الثاني ١٩٦٢، وضم الدول الاعضاء في تجمع مونروfia. وانتهى المؤتمر بتبني ميثاق لاغوس سالف الذكر.

هذا يعني أنه لا يوجد بين هذه الدول والدول الأخرى سبيل لتعاون حر متبادل المنفعة؟... إن الحبشة (اثيوبية) تعتبر نفسها عضواً في تجمع وحيد هو تجمع إفريقية... لا يوجد فجوة واسعة بين التجمعات المختلفة التي أنشئت لا يمكن مد جسر يربط بينها... إننا نلح على أن يعد هذا المؤتمر نقطة بداية، ونؤكد على أوجه الشبه والوفاق أكثر من تأكيدنا على أوجه الخلاف والاختلاف".

منذئذ وطد الإمبراطور هيلاسيلاسي العزم على الدعوة لعقد مؤتمر في أديس أبابا عاصمة الحبشة (اثيوبية) يحضره جميع قادة الدول الإفريقية المستقلة لمناقشة قضية الوحدة الإفريقية. وشهد العام ١٩٦٢ بذل جهود كبيرة عبر القنوات الدبلوماسية، وعقد لقاءات عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف بين رؤساء الدول الإفريقية، وصدرت تصريحات عن بعض قادة التيار "الثوري" مهدت السبيل لعقد مؤتمر أديس أبابا.

١- المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية (مايو / أيار ١٩٦٣).

في الفترة ما بين ٢٢-٢٦ مايو / أيار ١٩٦٣، شهدت أديس أبابا عقد مؤتمر إفريقي حضره ثلاثون رئيس دولة وحكومة إفريقية مستقلة^(١) ومراقب واحد عن المغرب بهدف مناقشة مسألة الوحدة الإفريقية.

ومن خلال الكلمات التي القاها رؤساء الوفود ظهر ثلاثة تيارات هي:

أ - التيار "الثوري" ومثله رئيس دولة غانة د. كوامي نكروما. وقد اقترح انشاء نظام دفاع مشترك تشرف عليه قيادة إفريقية عليا، وإقامة نظام نقدي مشترك، وتخطيط قاري مشترك، وسوق إفريقية مشتركة. وباختصار إقامة حكومة إفريقية قارية فهي "الوسيلة الوحيدة، في رأيه، القادرة على تجاوز التناقضات بين الدول، وسد الطريق أمام محاولات الغزو الاستعماري والإمبريالي الجديد".

ب - التيار "المعتدل" الذي أكد ممثلوه على أهمية التجمعات الاقتصادية الجهوية

(١) وهي الجزائر، بوراندي، الكاميرون، جمهورية إفريقية الوسطى، التشاد، الكونغو براز، الكونغو كينشاسا، والداهومي، الحبشة (اثيوبية)، الغابون، غانة، غينية، ساحل العاج، ليبيرية، ليبية، جمهورية مدغشقر، مالي، موريتانية، النيجر، نيجيرية، رواندة، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، تنجانيقه، تونس، أوغنده، الجمهورية العربية المتحدة، فولتا العليا. وقد مثلت المغرب بمراقب بسبب حضور موريتانية المؤتمر.

كمرحلة أولى نحو إقامة سوق إقتصادية إفريقية مشتركة. وقد مثل هذا التيار رئيس الوزراء الإتحادي النيجري الحاج أبو بكر تفاوه بيليو.

جـ- تيار "الحلول الوسط" و"الواقعية" و"الممكن". وقد مثله الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حين صرح في خطابه: "علينا أن نبني على الواقع بحكمة وتعقل. لتتدرب معاً على الوحدة! يجب تعويد النفوس على فكرة الوحدة ومتطلباتها المادية والمعنوية. لأن الإعداد النفسي الجاد يعد أمراً ضرورياً لتحقيقها. وحتى تتوافر هذه الشروط، يدعو هذا التيار إلى تأسيس منظمة تسمح بقيام أشكال محدودة من التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء.

وانتهى المؤتمر في ٢٦ مايو/ آيار ١٩٦٣، بتوقيع ثلاثين دولة مستقلة، في جو أنعوي، على ميثاق نصت المادة الأولى منه على تأسيس "منظمة الوحدة الإفريقية"، تضم الدول الإفريقية القارية ومدغشقر والجزر القارية منها.

٢- أهداف المنظمة.

نص ميثاق المنظمة على أهدافها وهي:

١- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية.

٢- تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء وتكثيفه بهدف تأمين حياة أفضل للشعوب الإفريقية.

٣- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء واستقلالها والدفاع عن كامل أراضيها.

٤- القضاء على جميع أشكال الإستعمار في إفريقية.

٥- تشجيع التعاون الدولي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على الدول الأعضاء تنسيق سياساتها العامة والتوفيق بينها في مختلف الميادين السياسية، والإقتصادية، والزربية والثقافية، والنقل والإتصالات السلوكية واللاسلكية، والصحية والتغذية، والعلمية والتقنية، والدفاع والأمن.

٣- مبادئ المنظمة.

نص الميثاق على سبعة مبادئ تقوم عليها منظمة الوحدة الإفريقية هي:

١- المساواة المطلقة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
٣- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وكامل أراضيها، وإحترام حقها الثابت في كيانها المستقل.

٤- تسوية الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية.
٥- إدانة الإغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية بجميع أشكالها بدون تحفظ.
٦- تفاسي الدول الأعضاء المطلق من أجل تحرير البلدان الإفريقية التي لم تنل استقلالها بعد تحريراً كاملاً.

٧- تبني سياسة عدم الانحياز تجاه جميع التكتلات السياسية الدولية.

٤- الهيكل التنظيمي للمنظمة.

أقر الميثاق إنشاء عدد من الأجهزة تشكل مجموعها الهيكل التنظيمي للمنظمة الوحدة الإفريقية.

أ- مؤتمر القمة. ويتألف من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المستقلة أو ممثليهم المعتمدين. وهو السلطة العليا في المنظمة. ويعقد اجتماعات دورية سنوية (في شهر يونيو/حزيران). ويمكن الدعوة إلى عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة ثلثي هذه الدول. ولكل دولة عضو صوت واحد. وتصبح القرارات نافذة المفعول بعد موافقة ثلثي الدول الأعضاء عليها، باستثناء القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية فتكون بالأغلبية.

ومهام المؤتمر هي مناقشة المسائل الإفريقية المشتركة بهدف تنسيق السياسة العامة للمنظمة وانسجامها، وإعادة النظر في هيكل اللجان والهيئات التابعة لها، وأية هيئة أخرى قد يتم إنشاؤها. واللغات الرسمية هي العربية والفرنسية والإنجليزية.

ب- مجلس وزراء الخارجية. ويضم وزراء خارجية الدول الأعضاء أو ممثليهم المعتمدين. وهو مسؤول أمام مؤتمر القمة. ويجتمع مرتين^(١) في العام (في شهري فبراير/شباط وأغسطس/آب). ويمكن عقد جلسات استثنائية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

^(١) الأولى في فبراير/شباط لقرار ميزانية المنظمة، والثانية قبيل انعقاد مؤتمر القمة عملياً.

ومهامته الإعداد لمؤتمرات القمة وجداول أعمالها، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة، وتنسيق التعاون الإفريقي وفقاً للتعليمات الصادرة إليه من مؤتمرات القمة، والإشراف على الأمانة العامة واللجان المتخصصة وإقرار أنظمتها الداخلية، وإقرار الموازنة العامة للمنظمة، ومعالجة الأمور الطارئة مثل النزاعات الحدودية والخلافات بين الدول الأعضاء...

ج - الأمانة العامة الإدارية.

وتتكون من أمين عام وأربعة أمناء مساعدين ينتخبهم مؤتمر القمة لمدة أربع سنوات من بين المرشحين لهذا المنصب من قبل الدول الأعضاء. كما تضم عدداً مهماً من الموظفين (أكثر من ٤٠٠ موظف حالياً) من أبناء الدول الأعضاء. وتشكل الأمانة العامة الجهاز الإداري المركزي الدائم للمنظمة. ومقرها أديس أبابا. ولا تتلقى الأوامر والتعليمات من أية حكومة من حكومات الدول الأعضاء.

ومهامها عديدة ومتنوعة. فهي تشرف على تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية المتعلقة بمجالات التبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتشريعي بين الدول الأعضاء. وتقوم بحفظ الوثائق ومحاضر مؤتمرات القمة ومجلس وزراء الخارجية واللجان المختصة. وتقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس وزراء الخارجية حول أنشطة المنظمة، وآخر حول أنشطة اللجان المختصة. وتعد الميزانية السنوية للمنظمة. وتضع جداول أعمال مجلس وزراء الخارجية واللجان المختصة.

والأمين العام للمنظمة مسؤول عن إدارة الأمانة العامة ويمثل المنظمة دولياً...

د - لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم.

وتتألف من ٢١ عضواً يختارهم مؤتمر القمة من بين المرشحين المختصين من الدول الأعضاء. ومدة العضوية في اللجنة خمس سنوات قابلة للتجديد. كما يعين مؤتمر القمة رئيس اللجنة ونائبيه.

ويشكل رئيس اللجنة ونوابه المكتب الدائم للجنة، وهم المتفرغون فقط في اللجنة. ولا يجوز عزل اللجنة أو أحد أعضائها إلا من قبل مؤتمر القمة. ومقر اللجنة الدائم أديس أبابا.

ومهمة اللجنة هي النظر في النزاعات والخلافات الناشبة بين الدول الأعضاء المعروضة عليها من قبل الفريقين المتنازعين أو أحدهما، أو بطلب من مجلس وزراء الخارجية أو مؤتمر القمة. وفي حال رفض أحد الأطراف المتنازعة قرار اللجنة يحال الأمر إلى مجلس وزراء الخارجية للنظر فيه.

هـ - اللجان المختصة.

أقر الميثاق تأسيس عدة لجان مختصة هي:

١- اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية.

٢- لجنة التربية والثقافة.

٣- لجنة الصحة والرقابة والتغذية.

٤- لجنة الدفاع.

٥- لجنة البحث العلمي والتقاني.

٦- لجنة النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية.

ونظراً لعدم فاعلية هذه اللجان وما سببته من ارهاق لميزانية المنظمة، فقد أعيد تشكيلها ودمج بعضها ببعضها الآخر على النحو التالي:

١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

٢- لجنة التربية والعلوم والثقافة.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حالياً ٥٤ دولة.

هكذا نرى أن ميثاق المنظمة فضل التعاون على الاتحاد (الكونفيدرالية)، وعلى الوحدة (الفيدرالية). ومع ذلك فقد شكل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية خطوة على طريق الوحدة الإفريقية الشاق والطويل.

وقد اختلفت الآراء حول قيام منظمة الوحدة الإفريقية. فقد رأى فيها بعضهم إنتصاراً للتيار المعتدل، ورأى بعضهم الآخر حلاً وسطاً بين التيارين المعتدل والثوري، أو أنها تثبتت لتجزئة إفريقية وضعفها، أو إنتصاراً لأصحاب الوحدة الوظيفية والعملية.

الفصل الثامن

العلاقات العربية الإفريقية

أولاً - الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية.

يَبين الكثير من الدراسات الحديثة قدم العلاقات بين بلدان إفريقية الشمالية وبلدان إفريقية الشرقية والغربية. كما أفادت هذه الدراسات بقدوم العلاقات أيضاً بين عرب شبه الجزيرة العربية وإفريقية الشرقية.

١- في العصور القديمة.

تعود بداية الإتصال بين مصر والقرن الإفريقي إلى منتصف الألف الثالث قبل الميلاد حين أرسل الفرعون ساحو - رع بعثة تجارية إلى بلاد البونت بهدف التجارة وجلب البخور إلى مصر. وفي الألف الثاني قبل الميلاد أرسلت الملكة حتشبسوت بعثة مشهورة إلى بلاد البونت أيضاً بهدف التجارة وجلب بعض المنتجات الإفريقية الموثقة على جدران معبد دير البحري. وفي نحو ٦٠٠ ق.م ، أرسل فرعون مصر نخاو بعثة فينيقية لتقوم بالطواف حول إفريقية بدءاً من البحر الأحمر على أن تعود عن طريق أعمدة هرقل (جبل طارق).

إلا أن العلاقات بين الجانبين لم تأخذ طابع الديمومة والإستمرار إلا بعد الفتح العربي الإسلامي لشمال إفريقية.

وسهل اتصال المغرب بإفريقية الغربية عبر الصحراء الكبرى قيام علاقات تجارية منذ فجر التاريخ فرضتها حاجة بلاد السودان^(١) الماسة والمستمرة للمح الطعام من مناجم

^(١) أطلق العرب إسم بلاد السودان على منطقة السهوب الفسيحة الواقعة بين المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية جنوب الصحراء الكبرى في الشمال وحافة الغابات الإستوائية في الجنوب والممتدة من السودان وادي النيل شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً.

جنوب المغرب الأقصى الذي كان التجار المغاربة يبادلونه إضافة إلى سلع ومنتجات أخرى (شراشف، عطور، تمور) والخيل والنحاس والقضبان الحديدية والأسلحة مقابل الذهب والرقيق والعاج وريش النعام والجلود. فقامت مدن تجارية مهمة على حافة الصحراء الكبرى^(١) تنظم التجارة وتصرف منتجات بلاد السودان والمغرب. وكانت أيضاً نافذة إفريقية الغربية على عالم البحر الأبيض المتوسط، تجري عن طريقها المبادلات التجارية بينهما. وقامت شبكة من الطرق والدروب التجارية عابرة الصحراء تصل شمال إفريقيا بغربها.

ويبدو أن الأمازيغ المغاربة هم الذين أسسوا مملكة غانة في القرن الثالث أو الرابع للميلاد بعد أن أقاموا وسط شعب ماندي في المنطقة العشبية المحاذية لحافة الصحراء الجنوبية وأصهروا إليهم.

من جهة أخرى، أصبحت العلاقات بين ممالك العرب الجنوبيين (اليمن وحضرموت) وإفريقية الشرقية علاقات مستمرة منذ الألف الأول قبل الميلاد. فقد أدت سهولة الاتصالات بين شبه الجزيرة العربية واليمن، من جهة، وساحل إفريقيا الشرقي عبر باب المندب والبحر الأحمر، من جهة أخرى، إلى هجرة اليمنيين إليه.

وفي القرن الخامس قبل الميلاد أسس عرب اليمن مملكة أكسوم في أراضي الحبشة الحالية، ونقلوا إليها لغتهم وحضارتهم. واختلطوا هم وعرب حضرموت بالسكان المحليين فيها وفي ساحل القرن الإفريقي. فنشأت أقوام سامية زنجية أصيلة هي الأحباش (أو الإثيوبيين) والغالالا Cala والصوماليين وكان لمملكة أكسوم علاقات تجارية مع إفريقيا الوسطى ومصر عن طريق ميناء عدولي Adoulis وخليج زيلع على البحر الأحمر. كما أن الأكسوميين حكموا اليمن زهاء سبعين عاماً في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد. وغزا ملك حمير أرض البجة في عام ٣٤ ق.م.

كما كشف العرب منذ القدم بحر الزنج. والساحل الإفريقي الشرقي الجنوبي من رأس غوردافوى شمالاً حتى زنجبار جنوباً، وكثر ارتحاليهم إلى هذا الساحل لمبادلة منتجات آسية بذهب إفريقية وصمغها وعاجها. ومنذ القرن الثاني الميلادي بدؤوا بالإقامة والاستقرار وإنشاء المدن على طول هذا الساحل.

(١) أنظر الشكل ٤.

٢- في العصور الوسطى.

في القرن السادس الميلادي حكم الأكسوميون اليمن ثانية زهاء خمسين عاماً. وبنوا كنيسة في صنعاء.

وعلى الرغم من محاولة الأحباش احتلال مكة وتدمير الكعبة عام ٥٧٠ م (عام الفيل)، فإن إنتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية لم يؤد إلى قطع الصلات الوثيقة بين العرب والأحباش. فمن المعروف أن النسي العربي محمد عليه الصلاة والسلام قد أمر أصحابه الأوائل بالهجرة إلى الحبشة (٦١٥م) عندما شدد المشركون عليهم الخناق وضائق بهم السبل في مكة. و أن نجاشي الحبشة قد أحسن استقبالهم وأكرم وفادتهم.

ومن المعروف أيضاً ان أول احتكاك بين الدول العربية الإسلامية والقرن الإفريقي حصل في عهد عمر بن الخطاب حين وضع العرب يدهم على جزر دهلك (٦٤١ م) بالقرب من مصّوع. وفي مستهل القرن التاسع، أدت عودة العلاقات بين الحبشة واليمن، ثم مع مصر إلى اتساع التجارة وازدهارها بين الحبشة وبلاد العرب. فكثرت الوافدون من التجار والوسطاء العرب المسلمين إلى شرق إفريقية. وشهد هذا القرن نمو المدن الساحلية بالوافدين المسلمين. وظهرت جاليات عربية إسلامية قوية في دهلك وسواكن وباضع وزيلع وبربرة. وفي الفترة ما بين القرن العاشر ومنتصف القرن الثالث عشر، توطدت النفوذ الإسلامي في السهل الساحلي، وظهرت مدن إسلامية ونمت على طول الساحل الإفريقي الشرقي الشمالي كأنها العقد أو الطراز، ومنها نفذ الإسلام إلى المناطق الداخلية عن طريق التجارة والتجار المسلمين. ثم تحولت المراكز التجارية التي انتشروا فيها الى إمارات إسلامية. فنشأت إمارة شواه ووطدت الإسلام في جنوب شرق الحبشة. وقامت إمارات عدل ومورة وهوبت وجداية وهدية واوفات وغيرها. كما تسرب الإسلام إلى ممالك سدامة جنوب الحبشة وإلى مرتفعات شرق شواه. وامتدت هذه الإمارات حتى هزر وبلاد أروسي جنوباً حتى البحيرات. وفي مستهل القرن الثالث عشر نفذ الإسلام إلى هضبة الحبشة نفسها.

كما بدأت طوائف من العرب المسلمين بالهجرة إلى الساحل الشرقي الجنوبي. وجاءت أول هجرة عربية إسلامية من بلاد الشام، واقتحمت ميناء ويوبي القديم، وأخضعت السكان الأصليين في عام ٦٩٥م. وفي الفترة ما بين القرن الثامن والثالث عشر

أسس العرب الجنوبيون (العمانيون، الزيديون...) العديد من المدن (لامو، شبنخايا^(١))، مقديشو، براوة، مركة، قرفاوة وغيرها) على هذا الساحل. ولم يأت منتصف القرن الثالث عشر حتى كانت المدن الإسلامية قد انتشرت على طول الساحل الإفريقي الشرقي من سواكن شمالاً حتى موزامبيق جنوباً.

واشتغلت في المقام الأول بالتجارة، وأصبحت مراكز لحياة إسلامية قوية. وانتقل الإسلام منها إلى ظهيرها الخلفي... ومنذ هذا التاريخ فصاعداً، اكتمل نموها، واتضحت شخصيتها الإسلامية وبدأت تتحول إلى سلطنات إسلامية ذات نظم وراثية في الحكم (باتة، كلوة، مقديشو...) تقطنها مجموعات عربية وفارسية وإفريقية. وعلى أثر إنصهار العرب والفرس مع الإفريقيين أصبحوا يعرفون بالسواحليين.

أما في مستوى إفريقية الغربية، فبعد إدخال الإبل والفتح العربي لشمال إفريقية وانتشار الإسلام في المغرب، تمت الصلات القديمة القوية بين المغرب وبلاد السودان وتضاعفت. ففضل الإبل، استطاع الأمازيغ المغاربة تعزيز سيادتهم في الصحراء، وبدأ المغرب العربي الإسلامي يؤثر في بلاد السودان ويتأثر بها في جميع المستويات. فالعلاقات بين الجانبيين لم تعد هجرات واتصالات تجارية موسمية أو مجرد احتكاك تجاري بين قبائل الأمازيغ والعرب المسلمين من جهة، والمراكز الأمامية للشعوب الزنجية، بل أخذوا بالاستقرار وأصهروا إلى أهل البلاد واختلطوا بهم. فأثروا وتأثروا بهم. واعتنق هؤلاء الإسلام وتعلموا اللغة العربية وثقفوا بثقافتها كما نشأت طبقة المولدين التي اندمجت بالشعوب الزنجية مع الزمن.

ويبدو أن الإسلام بدأ بالانتشار في السودان الغربي في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، بعد إسلام قبائل الأمازيغ المثلثين - لمتونة، وجدالة، ومسوفة، وتحالفها وتوجهها إلى الجهاد ونشر الإسلام في السودان الغربي، ولاسيما بعد أن انتزعت القبائل المتحالفة من مملكة غانة مدينة أودغست، بوابة السودان الجنوبية وجعلتها عاصمة لها. وتسرب الإسلام منها إلى مملكة غانة على يد المثلثين. في حين أن المرابطين نشروا الإسلام في مملكة التكرور في السنغال قبل إنطلاقهم من السودان الغربي لنشر دعوتهم في المغرب بأكمله

(١) ميناء بورت دانغور حالياً.

(١٠٨٢هـ/١٤٧٥م). وأصبحت إمبراطورية غانة تابعة لهم بعد أن بسطوا سلطانهم على عاصمتها كومي صالح (٤٦٩هـ/١٠٧٦م) وقاموا بنشر الإسلام فيها. وبعد أن إستعادت غانة استقلالها، أسهمت مع غيرها من الممالك الإفريقية المسلمة في نشر الإسلام في بلاد السودان.

وخلال الفترة ١٢٣٥ - ١٥٩٠، شهد السودان الغربي، كما سبق أن رأينا، قيام إمبراطوريتين متعاقبتين هما مالي وصونغي. وقام بعض ملوكهما بأداء فريضة الحج في مكة، وذاع صيتهما في العالم العربي والإسلامي، وتوطدت علاقتهما بالمغرب ومصر. وفي القرن الرابع عشر، بدأ الإسلام ينتشر في إمارات الحوصا (الهوسا) في منطقة شمال غرب نيجيرية الحالية. وفي القرن الخامس عشر بدأت كانوا وكاتسينا تبرزان في ميدان الثقافة الإسلامية.

وفي القرن الحادي عشر نفذ الإسلام إلى منطقة بحيرة تشاد حيث قامت مملكتان إسلاميتان هما كانم - بورنو حول هذه البحيرة، و وداي في المنطقة الشرقية لجمهورية تشاد الحالية. ويعزى تأسيس مذكة كانم شمال شرق بحيرة تشاد إلى قبائل الزغاوة التي بدأت بالوفود إلى المنطقة في القرن التاسع الميلادي. وبعد أن اعتنق ملكها (إدريس علومه) الإسلام في عام ١٠٥٠، استدعى إلى المملكة عدداً من علماء المسلمين وفقهائهم. وفي القرن الثالث عشر، توطدت صلاتها الثقافية مع مصر والمغرب وغرب إفريقيا كما ذاع صيت بورنو في مطلع القرن السادس عشر في العالمين الإسلامي والأوروبي. وأسهمت في نشر الإسلام في منطقة بحيرة تشاد كلها.

أما مملكة وداي، فقد كانت تبسط نفوذها على المنطقة الشرقية لجمهورية التشاد الحالية وتمتد حدودها حتى أم شعلوبة شمالاً، وبحر الغزال ومشارف بحيرة تشاد غرباً، وحتى دار السلامات ودار كوتي جنوباً.

وكان لمملكة وداي دور بارز في نشر الإسلام والثقافة العربية في المنطقة. فقد كانت اللغة العربية لغة الحكام والرعية، تستخدم في الشؤون العامة وال رسمية. كما كان لها صلات وثيقة بمراكز الحضارة العربية الإسلامية في دار فور وطرابلس والقاهرة.

وقد رعت هذه الإمبراطوريات والممالك العلم والعلماء والفقهاء والمسلمين. وأسهمت في نشوء عدد من مراكز الإشعاع العلمي ونشر الثقافة العربية و الحضارة الإسلامية في غاو، ومبكتو، وجيني، وولاته وغيرها. وكان لها صلاتها مع علماء وفقهاء

الأزهر والزيتونة والمراكز العربية الإسلامية في المغرب. وأصبحت هذه الإمبراطوريات والممالك تشكل جزءاً من العالم الإسلامي آنذاك معترفاً بها منه، دون أن تفقد شخصيتها الزنجرية الإفريقية المميزة.

كما بدأت الهجرات العربية تحمل الإسلام والثقافة العربية إلى السودان وادي النيل عبر بابين الباب الشرقي، أي عبر ممرات البحر الأحمر، أخذت هجرات من جزيرة العرب طريقها إلى السودان الأوسط. وقامت بنشر الإسلام والثقافة العربية بين قبائل البجة المحلية في الإقليم الساحلي بين سواكن وعيذاب في مطلع القرن الخامس عشر، ثم في منطقة عطبرة والنيل. ومن الباب الشمالي، أخذ الإسلام بالتسرب أولاً عن طريق التجار العرب المسلمين إلى وادي النيل. وبعد أن وقفت الممالك المسيحية (نباتة، ومقرة، وعلوة) سداً منيعاً في وجه الإسلام، نجح العرب في بسط سلطانهم على مملكتي مقرة وعلوة خلال القرن الخامس والسادس عشر. كما تعرض السودان وادي النيل إلى تيارات إسلامية أخرى قادمة من الشمال الغربي إلى دارفور وكردفان. وعلى أثر تزواج المسلمين الوافدين مع السكان المحليين في شمال السودان برز مجتمع سوداني إسلامي جديد تمتزج فيه الثقافات الثلاث الإسلامية والعربية والإفريقية.

٣- في العصور الحديثة.

بقي الإسلام دين غالبية سكان الدويلات الإسلامية على الرغم من سيطرة البرتغاليين على ساحل إفريقية الشرقي قرابة قرنين من الزمن وفرض نفوذهم الثقافي والاقتصادي.

وبعد أن نجح العمانيون أخيراً بزعامة الإمام أحمد بن سعيد في طرد البرتغاليين من شرق إفريقية وتحرير مسلميها نهائياً من ربة الاستعمار البرتغالي (١٧٤٠)، بعد أن كانوا قد طردوهم من عُمان والساحل الغربي الجنوبي (١٥٦٠)، تصاعدت هجرات العرب إلى ساحل إفريقية الشرقي واستقروا فيه، وتوثقت الروابط بين سكانه من جهة، والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ومصر من جهة أخرى. فقد قصد الكثير من طلاب العلم من شرق إفريقية مكة والقاهرة لمتابعة تحصيلهم العلمي. ونشأت دور العلم في بعض المدن الساحلية مثل لامو، ومباسة وكلوة، وأصبحت فيما بعد مراكز مهمة للثقافة الإسلامية. وتسرب الإسلام سلمياً إلى قلب الحبشة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان

للإتصال المستمر بين إفريقية الشرقية والعالم العربي الإسلامي أثره الكبير في إنتشار الثقافة العربية الإسلامية.

وفي القرن التاسع عشر، بدأ الإسلام بالتوغل إلى داخل القارة في كينية وتنجانيقة وأوغندا وهضبة البحيرات، وأدرك حدود الكونغو. واستقر التجار السواحليون في المراكز التجارية فيها وانصهروا مع السكان الأصليين الإفريقيين ونشأت مراكز ومجتمعات إسلامية في كثير من المدن مثل سيفي في كينية، وتابورة ويوجيجي في تنجانيقة. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهدت إفريقية الشرقية تحولاً إسلامياً كبيراً، وأصبحت زنجبار المركز الثقافي الإسلامي الأول في المنطقة.

كان لهذا الإتصال بالعالم العربي والإسلامي أثره في الحياة الثقافية والدينية. فقد نزحت إلى شرق إفريقية جميع الفرق والمذاهب التي عرفتها الحياة الإسلامية. وكثر الراحلون من أبناء شرق إفريقية إلى بلاد اليمن وشبه الجزيرة العربية. ووفد فقهاء اليمن وعلمائها إلى شرق إفريقية وطبعوا الحياة بطابعهم. وأثروا في الحركة الإسلامية تأثيراً واضحاً. كما كان مسلمو شرق إفريقية على اتصال بمصر اقتصادياً وثقافياً. فقد كان تجار مصر يفدون إلى أسواق الحبشة. ويذهب تجار مدن شرق إفريقية الإسلامية إلى مصر. وكان المسلمون من أهل هذه المدن يذهبون إلى مصر للإلتحاق بالجامع الأزهر. كما تسربت إلى شرق إفريقية الطرائق الصوفية كالقادرية (إلى مصوع، وزيلع ومقديشو وهرر. وجنوب غرب الحبشة وبراة وبلاد الصومال)، والأحمدية^(١) (الصومال) والختمية (سواكن)...

من جهة أخرى، في القرن التاسع عشر، تأثرت بلاد السودان (إفريقية الغربية) باليقظة الإسلامية والحركات السلفية الإصلاحية التي شهدتها المشرق العربي وشمال إفريقية. فقد شهد السودان الغربي حركات مماثلة كانت وراء يقظتها السياسية والثقافية الإسلامية الجديدة، وقيام عدد من الإمبراطوريات الإفريقية الإسلامية الجديدة هي إمبراطورية الفولاني بقيادة الشيخ عثمان بن فودي، وإمبراطورية التكرور بزعامة الحاج عمر تال، ومملكة ماسينا بقيادة الشيخ أحمدو، وإمبراطورية الماندي بزعامة ساموري توري^(٢).

(١) التي أسسها السيد أحمد بن إدريس الفاسي. وقد أسهمت الأحمدية في حركة الإحياء التي شهدتها القرن التاسع عشر.

(٢) من أجل مزيد من المعلومات أنظر الفصل السادس.

و إن فقدت الطرق التجارية عابرة الصحراء أهميتها منذ القرن السادس عشر بسبب تحول تجارة إفريقية الغربية نحو الأطلسي، بعد الكشف الأوروبي لسواحل القارة الإفريقية، وتردد الأوروبيين منذئذ عليها، فإن الإتصال بين إفريقية الغربية والعالم العربي الإسلامي بقي قائماً عن طريق الحج.

أخيراً، إن اضطربت العلاقات بين الساحل العربي الجنوبي وشبه الجزيرة العربية من جهة، والساحل الإفريقي الشرقي من جهة أخرى على إثر احتلال البرتغاليين لهذا الساحل وما نشره من فوضى ودمار وخراب في فترة ما بين مطلع القرن السادس عشر والنصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن هذه العلاقات أخذت تتوثق من جديد بينهما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. واستمر الحال على هذا المنوال حتى الإستعمار الأوروبي له.

وعلى أثر احتلال الدول الأوروبية الإستعمارية للقارة الإفريقية وتقسيمها فيما بينها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر^(١)، وإغلاق مستعمراتها الإفريقية أمام العالم العربي في المشرق والمغرب، انقطعت العلاقات بين إفريقية جنوب الصحراء الكبرى والعالم العربي لتستأنف من جديد في بداية الخمسينيات من القرن العشرين.

هكذا نرى أن العلاقات العربية الإفريقية قديمة قدم التاريخ، وأن الإسلام قد دفع تلك العلاقات قدماً إلى الأمام، واكسبها أبعاداً ومعاني جديدة. فالوجود العربي الإسلامي في إفريقية ارتبط بالوجود الإفريقي في العالم العربي. كما أن الثقافة العربية الإسلامية التي دخلت إلى المجتمعات الإفريقية لم تسع إلى هدم هذه المجتمعات كما فعل الإستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين. فالإسلام انتشر في إفريقية جنوب الصحراء الكبرى بالطرق السلمية عموماً، وعن طريق التجار العرب المسلمين أحياناً، والإفريقيين المسلمين غالباً - وامتزج الإسلام مع الثقافة الزنجية الإفريقية نتيجة لما قام به المسلمون الإفريقيون أنفسهم من مواءمة بينهما. في حين أن الإستعمار الأوروبي سعى إلى هدم الحضارة الزنجية الإفريقية والقضاء عليها.

لكن بعد خضوع العالمين العربي والإفريقي للإستعمار الأوروبي منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر تأثرت العلاقات العربية الإفريقية تأثراً كبيراً بالسياسات

(١) باستثناء الجزائر التي احتلتها فرنسا منذ عام ١٨٣٠.

الإستعمارية التي أفقدتها أطرها الصحيحة. فقد شوه الإستعمار الأوروبي هذه العلاقات من خلال الحديث المستمر عن دور العرب في تجارة الرقيق، وعن عنجهية العرب، وضعف الإسلام مقارنة مع المسيحية... إن لم تهدمها. وتوجب الإنتظار حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية لكي تبدأ المساعي الجادة لإستئناف العلاقات العربية الإفريقية.

ثانياً - العلاقات العربية الإفريقية منذ عام ١٩٥٢.

والواقع أن بداية استئناف العلاقات العربية الإفريقية كانت خارج إفريقيا، وبالتحديد في أوروبا الغربية في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ففي تلك الفترة كان هناك تفاعل وتفاهم أولاً في مستوى الأفراد أمثال محمد علي دوس المصري - السوداني الأصل. كان محمد علي دوس يقيم في لندن أثناء إنعقاد المؤتمر العالمي للسلالات في عام ١٩١١. وبهذه المناسبة اتصل محمد علي بحركة الجامعة الإفريقية. وتأثر بما دار في هذا المؤتمر من مناقشات حول « الشعوب البيضاء والشعوب الملونة ». وأثناء لقاءات المؤتمر ومناقشاته تعرف محمد علي دوس إلى كل من دوبوا، وإدوار بلايدن، وكيسلي هايفورد وآخرين من مؤسسي حركة الجامعة الإفريقية. كما تعاون مع ماركوس غارفي في أثناء إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجع هذا كله محمد علي دوس على تأسيس أول صحيفة شهرية إفريقية آسيوية هي "أفريكان تايمز وأورينت ريفيو African Times and Orient Review في عام ١٩١٢. واستمرت في الصدور حتى عام ١٩٢٠. وبصفتها كما يقول دوس - صحيفة "الجامعة الشرقية والجامعة الإفريقية Panoriental panafrican سرعان ما أصبحت منبراً لخدمة مصالح المجموعات الملونة في العالم. وبعد ست سنوات من تاريخ صدورها أصبحت هذه الصحيفة معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي غرب آسيا، ومصر، وشرق إفريقيا وغربها. واحتلت مكانة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية في إفريقيا الغربية الناطقة باللغة الإنجليزية. فقد ساهم فيها عدد من رواد حركة الجامعة الإفريقية والوطنيين الإفريقيين.

أما في مستوى المنظمات، فقد كان أول لقاء بين الحركات الوطنية الإفريقية ومثيلاتها العربية في إطار مؤتمر "الشعوب المقهورة" الذي عقّر في بروكسل (بلجيكا) في شهر شباط / فبراير ١٩٢٧. وحضرته وفود تمثل مائة وأربعة وثلاثين منظمة آسيوية وإفريقية وعربية. فكان هذا المؤتمر أول لقاء عالمي جمع بين الوطنيين من البلدان المستعمرة.

وقد تمحض هذا المؤتمر عن تأسيس "الجمعية العامة لمحاربة الامبريالية" التي شارك في عضويتها رجال من أمثال الفيتنامي هوشي - مينه، والسنگالي الأمين سنغور، والجزائري مصالي الحاج، والصيني صن يات سن، والمصريون حافظ رمضان^(١)، وإبراهيم يوسف^(٢)... كما تشكلت في العالم العربي تنظيمات شجبت العدوان الإيطالي على الحبشة عام ١٩٣٦. وكان المصريون أول من بادر إلى تكوين لجنة لمساعدة الحبشة وتعزيز موقف جيشها بالضباط المصريين.

إلا أن الخطوات الجادة لجمع شمل المنطقتين العربية والإفريقية من جديد لم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد بدأ التعاون بينهما في إطار منظمة الأمم المتحدة أولاً، ثم في نطاق جامعة الدول العربية، ودخل هذا التعاون مرحلة جديدة في بداية الخمسينات أي بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو / تموز ١٩٥٢ في مصر. فقد أضاف هذا الحدث قوة جديدة قفزت بالعلاقات العربية الإفريقية إلى الأمام. إذ ارتكز كتاب جمال عبد الناصر "فلسفة الثورة" على ثلاث دوائر: الأولى العالم العربي، والثانية إفريقية والثالثة العالم الإسلامي. وبخصوص العمل السياسي ضمن الدائرة الثانية أي الدائرة الإفريقية كتب عبد الناصر يقول: «إننا لا نستطيع بحال من الأحوال، حتى لو أردنا ذلك، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المعيف الذي يدور اليوم في أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الإفريقيين. لا يمكننا أن نقف بمعزل لسبب هام واضح هو أننا إفريقيون أنفسنا وستظل شعوب القارة تتطلع إلينا. نحن الذين نحرص الباب الشمالي للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء». وهذا ما جعل كتاب "فلسفة الثورة" أول كتاب يقدمه قائد مصري وزعيم عربي حول فكرة الترابط بين الثورات الوطنية الإفريقية والثورات الوطنية العربية.

١- مراحل تطور العلاقات العربية الإفريقية.

خلال هذه الفترة، ارتبط تطور العلاقات العربية الإفريقية ارتباطاً كبيراً بالظروف

(١) من الحزب المصري.

(٢) من الحزب الوطني.

السياسية والأوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها كل من العرب والأفارقة، ومن ثم فقد مرت العلاقات العربية الإفريقية بثلاث مراحل متميزة.

أ - مرحلة النضال المشترك ضد الاستعمار ١٩٥٢ - ١٩٦٣.

وتبدأ هذه المرحلة مع نمو حركات التحرر الوطني والنضال من أجل الاستقلال، وتنتهي مع قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣.

وقد اتسمت هذه المرحلة ببقاء التفاعل العربي الإفريقي تفاعلاً محدوداً. إذ اقتصر على تفاعل الدول العربية الإفريقية مع باقي دول إفريقية. وتجلّى التفاعل في هذه المرحلة أساساً في تقديم الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرر الوطني الإفريقية ونضالها من أجل الاستقلال. وتمثل الدعم المادي بتقديم المساعدات المالية والتدريب العسكري، وفتح المكاتب السياسية لهذه الحركات في العواصم العربية الإفريقية في شمال إفريقيا. وكان لمصر دور الريادة في هذا المجال. وبعد عام ١٩٦١ شاركها في ذلك كل من المغرب والجزائر.

ولم تكتفِ مصر بفتح المكاتب السياسية لحركات التحرر الوطني الإفريقية في القاهرة، بل فتحت أيضاً أبواب مؤسساتها العلمية والتربوية أمام الطلاب الوافدين من إفريقية وآسية. وأصبحت القاهرة قبلة الثوار ورواد التجديد.

وفي عام ١٩٥٦، شكل جمال عبد الناصر لجنة عليا للإشراف على الشؤون الإفريقية. وقامت هذه اللجنة بتقديم برنامج يقترح التزام مصر بالمبادئ الأربعة التالية:

١ - إفريقية للأفارقة.

٢ - تحرير إفريقية من السيطرة الأجنبية.

٣ - تشجيع الوحدة الإفريقية.

٤ - تشجيع الحقوق الإفريقية والدفاع عنها.

وبناء على هذا البرنامج أنشئ قسم إفريقية ثم المكتب الإفريقي بوزارة الخارجية المصرية. وفي عام ١٩٥٧، تأسست رابطة إفريقية. وقامت بدعم نشاط المكتب الإفريقي في الخارجية وبالتنسيق مع النشاطات غير الحكومية في مجال الشؤون الإفريقية. وأصدرت صحيفتي "نهضة إفريقية" و"الرابطة الإفريقية" وركزتا اهتمامهما على الشؤون الإفريقية.

وإلى جانب ما تقدمه المدارس والجامعات المصرية من دروس ومحاضرات عن إفريقية، أرسلت مصر عدداً كبيراً من الأساتذة المصريين إلى الدول الإفريقية المستقلة.

وأخذت إذاعة القاهرة ببث البرامج الموجهة إلى إفريقية باللغات الإفريقية، على الرغم مما كانت توجهه الدول الإستعمارية من انتقاد ولوم للحكومة المصرية بسبب ما تثيره هذه البرامج من شعور معادٍ للإستعمار في شرق إفريقية وغربها.

كما لعبت مصر والدول العربية الإفريقية الأخرى دوراً رائداً في حث جامعة الدول العربية على الاهتمام بقضايا إفريقية وشؤونها. ففي عام ١٩٥٨ صدر قرار عن مجلس الجامعة يدعو الدول الأعضاء إلى دعم العلاقات العربية الإفريقية. ودعا مؤتمر وزراء خارجية الجامعة الذي انعقد في لبنان عام ١٩٦٠ إلى التعاون مع الدول الإفريقية غير العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي آيار /مايو ١٩٦٢ تبنى المجلس الإقتصادي لجامعة الدول العربية ثلاثة عشر مشروعاً في مجال العلاقات العربية الإفريقية. وفي شهر آب /أغسطس من العام نفسه طلب من الدول الأعضاء إعداد برامج تفصيلية في مجال العلاقات الاقتصادية والثقافية في إفريقية. وفيما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٠ قامت جامعة الدول العربية في ضوء قراراتها السابقة بفتح مكاتب للإعلام والثقافة في شرق إفريقية وغربها. ومنحت خمسمائة منحة دراسية للطلاب الأفارقة والآسيويين.

وقد سارت على خطا مع بعض الدول العربية الإفريقية بعد أن حصلت على استقلالها مثل المغرب والجزائر.

كما أسهمت الأزمات وبخاصة أزمة كل من قناة السويس (١٩٥٦) والكونغو (١٩٦٠) في خلق الإدراك والوعي بأن مصير البلدان الإفريقية العربية وغير العربية خاصة البلدان الآسيوية والإفريقية عموماً مصير واحد، ومن ثم في خلق الوعي في ضرورة تطوير العلاقات العربية الإفريقية.

وشكلت مؤتمرات الحياد الإيجابي (باندونغ ١٩٥٥، بريوني ١٩٥٦) ومؤتمر عدم الإنحياز (بلغراد ١٩٦١) التي حضرها عدد كبير من دول آسية وإفريقية والعالم العربي، شكلت خطوة أولية نحو تحويل العلاقات العربية الإفريقية من مفهومها الضيق إلى الإدراك الواسع الذي يتجاوز الحدود القومية والجغرافية بما صدر فيها من بيانات وقرارات حول تقرير المصير والإستعمار وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب المختلفة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. كما أسهمت في دفع

حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقية واعطائها بعداً سياسياً على المستوى الحكومي.

وأدت المؤتمرات الثلاثة لجميع شعوب إفريقية التي انعقدت في أكرا (١٩٥٨) وتونس (١٩٦٠) والقاهرة (١٩٦١) أدت تدريجياً وتلقائياً إلى ترابط حركات التحرر الوطني الإفريقية - العربية وغير العربية بعضها مع بعضها الآخر.

بناء على ما سبق يمكن القول إن عمِل امتداد حركة التحرر الوطني الآسيوي والإفريقي على إقامة علاقات نضالية بين الدول العربية والدول الإفريقية، ومن ثم خلق المناخ الملائم للتقارب العربي الإفريقي على الأصعدة كافة، فإن العلاقات العربية الإفريقية في هذه المرحلة بقيت فاترة ومقتصرة على الجانب السياسي. إذ اقتصر على التفاعل بين قوى التقدم والتحرير في إفريقية والعالم العربي. وأهم أسباب ذلك:

١- حداثة استقلال الدول الإفريقية والدول العربية وانشغالها بإيجاد حلول للمشاكل التي خلقها الإستعمار وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف.

٢- ما قام به أنصار الإستعمار والإستعمار الجديد من تشويه للأفكار والمفاهيم العربية تجاه إفريقية عملاً بمبدأ "فرق تسد"، وما كان يسود في العالم العربي من مفاهيم خاطئة تجاه إفريقية.

٣- تغلغل النفوذ الإسرائيلي في كثير من الدول الإفريقية حديثة الإستقلال ونجاح إسرائيل في كسب ودها وصدقتها بما تقدمه لها من عون مالي واقتصادي وفني وعسكري، ووضع العراقيل أمام التحالف العربي الإفريقي.

٤- عدم تجاوب جامعة الدول العربية والدول العربية نفسها، باستثناء مصر، تجاه المشكلات الإفريقية مقارنة بما كانت ترسمه إسرائيل من سياسات وتقوم به من برامج وما تقدمه من مساعدات للدول الإفريقية.

وهذه الأسباب مجتمعة لم تساعد القادة العرب والأفارقة على العمل الموحد لخلق المناخ الحقيقي للملائم للتعاون بين الدول العربية والإفريقية. فباستثناء مصر بعد عام ١٩٥٢، وغانة التي نالت استقلالها عام ١٩٥٦ وغينية عام ١٩٥٨، لم تقم بين الدول الإفريقية العربية وغير العربية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية واسعة. ولم تتجاوز

العلاقات القائمة المحالات التقليدية كالحج وتنسيق المواقف تجاه القضايا التي تهتم الجانبين العربي والإفريقي في المحافل الدولية، ولا سيما داخل قاعات منظمة الأمم المتحدة.

ب - انطلاقة التحالف السياسي العربي الإفريقي ١٩٦٣ - ١٩٧٣ :

أدى قيام منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ إلى فتح آفاق جديدة لنشوء تحالف سياسي عربي إفريقي، ومن ثم أمام تنشيط تفاعل العلاقات العربية الإفريقية، للمسبيين التاليين:

١- أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يمثل أول لقاء بين الفكر العربي والفكر الزنجي في إطار تنظيمي رسمي واحد. فمن بين الدول الاعضاء الإثنتين والثلاثين المؤسسين لهذه المنظمة هناك ثمان دول إفريقية تنتمي لجامعة الدول العربية. والدراسة المقارنة لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تبين لنا المدى الواسع للتشابه أو التزاوج بين هاتين الفكرتين.

٢- إن عضوية البلدان العربية الإفريقية في منظمة الوحدة الإفريقية أدت إلى خلق منبر جديد للتلاحم بين الدول العربية الإفريقية والدول الإفريقية الأخرى. واكتسبت مشاركة الدول العربية الأعضاء في هذا المنبر أهمية خاصة لأنه أصبح المرة التي تعكس وجهة النظر الإفريقية على جامعة الدول العربية ووجهة النظر العربية على منظمة الوحدة الإفريقية. وتعريف كلا الجانبين بهموم الجانب الآخر ومشكلاته.

من جهة أخرى، شكل احتلال إسرائيل لبعض الأراضي العربية في أعقاب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات العربية الإفريقية. فبعد عدم اكتراث منظمة الوحدة الإفريقية بقضية العرب الأولى، اقصد القضية الفلسطينية، أدى احتلال إسرائيل لأراضي دولة عضو في المنظمة إلى بداية انهيار النفوذ الإسرائيلي في القارة الإفريقية^(١)، وبداية اهتمام الدول الإفريقية غير العربية بالصراع العربي - الإسرائيلي.

(١) على أثر حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لأراض عربية قطعت علاقاتها مع إسرائيل ككل من الصومال وموريتانيا وغينيا. وتعاطف مع مصر كل من تنزانيا ومالي. ويمكن تفسير سكوت معظم الدول الإفريقية آنذاك إما نتيجة للمساندة غير المباشرة لإسرائيل أو خوفاً من أن تنتقم منها اقتصادياً.

وقد تجلّى ذلك بوضوح في القرارات والتوصيات التي صدرت عن منظمة الوحدة الإفريقية في فترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣. ففي حزيران / يونيو ١٩٦٧، أعلن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في المنظمة لأول مرة عن تعاطف الدول الإفريقية ككل مع حركة التحرر الوطني العربية عندما أعرب المؤتمر عن تعاطفه مع مصر، وقرر السعي داخل الأمم المتحدة كي يتم الجلاء عن الأراضي العربية المصرية. وفي أيلول سبتمبر ١٩٦٨، أصدر المؤتمر العادي الخامس لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقد في الجزائر قراراً حول العدوان الإسرائيلي يؤكد فيه من جديد تأييد الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ويطلب انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ طبقاً للقرار الصادر عن مجلس الأمن (٢٤٢) في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧، ويناشد جميع الدول الأعضاء في المنظمة أن تستخدم نفوذها لضمان التنفيذ الدقيق لهذا القرار. واستمرت منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمراتها اللاحقة (حتى عام ١٩٧٢) على تأكيد ما سبق ان اتخذته في مؤتمراتها السابقة من قرارات بهذا الخصوص.

وفي عام ١٩٧١، شكل "الحكماء العشرة" الأفارقة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية لجنة رباعية مصغرة^(١) مهمتها التوسط بين اسرائيل والعرب لحل النزاع العربي الإسرائيلي وفقاً للقرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧. لكن مهمتها لم تكلل بالنجاح بسبب التعتن الإسرائيلي.

وفي عام ١٩٧٢، أعلن المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية عن شجبه وتنديده بموقف اسرائيل المتصلب تجاه الحل السلمي والوساطات الدولية. في حين أن المؤتمر العاشر للمنظمة الذي انعقد في أديس أبابا (آيار / مايو ١٩٧٣^(٢)) أعلن عن اعترافه بحقوق الفلسطينيين باعتبارها عنصراً أساسياً لأي حل عادل وعاملاً أساسياً لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

ويرى بعض الباحثين أن هذا التحول في موقف المنظمة إلى موقف المساندة

^(١) وتضم كلاً من رئيس دولة السنغال ليبولد سيدار سنغور ورئيس دولة زائير الجنرال موبوتو، ورئيس دولة

نيجيرية الجنرال غون، ورئيس دولة الكاميرون احيوجو.

^(٢) أي قبل حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ببضعة أشهر.

والتأييد للعرب يعود بالدرجة الأولى للأسباب التالية:

١- توجه الموقف العالمي إلى تأييد الحق العربي. إذ أدى تغير موقف فرنسا تجاه إسرائيل ودعمها للعرب وحقهم في استرداد أراضيهم التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، إلى دفع عدد من دول إفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية لتقف موقفاً مائلاً.

ويمكن تفسير موقف نيجيرية المساند لمصر بأنه جاء نتيجة لدعم إسرائيل محاولة ميافرا الانفصالية (١٩٦٦) وتأييد مصر للحكومة الفيدرالية النيجيرية ودعمها لها.

٢- نشوء علاقات نضالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الوطني الإفريقية ومساهمة الراديكاليين الإفريقيين. فمن جهة نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة صلات طيبة مع حركات التحرر الوطني الإفريقية. وبادرت إلى دعوة ممثلي هذه الحركات لتلقي التدريب العسكري في رئاسة المنظمة. مما أدى إلى نشوء علاقات نضالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وهذه الحركات، قادت من ثم إلى دعم حركات التحرر الوطني الإفريقية للقضية الفلسطينية. وكان لهذا الموقف المؤيد أثره في رؤساء الدول الإفريقية. ومن جهة أخرى، نجحت منظمة التحرير الفلسطينية أحياناً في تقريب الشقة بين حركات التحرر الوطني الإفريقية وبعض الأنظمة العربية التي لم تكن متحمسة للصراع ضد الاستعمار الغربي لأسباب فكرية. أخيراً، إن نجاح سياسة منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وما أدت إليه من إزالة للصورة المشوهة التي زرعها الإعلام الغربي بأنها منظمة إرهابية ساعد على تقريب الشقة أيضاً بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الإفريقية التي لم تكن تهتم بالقضية الفلسطينية. كما أسهمت الدول الإفريقية الراديكالية في اقناع بعض الدول الإفريقية المعتدلة بمشروعية القضية الفلسطينية.

٣- اهتزاز صورة إسرائيل المشرقة في أذهان الزعماء الإفريقيين. كان من أهم العوامل التي أسهمت في اهتزاز صورة إسرائيل... اكتشاف الزعماء الإفريقيين لحقيقة النظام الإسرائيلي الصهيوني الاستعماري العنصري.

فوقوف دعاة التغيير الاجتماعي الاشتراكي من رؤساء الدول الإفريقية حديثة الاستقلال على حقيقة أن إسرائيل تنهج الطريق الرأسمالي في تنميتها، وذلك على عكس ما كانت تدعيه من أنها دولة صناعية قامت على البناء الاشتراكي أفقدها ثقتهم. ووضح لهم تشابه أهداف نشاطات إسرائيل التجارية مع أهداف نشاطات الدول الصناعية الغربية، وأن أهداف معونات إسرائيل للدول الإفريقية مماثلة لأهداف معونات الدول الصناعية الغربية. فأسهم ذلك في اهتزاز صورة إسرائيل المشرقة... كما أسهم في ذلك أيضاً اكتشاف الزعماء الإفريقيين لما عُرس في الخطة الإسرائيلية "من جشع لجمع الأرباح الطائلة" ومحاولات بعض المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الإسرائيليين تحقيق مكاسب شخصية على حساب التنمية القومية في إسرائيل، وما نجم عن ذلك من فشل لكثير من البرامج والمشاريع.

وزاد في وضوح طبيعة النظام الإسرائيلي الصهيوني الإستعماري عدم احترام إسرائيل للقرار ٢٤٢ واستمرارها في احتلال الأراضي العربية المحتلة ورفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. في حين أن مقولة غولدا مائير: "ليس هناك شعب فلسطيني"، جعلت الإفريقيين بصفة خاصة ينظرون إلى الصهاينة "كتيار فكري آخر في حركة المستعمر الأبيض والإمبريالية وأن إسرائيل كدولة صهيونية لا تختلف عن سائر الدول التي قامت وأصبحت حليفة للدول المحاربة لحركات التحرير".

أخيراً، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تسعى لإقامة علاقات طيبة وكسب أصدقاء لها بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال للخروج من عزلتها، وكسب دعم هذه الدول لها في المحافل الدولية، كانت تسعى أيضاً وعلانية إلى تطوير علاقاتها وتنميتها في جميع المجالات مع حكومة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وذلك على الرغم من إدانة منظمة الوحدة الإفريقية لهذا النظام ورفضها الاعتراف به، وما اتخذته من قرارات بمقاطعته ومناشدتها الدول الصديقة بتطبيق هذه القرارات. وهذا ما أسهم في كشف طبيعة النظام الصهيوني العنصري، ومن ثم في اهتزاز صورة إسرائيل المشرقة في اذهان الزعماء الإفريقيين.

٤ - اتخذ معظم الدول العربية موقفاً أكثر واقعية ونشاطاً في تعاملها مع الدول

الإفريقية حديثة الاستقلال وقضاياها، وما قدمه بعضها من عون اقتصادي ومالي وفني. ويتجلى ذلك من خلال:

أ - نشاط الدبلوماسية المصرية وحكمتها في القارة الإفريقية. فقد اكتفت مصر بوضع قضية النزاع العربي الإسرائيلي على أجندة منظمة الوحدة الإفريقية، وصبرت كثيراً حتى الوقت الذي تمكنت فيه من إقامة صلات طيبة مع الدول الإفريقية غير العربية لتطرح هذه القضية على المنظمة. ففي فترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦، ارتفع عدد السفارات المصرية في إفريقية جنوب الصحراء الكبرى من ١٦ إلى ٢٤ سفارة. وشملت علاقات مصر الدبلوماسية جميع الدول الإفريقية التي استقلت في الستينات والسبعينات. وعقدت مصر ٣٣/ اتفاقية اقتصادية و/١٩/ اتفاقية ثقافية مع هذه الدول. وأصبحت شركة النصر تمارس نشاطها في عشرين دولة منها. وانشأت مصر أيضاً خمسة مراكز إسلامية في غانة وليبيرية ونيجيرية وزنجبار وتنزانيا. ونتيجة لهذا كله أصبح لمصر أهم حضور عربي على الساحة الإفريقية غير العربية.

من جهة أخرى اتخذت الدبلوماسية المصرية مواقف أكثر إيجابية من ذي قبل إزاء مبادرات السلام الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

ب - نشاط الجزائر الفعال على الساحة الإفريقية غير العربية. منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها قامت بنشاط واسع على الساحة الإفريقية غير العربية. فكان النشاط الأكثر تأثيراً على التعاون العربي الإفريقي بعد مصر.

من جهة أخرى إن حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد التي خاضتها الجزائر من أجل الحصول على استقلالها جعلت منها دولة راديكالية معادية للإستعمار ومؤيدة لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وأكثر دعماً للحركات الثورية في إفريقية. فمنذ عام ١٩٦٢ ساعدت الجزائر على فتح مراكز التدريب العسكري، وقدمت المشورة والأسلحة لكل من طلب منها ذلك.

لهذه الأسباب كلها ونظراً للعلاقات التاريخية التي تربط الجزائر مع دول إفريقية الناطقة بالفرنسية فقد تطور دورها على الساحة الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى تطوراً مهماً في الستينات والسبعينات. فقد عقدت اتفاقيات للعون الفني والثقافي والاقتصادي مع كل من مالي وغينية والنيجر والسنغال وبوراندي والكونغو برازافيل

(جمهورية الكونغو الشعبية الديمقراطية حالياً) ومدغشقر. كما أبرمت اتفاقيات للنقل البري والبحري مع بعض دول الجوار الجغرافي نيجيرية ومالي وموريتانية. وساهمت في إنشاء طريق صحراوي يربط بين مالي وموريتانية بطول /٢٨٠٠/ كم. وأصبحت الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث التمثيل الدبلوماسي مع الدول الإفريقية غير العربية. إذ أصبح لها ٢١ سفارة.

وفي السبعينات اتجهت السياسة الجزائرية نحو تنشيط علاقاتها وتقويتها مع دول الصحراء أي دول الجوار الجغرافي وبخاصة مع مالي والنيجر، وذلك عن طريق عقد اجتماعات قمة دورية لدول الصحراء. وخلقت علاقات طيبة معها. وسادت علاقات الإحترام المتبادل بين الجزائر والسنغال. وحظيت الجزائر باحترام الكثير من الدول الإفريقية. وفي الجزائر عقد مؤتمر القمة العربي (نوفمبر ١٩٧٣). الذي دعا إلى مساندة التعاون العربي الإفريقي.

ج - الدور الليبي في العلاقات العربية الإفريقية. بعد قيام الثورة الليبية في الفاتح من أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، أعلنت الثورة عن عزمها لتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ومع حركات التحرر الوطني الإفريقية. وأقامت علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المجاورة. وقدمت لها المساعدات المالية والعسكرية. وأبرمت إتفاقيات إقتصادية وفنية مع /٨/ دول إفريقية هي التشاد والنيجر ومالي والتوغو وفولتا العليا (بور كينا فاسو حالياً) والغبون وأوغندا وجمهورية إفريقية الوسطى. وفي المجال الثقافي، قدمت ليبيا العون في مجال التعليم. وأسهمت في نشر الثقافة الإسلامية. فقامت بإنشاء مركز إسلامي في أوغندا. كما أسهمت في قيام جمعيات إسلامية في أربع دول إفريقية هي السنغال ونيجيرية وفولتا العليا وسيراليون.

وعلى الرغم من أن علاقات ليبيا كانت محدودة مع الدول الإفريقية غير المسلمة، فإن السياسة التي سلكتها بفضل مواردها البترولية مكنتها من أن تلعب دوراً في منظمة الوحدة الإفريقية، وأن تقيم علاقات طيبة مع الدول الإفريقية مثل التشاد وجمهورية إفريقية الوسطى والنيجر وأوغندا. وفي عام ١٩٧٣، زارها /٨/ رؤساء دول إفريقية هي التشاد وجمهورية إفريقية الوسطى والنيجر ومالي وموريتانية

والصومال والتوغو وزائير. وفي العام نفسه قامت وفود ليبية بزيارة الداهومي ومالي والتوغو وغانة وبوراندي.

من جهة أخرى ركز المغرب جهوده الدبلوماسية في دول غرب إفريقية وبخاصة دول السهل الصحراوي منها. وسارت كل من تونس والمغرب على سياسة الاعتدال في التعاون العربي الإفريقي.

د - تزايد اهتمام جامعة الدول العربية في الشؤون الإفريقية غير العربية.

في هذه الفترة ازداد اهتمام جامعة الدول العربية بتنظيم اقليمي في الشؤون الإفريقية غير العربية. فبالإضافة إلى القرارات الصادرة عن مجالس الجامعة المختلفة سألقة الذكر، قامت في بداية الستينات وخلال خمسة وأربعين يوماً وفود من الجامعة بزيارة لعدد من البلدان العربية والبلدان الإفريقية غير العربية. وقدمت هذه الوفود على أثرها توصية إلى جامعة الدول العربية تطلب إلى الدول الأعضاء فيها تقوية علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية. وذلك عن طريق تقديم القروض واقامة المعارض الدائمة، وانشاء مصارف وشركات وخطوط نقل مشتركة، وإرسال الخبراء، وبخاصة المعلمين والأطباء، وتقديم المنح الدراسية، وتقديم الدعوات لرؤساء ووزراء الدول الإفريقية. وايد هذه التوصية كل من المؤتمر العربي للغرف التجارية والصناعية والزراعية (نيسان /ابريل ١٩٦٢)، كما أيدها المجلس الاقتصادي للجامعة في الاجتماع الذي عقده في القاهرة في شهر أيار / مايو من العام نفسه.

لكن إن أدت جميع العوامل سألقة الذكر إلى انطلاقة التحالف السياسي بين الدول العربية ودول العالم الإفريقي، فإن التوصيات والقرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية بخصوص التعاون الاقتصادي العربي الإفريقي لم تؤد إلى تغيير جوهري يذكر في مجال العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي والإفريقي.

ففي مجال التجارة العربية بقي نصيبها مع دول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٧ محدوداً جداً في قسم الواردات كما في قسم الصادرات. فقد شكلت واردات الدول العربية من هذه الدول في الأعوام ١٩٦٣ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ على التوالي ٠,٩٣٪ و ٣,٤٠٪ و ٠,٣٢٪ من واردات الدول العربية الإجمالية. أما في قسم الصادرات، فقد شكلت صادرات الدول العربية إلى الدول الإفريقية غير العربية في الاعوام نفسها على التوالي ٢,٥٪ و ٢,٩٪ و ٢,٤٪ من صادرات الدول العربية الإجمالية.

من جهة أخرى بقيت علاقات الدول العربية الآسيوية مع الدول الإفريقية غير العربية علاقات محدودة جداً. فإذا أخذنا المملكة العربية السعودية كمثال في مجال التمثيل الدبلوماسي نجد أنه حتى عام ١٩٧٣ لم يكن لها سوى ١٠/ سفارات، ثلاث منها في شرق إفريقية وسبع في غربها. في حين أن الزيارات التي قام بها الملك فيصل في فترة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ لم تشمل إلا ست دول إفريقية غير عربية هي غينية ومالي والسنغال والنيجر والتشاد وأوغندا. وباستثناء أوغنده، فجميعها دول تقطنها أغلبية مسلمة. بالمقابل كانت الأغلبية العظمى من رؤساء الدول الإفريقية غير العربية الذين زاروا المملكة هم من الدول التي تقطنها أغليات مسلمة. وهذا ما يفسر أسباب منح السعودية القروض والهبات والمنح الدراسية لها.

واقترنت علاقات اليمنين الشمالي والجنوبي الدبلوماسية والاقتصادية على الدول الإفريقية غير العربية التي يعيش فيها جاليات يمنية. لهذا السبب لم يشمل التمثيل الدبلوماسي للجمهورية العربية اليمنية سوى ثلاث دول إفريقية هي اثيوبية (الحبشة)، كينية وأوغندا. في حين أن جمهورية اليمن الديمقراطية اقتصر تمثيلها الدبلوماسي على دولتين فقط (الحبشة وتنزانيا).

وحصر لبنان علاقاته الدبلوماسية والتجارية مع ثماني دول في غرب إفريقية حيث يوجد غالباً جاليات لبنانية هي السنغال ونيجيريا وليبيرية وسيراليون والتشاد وغانة وساحل العاج وغينية. وفي عام ١٩٧١ زار وفد برلماني لبناني جميع هذه الدول ووجه دعوات لعدد من المسؤولين الحكوميين الأفارقة لزيارة لبنان.

واقترنت العلاقات الدبلوماسية لكل من سورية والعراق على خمس دول إفريقية هي غانة وغنية ونيجيرية وكينية. وقدمت سورية مساعدات فنية لنيجيرية على شكل مهندسين ومعلمين، ومساعدة فنية خاصة لبعض حركات التحرر الوطني الإفريقية.

في حين أن العراق أنشأ في عام ١٩٧٤ مجلساً استشارياً للعلاقات التجارية مع الدول الإفريقية. ووقعت اتفاقيات تجارية مع غينية وكينية وأوغنده. وقدمت مساعدات فنية لبعض حركات التحرر الوطني الإفريقية غير العربية.

بناء على ما سبق يمكن القول أن في فترة ١٩٦٣ - ١٩٧٣، على الرغم من انطلاقة التحالف السياسي العربي الإفريقي، فإن علاقات الدول العربية^(١) مع الدول

(١) باستثناء مصر والجزائر.

الإفريقية غير العربية بقيت علاقات هامشية في المجالات الثقافية والاجتماعية والإقتصادية.

وأهم أسباب ذلك هي:

١- إن جامعة الدول العربية بحكم ميثاقها غير قادرة على القيام بعمل إيجابي غير التنسيق، ولا يمكنها إرغام أعضائها على تنفيذ التوصيات خاصة في المسائل التي لا تمس المصلحة الوطنية المباشرة.

٢- التمزق والاختلاف بين الأنظمة السياسية العربية، وما أديا إليه من اختلاف في وجهات النظر في القضايا التي لا تهم الدول الإفريقية.

٣- محدودية موارد معظم الدول العربية وعدم قدرتها على تلبية حاجات التنمية الهائلة للدول الإفريقية غير العربية.

٤- الأولوية التي تمنحها بعض الدول العربية لقضاياها الفكرية والوطنية.

ج- التعاون العربي - الإفريقي المؤسسي والمنظم منذ عام ١٩٧٧.

شهد العام ١٩٧٣ عدة أحداث مهمة جعلت منه عام ثاني المنعطفات التاريخية

الهامة في مسيرة تطور العلاقات العربية - الإفريقية في الحقبة المعاصرة. نذكر منها:

١- قيام عدد كبير من الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل حرب رمضان التحريرية / تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣^(١) وبعدها^(٢) وما أن شارف شهر تشرين الثاني من العام نفسه على منتصفه حتى كانت جميع الدول الإفريقية قد قطعت علاقاتها معها أو جمدها^(٣) تضامناً مع شقيقاتها العربيات، باستثناء أربع دول هي: ملاوي، وليسوتو، وسوازيلاند

(١) في نهاية العام ١٩٧٢ قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كل من التشاد والكونغو برازافيل وأوغندا، وخلال مؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الإفريقية (آيار / مايو ١٩٧٣) قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كل من النيجر ومالي وبورندي.

(٢) بلغ عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر خمس عشرة دولة هي: رواندا، وداهومي وفولتا العليا (بوركينافاسو حالياً)، والكمرون، وغينيا الإستوائية، وتنزانيا، ومدغشقر، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والحبيشة (اثيوبية)، ونيجيريا، وغامبيا، وزامبيا، وغانة وسيراليون، والغالون. وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر، قطعت بوتسوانا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

(٣) وهي كينيا، وساحل العاج، وليبيرية.

وموريشيوس. وكان هذا أول دليل على أن التعاون العربي الإفريقي قد وصل بعد ما يقرب من قرن من الزمان إلى مرحلة جديدة من التطور الفعال.

٢- موافقة ممثلي أربع وثلاثين دولة وثمانين دول عربية^(١) على قرار يقضي بإدانة الصهيونية والعنصرية في مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الإنحياز (الجزائر، أيلول /سبتمبر ١٩٧٣).

٣- إدانة كثير من الدول الإفريقية لاسرائيل والصهيونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- قيام حرب رمضان التحريرية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام سلاح النفط للضغط على الدول الأوروبية الغربية لمناصرة القضية العربية الأولى.

٥- ارتفاع اسعار النفط وما نجم عنه من آثار سلبية في اقتصاديات الدول الإفريقية غير المنتجة للنفط جنوب الصحراء الكبرى، واسراع الدول العربية المنتجة للنفط باتخاذ مبادرات إيجابية لنجدة الشقيقات الإفريقيات المتضررة.

٦- بداية التضامن الإفريقي الفعلي مع الشعب العربي الفلسطيني بعد اتضاح القضية الفلسطينية أمام أذهان حركة التحرر الوطني والدول الإفريقية المستقلة على أثر حرب رمضان / تشرين الأول. يدل على ذلك مقررات المؤتمر الاستثنائي للدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣)^(٢).

(١) كان عدد الدول الأعضاء في منظمة عدم الإنحياز آنذاك ٧٥ دولة.

(٢) إن دراسة هذه القرارات تبين لنا شمولية النظرة في الموقف الإفريقي بالنسبة للقضية الفلسطينية من ثلاث نقاط

رئيسة:

- ١- ان التواطؤ بين حكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا واسرائيل والبرتغال (آنذاك) يشكل تهديداً للقارة الإفريقية ولأمن الدول. فهو تواطؤ بين الأنظمة القائمة على الفصل العنصري والصهيونية باعتباره جزءاً من مخطط سياسي شامل يرمي إلى محاصرة القارة بأكملها والسيطرة عليها. ٢ - اعتبار أن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية الثابتة شرط مسبق لاقامة سلام عادل ودائم. ٣ - الاعتراف بشرعية نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه القومية بالوسائل كافة المتاحة له ، أي الاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية والكفاح الفلسطيني المسلح . وقد اتخذ هذا الاعتراف يُعده القانوني بالنسبة للدول الإفريقية خلال مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية (حزيران/يونيو ١٩٧٤) ، بإعلان قرار هذا المؤتمر عن الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية عن " تأييده الكامل لكفاح منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولكفاحها البطولي ضد الصهيونية والعنصرية " .

١- الخطوات التمهيدية لقيام التعاون العربي - الإفريقي الجماعي المؤسسي منذ ١٩٧٧.

سبق قيام التعاون العربي - الإفريقي على الصعيد الرسمي الجماعي اتخاذ عدة مبادرات من الجانبين العربي والإفريقي.

(أ) - في المستوى الإفريقي.

اتخذ الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا (١٩ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣) اتخذ لأول مرة قراراً بشأن التعاون بين الدول الإفريقية والعربية. ووضح أن هدف هذا التعاون هو: « تحقيق التحرير الكامل لأراضي الشعوب الإفريقية والعربية واسراع تنميتها الاقتصادية ». وتضمن هذا القرار صيغة للتعاون الإفريقي - العربي وبخاصة في المجال الاقتصادي حين نص على إنشاء لجنة من سبع أعضاء من الدول الأعضاء في المنظمة لإجراء اتصالات مع البلدان العربية من خلال الجامعة العربية بهدف:

١- دراسة آثار حظر البترول على الدول الإفريقية.

٢- التباحث مع البلدان العربية المنتجة للنفط الخام حول أحسن الوسائل لتخفيف النتائج المترتبة على البلدان الإفريقية.

كما أوصى هذا القرار « باقامة تعاون اقتصادي بين دول الجامعة العربية والدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية »، وتكليف الأمين العام الإداري للمنظمة بالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لانشاء الجهاز اللازم لمثل هذا التعاون، وإجراء مشاورات دورية على مستويات مختلفة بين الجامعة والمنظمة من أجل ضمان استمرار التعاون الذي سيزيد في دعم وحدة الهدف والعمل.

(ب) - في المستوى العربي.

استجابة من الدول العربية لنداء منظمة الوحدة الإفريقية ودعوته، وجه مؤتمر القمة العربي السادس (الجزائر ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣)، أي بعد أقل من اسبوع من توجيه هذه الدعوة والنداء، وجه الملوك والرؤساء العرب بياناً إلى إفريقية منطلقاً فيه من أن التضامن العربي الإفريقي ينبغي أن يتجسد بشكل ملموس في

جميع الميادين، وبخاصة في ميدان التعاون السياسي والاقتصادي بهدف توطيد دعائم الإستقلال الوطني وتحقيق التنمية.

وبعد أن وجه البيان تحية تقدير للدول الإفريقية الشقيقة للقرارات التي اتخذتها بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ورحب بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية سالف الذكر بتأليف لجنة مكونة من سبع دول لتنظيم التعاون الإفريقي - العربي، قرر ملوك الدول العربية ورؤسائها اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز التضامن العربي - الإفريقي وتحسينه في الواقع العملي، وهي:

١- دعم التعاون العربي الإفريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في إفريقية.

٢- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب إفريقية والبرتغال وروديسية من قبل الدول العربية التي لم تقم بعد بذلك.

٣- تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربي إلى هذه البلدان الثلاثة.

٤- إتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة الإمداد الطبيعي للبلدان الإفريقية الشقيقة بالبترول العربي.

٥- دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان الإفريقية الشقيقة وذلك على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسات الإقليمية للتعاون ومع البنك الإفريقي للتنمية بصورة خاصة.

٦- إنشاء صندوق عربي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المعونات الفنية للبلدان الإفريقية.

٧- تقديم مساعدات فورية للشعوب الإفريقية المتضررة بالكوارث الطبيعية والقحط.

٨- مضاعفة التأييد على الصعيد الدبلوماسي والمادي لكفاح منظمة التحرير الإفريقية.

٩- من أجل التعجيل بتطبيق هذه القرارات وقيام تعاون مستمر بين البلدان العربية والإفريقية تكلف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإتخاذ الاجراءات التنفيذية والإتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها، لتنظيم

مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلاها بين الدول العربية والدول الإفريقية. هكذا نرى أن هناك اجماعاً بين الجانبين الإفريقي والعربي على ضرورة إقامة علاقات سياسية واقتصادية، بل على إقامة تعاون وتضامن من أجل « توطيد دعائم الإستقلال الوطني وتحقيق التنمية ».

وسرعان ما بدأت هذه القرارات تأخذ طريقها إلى اللجان والمجالس المختصة التابعة للجانبين العربي والإفريقي بغية دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة لدخولها حيز التطبيق.

كما جرت لقاءات أولية مشتركة بين الجانبين العربي والإفريقي للمشاركة وتبادل الرأي حول الوسائل العملية لتنفيذ القرارات السياسية المذكورة أعلاه واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها.

وبدأت مرحلة تنفيذ القرارات السياسية بمهمة توزيع صندوق الطوارئ لمبلغ وقدره مائتا مليون دولار أمريكي الذي قدمته جامعة الدول العربية لتخفيف آثار الحظر البترولي على الدول الإفريقية غير المنتجة للنفط.

(ج) - الاجتماع التمهيدي لعقد مؤتمر قمة إفريقي عربي: المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي الأول.

رداً على طلب مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في مقديشو عاصمة الصومال في شهر حزيران/يونيو ١٩٧٤، من أمين عام المنظمة « الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية لدراسة امكانيات عقد مؤتمر إفريقي عربي على المستوى الوزاري بهدف مناقشة احتمالات التعاون وميادينه وبذل جهود مشتركة في هذا الصدد، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك من أجل التنمية لوضع إستراتيجية عربية إفريقية للتنمية »، اتخذ مؤتمر القمة العربي السابع (الرباط، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤) عدة قرارات بشأن التعاون العربي الإفريقي، وذهب إلى أبعد مما طلبه مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية سالف الذكر حين اقترح عقد مؤتمر قمة عربي إفريقي على أن يسبقه عقد مؤتمر وزراء عربي إفريقي للتحضير له.

وعلى هذا الاقتراح أجاب مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا في شهر شباط/فبراير ١٩٧٥، بإصدار قرار يقضي بتوسيع إطار لجنة

السبعة والنصوص الخاصة بالتعويض الممنوح لها بحيث أصبحت لجنة الإثني عشر لتعمل بمثابة لجنة "لتنسيق التعاون الإفريقي العربي"، والبحث عن آفاق جديدة لهذا التعاون والإعداد لمؤتمر القمة الإفريقي العربي".

وبالفعل عقد المؤتمر الوزاري الإفريقي العربي الأول في داكار عاصمة السنغال ما بين ١٩ - ٢٢ نيسان /ابريل ١٩٧٦. وشارك فيه خمس وخمسون دولة منها ١١/ دولة عربية آسيوية^(١)، و ٨/ دول عربية إفريقية^(٢)، و ٣٦/ دولة إفريقية^(٣)، إضافة إلى كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحضره أيضاً مراقبون عن البنك الإفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقية، وحركة تحرير جنوب إفريقية، ومنظمة سوابو.

وأنتهى المؤتمر أعماله بإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الإفريقي العربي. وهو المشروع الذي أقرته اللجنتان الوزارتان الإفريقية والعربية عام ١٩٧٥، ورفعته إلى مؤتمر القمة الإفريقي العربي.

٢- مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول (٨ - ٩ آذار/مارس ١٩٧٧) :

انعقد مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول في القاهرة فيما بين ٨ - ٩ آذار/مارس ١٩٧٧، بهدف دراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي العربي في ضوء « مشروع الإعلان السياسي وبرنامج العمل » الذي رفعه إليه المجلس الوزاري الإفريقي العربي الأول.

في خطابات الجلسة الافتتاحية، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى نبذ

(١) السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، قطر، سورية، اليمن الديمقراطية.

(٢) الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، السودان، الصومال، موريتانية، تونس.

(٣) بنين، بوتسوانا، بوراندي، الكمرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو الشعبية، ساحل العاج، الحبشة (أثيوبية)، الغابون، غامبيا، غانة، غينيا بيساو، غينيا الإستوائية، فرلتا العليا (بوركينافاسو الحالية)، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالي، جزيرة موريس، موزمبيق، النيجر، نيجيرية، أوغندا، رواندا، سلوفاكيا، السنغال، سيراليون، سوازيلاند، تنزانيا، التشاد، التوغو، زائير، زامبيا.

كل المحاولات الرامية « إلى تقسيم وحدة الصف الإفريقي العربي وبث الشكوك بين أعضائه ». وأضاف « إن الشعوب الإفريقية والعربية مدينة لماض مشترك ومتحدة في مستقبل واحد ». وذكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بأن التعاون الحقيقي لا ينبت ويزدهر إلا في حقل خصب... لذلك فهو « يتطلب الوضوح والصدق ». وأضاف « لقد حان الوقت... لأن يتحول الكلام إلى عمل، والمبدأ إلى برنامج، والبرنامج إلى مشروع، وأن يتم التمهيد لتحقيق المشروع ».

في حين أن رؤساء الدول العربية ركّزوا في خطبهم عبر الجلسات العلنية على النقاط الأساسية التالية:

١- ان الروابط بين العالم العربي وإفريقية روابط تاريخية وجغرافية ومصيرية متداخلة، يعززها ضرورة استمرار النضال ضد الإستعمار الإستيطاني المتجسد في إفريقية بالأنظمة العنصرية التي ما تزال قائمة في جنوب إفريقية، وناميبيا، وزيمبابوي (روديسية)، والمتجسد في العالم العربي بالصهيونية العالمية.

٢- إن التعاون العربي الإفريقي يخدم قضايا الحرية والعدل والسلام والأمن الدولي في المنطقتين العربية والإفريقية، وفي العالم كله. كما أنه تعبير عن ضرورة التضامن والسعي من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل.

وأنهى مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول أعماله بالمصادقة على التقارير الأربعة حول:

- ١- إعلان سياسي.
 - ٢- إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي.
 - ٣- إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الإفريقي العربي.
 - ٤- التنظيم والإجراءات لتحقيق التعاون الإفريقي العربي.
- وكان هذا كله بمثابة إعلان لقيام التعاون الإفريقي العربي المؤسس والمنظم.
- ٣- قيام التعاون الإفريقي العربي المؤسسي والمنظم.
- في إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي الصادر عن مؤتمر القمة سالف الذكر، تعهد ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية والعربية بتنمية العلاقات بين

الدول الإفريقية والعربية « على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف »، وبيناء تعاون إفريقي عربي شامل وطويل الأجل في المجالات التالية:

١- المجال السياسي والدبلوماسي.

٢- المجال الاقتصادي والمالي.

٣- المجال التجاري.

٤- المجال التربوي والثقافي والعلمي والفني والإعلامي.

كما بينوا في هاتين الوثيقتين والوثائق الأخرى الصادرة عن المؤتمر^(١) المبادئ التي يقوم عليه التعاون العربي الإفريقي والأهداف المبتغاة في كل من هذه المجالات.

(أ) - التعاون الإفريقي العربي في المجال السياسي والدبلوماسي.

جاء في وثيقتي إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي والإعلان السياسي اللتين أقرهما هذا المؤتمر أن التعاون الإفريقي العربي في المجال السياسي يقوم على مبادئ « عدم الانحياز والتعايش السلمي^(٢) وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل »، وأشارت هاتان الوثيقتان إلى الأهداف السياسية العامة التي تسعى الدول العربية والإفريقية إلى ترسيخها وهي: حرية واستقلال الأمم؛ وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية؛ وحقوق متساوية في التعاون؛ والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

من جهة أخرى أكدت الوثيقتان على المجالات السياسية التي يجب تكثيف العمل من خلالها خدمة لهذه الأهداف والمبادئ وتحقيقاً لمصالح وتطلعات الشعوب العربية والإفريقية وتتلخص بمايلي:

١- تعزيز التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي بين المجموعتين وتعزيز الاتصالات بين مؤسساتها القومية السياسية والاجتماعية.

٢- مساندة القضايا الإفريقية والعربية والمسائل ذات المصلحة المشتركة في المحافل الدولية ولاسيما في الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إقامة تعاون أوثق بين المجموعتين العربية والإفريقية في هذه المحافل.

(١) إعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي، والإعلان السياسي.

(٢) إحكام السيادة، وعدم شرعية إحتلال وضم أراضي بالقوة، وحل الخلافات والمنازعات بالطرائق السلمية.

٣- مساندة حركات التحرر القومية الإفريقية والعربية التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية مساندتها سياسياً ودبلوماسياً ومادياً وأدبياً.

٤- مناهضة النظامين العنصريين النظام الصهيوني الإسرائيلي ونظام جنوب إفريقيا اللذين يواصلان بتعنّت سياستهما العنصرية والتوسعية والعدوانية، والعمل في المحافل الدولية كافة على تعميق عزلتهما السياسية والاقتصادية، والإستمرار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة ضد هذين النظامين .

(ب) - التعاون الإفريقي العربي في المجال الاقتصادي والمالي.

يتبين من إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي والإعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي... الصادرين عن مؤتمر القمة... الأول ان أهداف التعاون الاقتصادي والمالي العربي الإفريقي هي:

- ١- الإسهام في مواجهة أعباء التنمية في الدول الإفريقية والعربية.
- ٢- تمكين الشعوب العربية والشعوب الإفريقية من السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية ومساعدتها على وضع مواردها الطبيعية والبشرية في خدمة تقدمها.
- ٣- السعي من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

وقرر الجانبان العربي والإفريقي أن السبيل إلى تحقيق ذلك يكمن في توسيع التعاون الاقتصادي وتكثيفه وتدعيمه في الميادين التالية: التجارة، والتعدين والصناعة، والزراعة وتربية الحيوان، والطاقة والموارد المائية، والنقل والمواصلات ووسائل الإتصال السلكية واللاسلكية، والتعاون المالي.

كما وافق الجانبان العربي والإفريقي على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون العربي والإفريقي في المجال الاقتصادي والمالي تتضمن النقاط التالية:

- ١- تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسة الجدوى للمشروعات الأربعة التي إقترحتها اللجنة الاقتصادية لإفريقية^(١).

(١) وهي: ١- مشروع الطرق عبر إفريقية للتضامن والتعاون (الجزائر - مالي ٢٩٠٠ كم، كينية - نيجيريا ٦٣٤٣ كم، السنغال - التشاد ٤٦٤١ كم، بوتسوانا - مصر ٩٢٠٢٩ كم) ٢- الاستشعار عن بعد للموارد الطبيعية لإفريقية. ٣- الشبكة الإفريقية للاتصالات لسلكية واللاسلكية. ٤- الشروط المسبقة لإنشاء بنك المعلومات.

٢- تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الإفريقية.

٣- المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الإفريقي.

٤- زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية الإفريقية.

٥- تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية والعربية.

٦- تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية

الجماعية.

٧- تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات إفريقية

عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات في الدول الإفريقية.

٨- تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الإفريقية.

٩- تشجيع التعاون الفني.

١٠- زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية العربية إلى

الدول الإفريقية.

(ج) - التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية.

رغبة في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والدول الإفريقية والعربية، اتفق

الجانبان على تعزيز الصلات في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية بعقد اتفاقات

ملائمة بشأن:

أ - البعثات الثقافية والمهرجانات.

ب - المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة.

ج - النشاط العمالي والنقابي.

د - التعاون في ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة، ووكالات الأنباء، والأقمار

الصناعية المستخدمة في الاتصالات، والإذاعة، والتلفزيون.

هـ - تبادل المعلومات الملائمة والخبرات والمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية

مثل توطير الرحل.

ونظراً للدور الإنساني والثقافي الذي تلعبه السياحة في تعزيز التفاهم بصورة

أفضل، إتفق الجانبان أيضاً على تشجيع السياحة وتيسيرها ودعم التعاون في هذا

الميدان، وبخاصة عن طريق الإستثمارات والمشروعات المشتركة في ميدان السياحة.

(د) - التعاون العلمي والفني.

في مجال التعاون العلمي والفني قرر الجانبان:

١- تعزيز الأبحاث وتنسيقها عن طريق تبادل المعلومات والدراسات العلمية والفنية.

٢- إنشاء خدمات إستشارية مشتركة ومعاهد مختصة للتدريب.

٣- توفير التعاون الفني المباشر الذي يشمل المنح الدراسية والمنح الجامعية في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

٤- توسيع نطاق التعاون الفني لضمان توفير الخبراء.

٤- الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي.

أقر مؤتمر القمة الإفريقي الأول إنشاء مجموعة من الأجهزة تشكل مجموعها الهيكل التنظيمي للتعاون الإفريقي العربي وهي:

(أ) - مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك.

ويجتمع مؤتمر القمة مرة كل ثلاث سنوات. أما مجلس الوزراء المشترك (الإفريقي العربي) فينعقد مرة كل ثمانية عشر شهراً.

(ب) - اللجنة الدائمة.

(١) - تكوينها. تتكون اللجنة من وزراء الدول الأعضاء في لجنة الإثني عشر في منظمة الوحدة الإفريقية وفي مثيلتها بجامعة الدول العربية.

(٢) - إجتماعاتها. تعقد اللجنة الدائمة اجتماعات عادية مرتين كل عام في مقر المنظمين بالتبادل، إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء. ويمكن أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الحاجة بناء على إتفاق الرئيسين، وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين الأمينين العامين للمنظمتين.

(٣) - إختصاصاتها. تختص اللجنة الدائمة بوضع التعاون العربي الإفريقي موضع التنفيذ وتسهر على تطويره في مختلف المجالات. فهي تدرس هذا التعاون وتوجهه نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي

تضمنها إعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي. وتتخذ القرارات الضرورية بهذا الخصوص.

كما يوكل إليها بصورة خاصة المهمات التالية:

١- وضع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء موضع التنفيذ، ومتابعة تنفيذها.

٢- دراسة المشكلات المقترحة من كلا الجانبين (الإفريقي والعربي) وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء من أجل دراستها، وتقوية التعاون الإفريقي العربي.

٣- تشكيل مجموعات العمل الضرورية لدراسة مختلف جوانب التعاون الإفريقي العربي، وتحديد صلاحياتها ونظامها الداخلي.

٤- إقرار المشاريع المقترحة من قبل لجان العمل ذات الصلاحية.

٥- ترتيب مسائل التنظيم والتنسيق العامة للتعاون العربي الإفريقي الموضوع في حيز التنفيذ.

٦- إقترح عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء حين إقتضاء الحاجة.

(ج) - مجموعات العمل واللجان المختصة.

تهتم مجموعات العمل واللجان المختصة بالميادين التالية:

١- التجارة.

٢- التعدين والصناعة.

٣- الزراعة والغابات ومصائد الاسماك وتربية الحيوانات.

٤- الطاقة ومصادر المياه.

٥- النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

٦- التعاون المالي.

٧- التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والإعلامي.

٨- التعاون العلمي والتقني.

كما يجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل أخرى.

١- تكوينها. تتكون لجنة عمل من عدد متساو، ما أمكن، من الخبراء والمختصين من كلا الطرفين (الإفريقي والعربي)، ويسهر كل طرف، ما أمكن، على استمرار صلاحيات أعضاء فريقه، ويسمى كل طرف رئيس مجموعته، ويعلم الطرف الآخر بذلك. كما يعين مقررًا. ويمكن للجنة العمل أن تستشير إذا ما اقتضت الحاجة مختصين ينتمون إلى قطاع عام أو خاص وفقاً للحالة.

٢- صلاحياتها. تقديم اقتراحاتها الكاملة إلى الرئيسين، بخاصة فيما يتعلق باختيار طرائق انجلاز المشاريع بناء على التعليمات التي تصدر إليها من قبل اللجنة الدائمة.

وتخضع اقتراحات لجنة العمل وتوصياتها لما تتخذه اللجنة الدائمة من قرارات بشأن الموضوع. كما أن لكل لجنة عمل أن تقرر، بعد استشارة الرئيسين، تشكيل لجان متخصصة تهتم بعمل معين مما يدخل ضمن اطار صلاحياتها، وتحدد لجان العمل هذه، كل ضمن صلاحياتها مهمات اللجنة المتخصصة، واجراءات تنفيذ أعمال هذه اللجان وقراراتها.

- لجنة التنسيق.

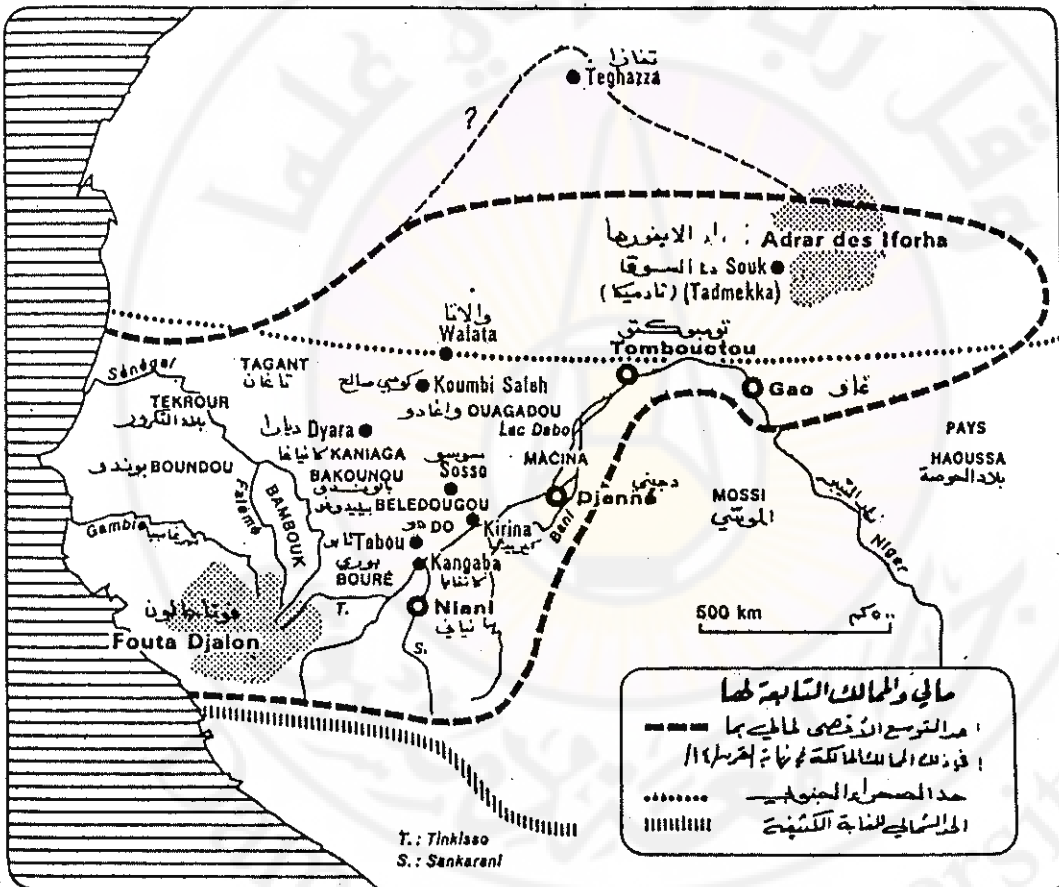
تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من جهة، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من جهة أخرى. كما تقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العلمي والإداري فقط التي تتطلب قرارات عاجلة.

(د) - التحكيم.

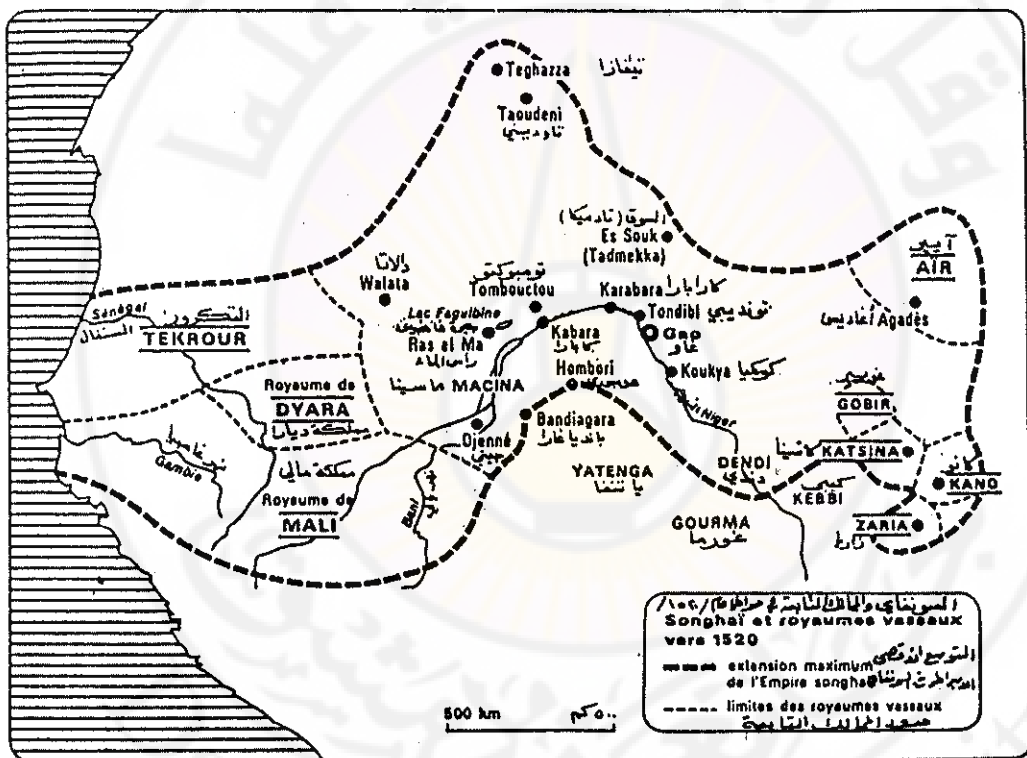
يمكن إنشاء محكمة إفريقية عربية أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الإفريقي العربي، ولفض ما قد ينشأ من نزاع.

من خلال دراستنا لإعلان وبرنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي والإعلان السياسي الصادرين عن مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول تبين لنا ضخامة الطموحات التي بناها الجانبان الإفريقي والعربي والآمال التي عقدها على التعاون الإفريقي العربي المؤسسي والمنظم.

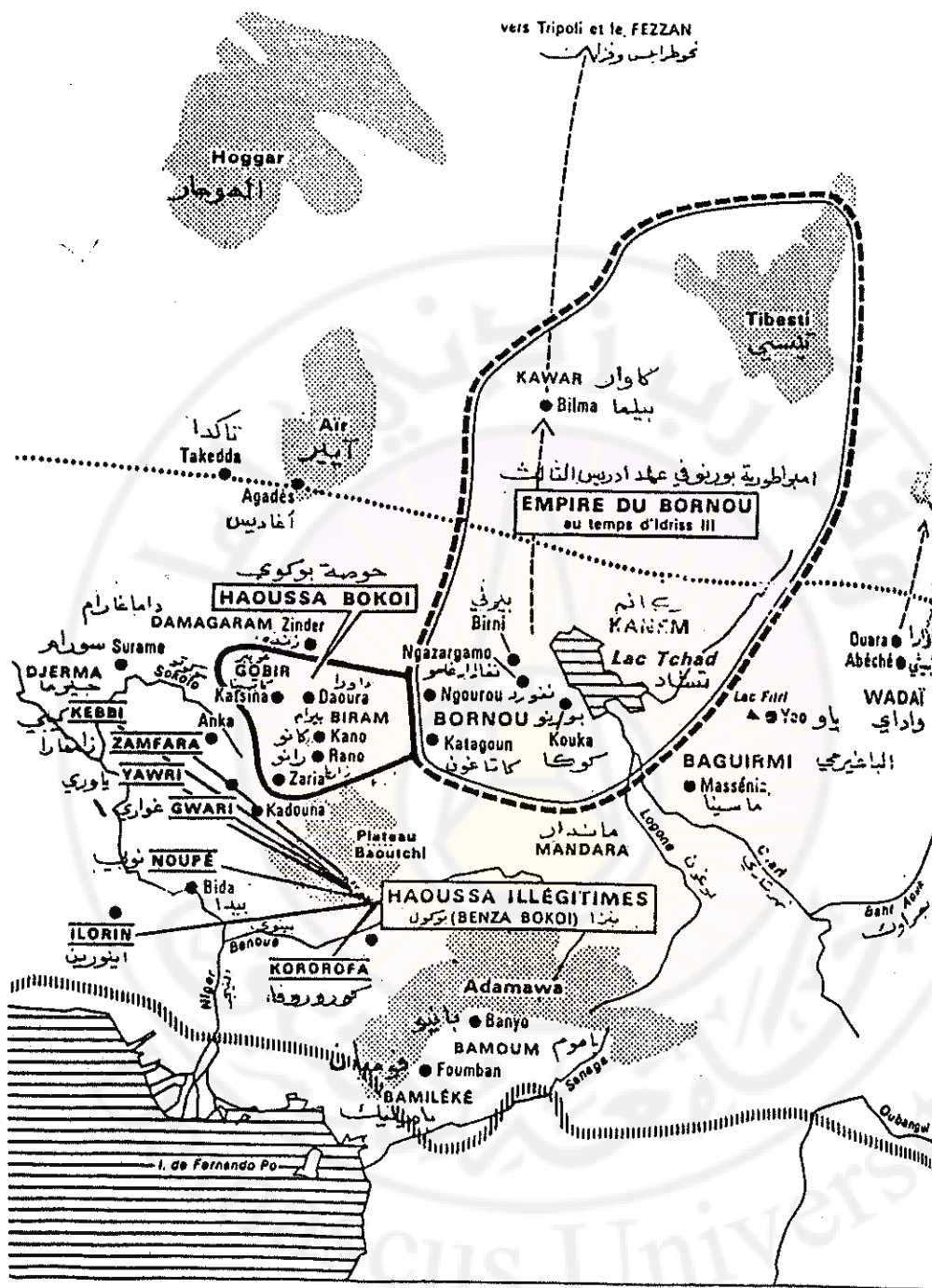
ملحق الخرائط



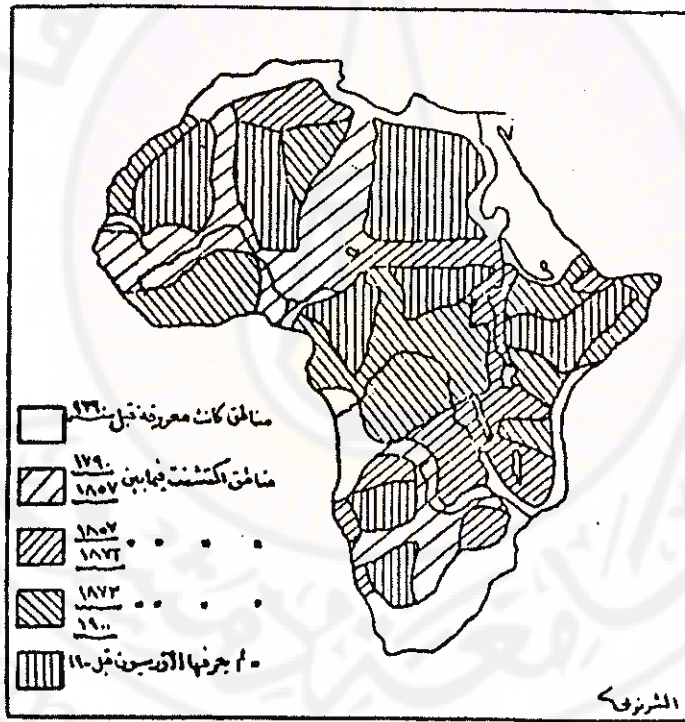
(خريطة رقم ١)



(خريطة رقم ٢)

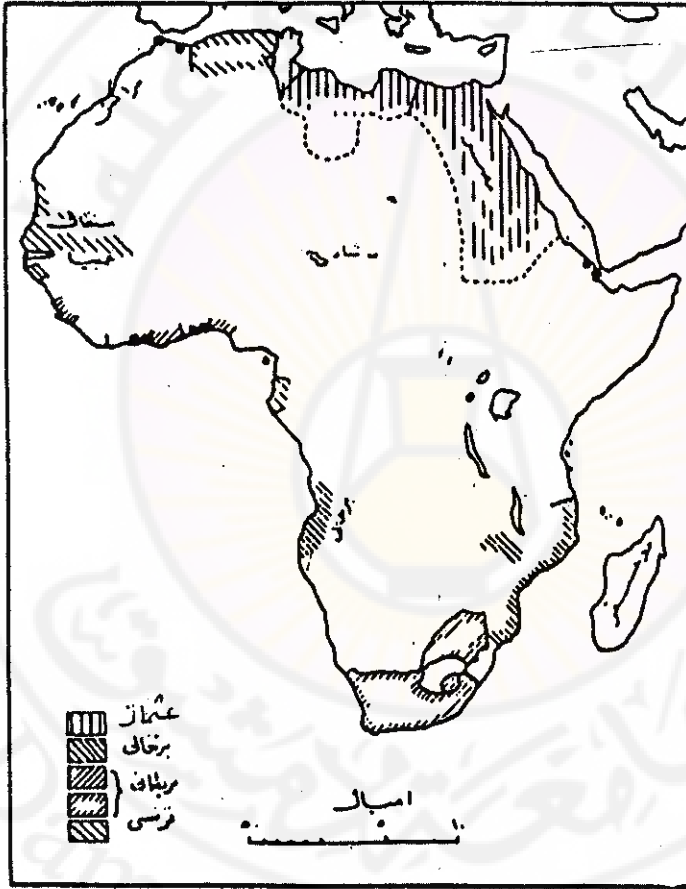


(خريطة رقم ٣)



الكشوف الأوربية

(خريطة ٦)



اثرية سنة ١٨٧٩

(خريطة رقم ٧)

مصادر الكتاب ومراجعته

أولاً - باللغة العربية :

- ١ - أحمد ابراهيم دياب: الإستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الإفريقية، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة ، ط ١ ١٩٩١ .
- ٢ - إعلان برنامج العمل للتعاون الإفريقي العربي والاعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الإفريقي العربي المنعقد في القاهرة من ٧-٩ مارس/آذار ١٩٧٧ .
- ٣ - أمين أسير: افريقيا والعرب، دار الحقائق، ط ١ ١٩٨٠ .
- ٤ - ب.س. لويد: إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، ترجمة شوقي جلال، الكويت ١٩٨٠ .
- ٥ - بونا ماريوف: سياسة إسرائيل في إفريقيا الإستوائية ١٩٥٨ - ١٩٧٣ ، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٨٥ .
- ٦ - ج.ن. نياني (بإشراف): تاريخ افريقيا العام، م ٤: إفريقيا من القرن الثاني عشر إلى السادس عشر، اليونيسكو، باريس ١٩٨٨ .
- ٧ - جديون س. وير: تاريخ جنوب افريقيا، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٦ .
- ٨ - جوزيف كي زيربو: تاريخ افريقيا السوداء، ترجمة يوسف شلب الشام، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٤ مجلدين .
- ٩ - جون هاتش: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد العليم السيد منسي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩ .
- ١٠ - حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في افريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة د.ت.

- ١١ - رافت الشيخ: إفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة ١٩٨٢.
- ١٢ - رولاند موسينه: تاريخ الحضارات العام، م٤: القرنان السادس عشر والسابع عشر، نقله إلى العربية يوسف أحمد داغر وفريد م. داغر، منشورات عويدات، بيروت ط١ ١٩٦٦.
- ١٣ - رولاند أوليفر وج. فيج: تاريخ إفريقيا، ترجمة عقيلة محمد رمضان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة د.ت.
- ١٤ - زاهر رياض: إستعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥.
- ١٥ - شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا، ترجمة طلعت عوضى أباطة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة د.ت.
- ١٦ - شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا وإستعمارها، القاهرة ١٩٨٠.
- ١٧ - مادها بانيكار: ثورة إفريقيا، تعريب خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٢.
- ١٨ - محمد عمر البشير: العلاقات العربية الإفريقية. دراسة تحليلية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ١٩٨٤.
- ١٩ - هنري غريمال: حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا منذ عام ١٩١٩، تعريب صباح كعدان، وزارة الثقافة السورية ١٩٩٤.
- ٢٠ - شوقي عبد القنوى عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية (٤١ - ٩٠٤ هـ - ٦٦١ - ١٤٩٨ م)، الكويت ١٩٩٠.
- ٢١ - عبد الفتاح مقلد الغنيمي: حركة المد الإسلامى في غرب إفريقيا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة د.ت.
- ٢٢ - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المسلمون والإستعمار الأوروبى لإفريقيا، الكويت ١٩٨٩.
- ٢٣ - عصمت عبد اللطيف دندش: دور المرابطين في نشر الإسلام في إفريقيا ٤٣٠ - ٥١٥ هـ / ١٠٣٨ - ١١٢١ م، دار الغرب الإسلامى، بيروت ١٩٨٨.

٢٤ - فيليب ديكريين: الافريقانية. ترجمة حسين العبودات، مؤسسة الوحدة
للصحافة والطباعة والنشر، دمشق د.ت.

٢٥ - والتر رودني: أوروبا والتخلف في افريقيا، ترجمة أحمد القصير، الكويت

١٩٨٨.



- 1 - ANGOULVANT (G.), **La pacification de la Côte-d'Ivoire**, Paris, Emile Larose, 1916.
- 2 - BOAHEN (sous direct.), **Histoire Générale de L'Afrique**, vol. VII: **L'Afrique sous domination coloniale, 1880 - 1935**, Paris, UNESCO, 1987.
- 3 - BRUNSCHWIG (Henri), **Le partage de l'Afrique noire**, Paris, Flammarion, 1971.
- 4 - , **Noirs et Blancs dans l'Afrique noire française**, Paris, Flammarion, 1983.
- 5 - CORNEVIN (R. & M.), **Histoire de l'Afrique dès origines à la 2ème guerre mondiale**, Paris, payot, 4ème ed. 1964.
- 6 - CORNEVIN (M.), **Histoire de l'Afrique contemporaine. De la 2ème guerre mondiale à nos jours**, Paris , 1978.
- 7 - CORNEVIN (R.), **Histoire de la colonisation allemande**, Paris, PUF, 1969, Que sais-je.
- 8 - D'ARBOUSSIER (G.), **L'Afrique vers l'unité**, Paris, Saint-Paul, 1961.
- 9 - DESCHAMPS (H.), **La fin des empires coloniaux**, Paris, PUF, 4ème éd. 1969, Que sais-je?
- 10 - , **Méthodes et doctrines coloniales de la France**, Paris, A. Colin, 1953.
- 11 - GANIAGE (J.), DESCHAMPS (H.) & Autres, **L'Afrique au XXème siècle**, Paris, Sirey, 1966.
- 12 - GHALI (B.B.), **Le mouvement afro-asiatique**, Paris, PUF, 1969.

- 13 - HARDY (G.), **Vu générale de l'Histoire d'Afrique**, Paris, A. Colin, 1922.
- 14 - HORRUT(CI.), **Les décolonisations est-africaines**, Paris, PEDONE, 1971
- 15 - KAADAN (S.), **Nationalisme et Prise de Conscience nationale en A.O.F.**, Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Paris I, 1985, 2Vols..
- 16 - LEGUM (C.), **Le panafricanisme à l'épreuve de l'indépendance**, Paris, Saint-Paul, 1965.
- 17 - M'BOKOLO (E.), **L'éveil du nationalisme. L'Est-africain au XIXè et au XXè siècle**, Paris, ABC, 1977.
- 18 - MEMMI (A.), **Portrait du Colonisé. Précédé de portrait du Colonisateur**, Paris, Payot, 1973.
- 19 - PADMORE (G.), **Panafricanisme ou communisme**, Paris, Présence Africaine, 1960, trad. de l'anglais par Thomas Diop.
- 20 - PERSON (Y.), **Samori. La résistance de l'Empire mandingue**, Paris, ABC, 1976.
- 21 - ST.-MARTIN (Y.J.), **L'Empire toucouleur 188-1897**, Paris, Le Livre Africain, 1970.

- 1- AJALA (A.), **Pan-Africanism. Evolution, Progress and Prospects**, London, A. Deutsch, 1973.
- 2- AJAYI (J.-F.A.) GROWDER (M.), **History of West Africa**, London, Longman, 1975, vol. 2, I. 1976.
- 3- ALBERTINI (R.V.), **Decolonization. The Administration and Future of the Colonies, 1919 - 1960**, NewYork, 1971, Trad. de l'allemand par F-Garvie.
- 4- CLARKE (J.H.) with the assistance of A.J. GARVEY, **Marcus Garvey and the Vision of Africa**, NewYork, Vintage Books, 1974.
- 5- GEISS (I.), **The Pan-African Movement**, London, Melteun Cie, 1974.
- 6- HODGKIN (TH.), **Nationalism in Colonial Africa**, NewYork University Press, 1957. 11 ed 1971.
- 7- LANGLEY (J.A.), **Panafricanism and Nationalism in West Africa (1900-1945)**, Oxford, Glarendon Press, 1973.
- 8- LLOYD (P.C.), **The New Elites of Tropical Africa**, Oxford, International Afr- Instit., 1966.
- 9- OHAEBULAM(F.U.), **Nationalism in Colonial and Post-Colonial Africa**, University Press of America, 1977.